الموسم الثاني
للانصات المركزي

ولادة قيصرية لنظام عالمي جديد.. من أوكرانيا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الثلاثاء
2022/03/01
No. : 7628

الانتخابات
ليست تحديد الموعد فقط

الحاجة لنظام انتخابي ملائم وسجل شفاف للناخبين

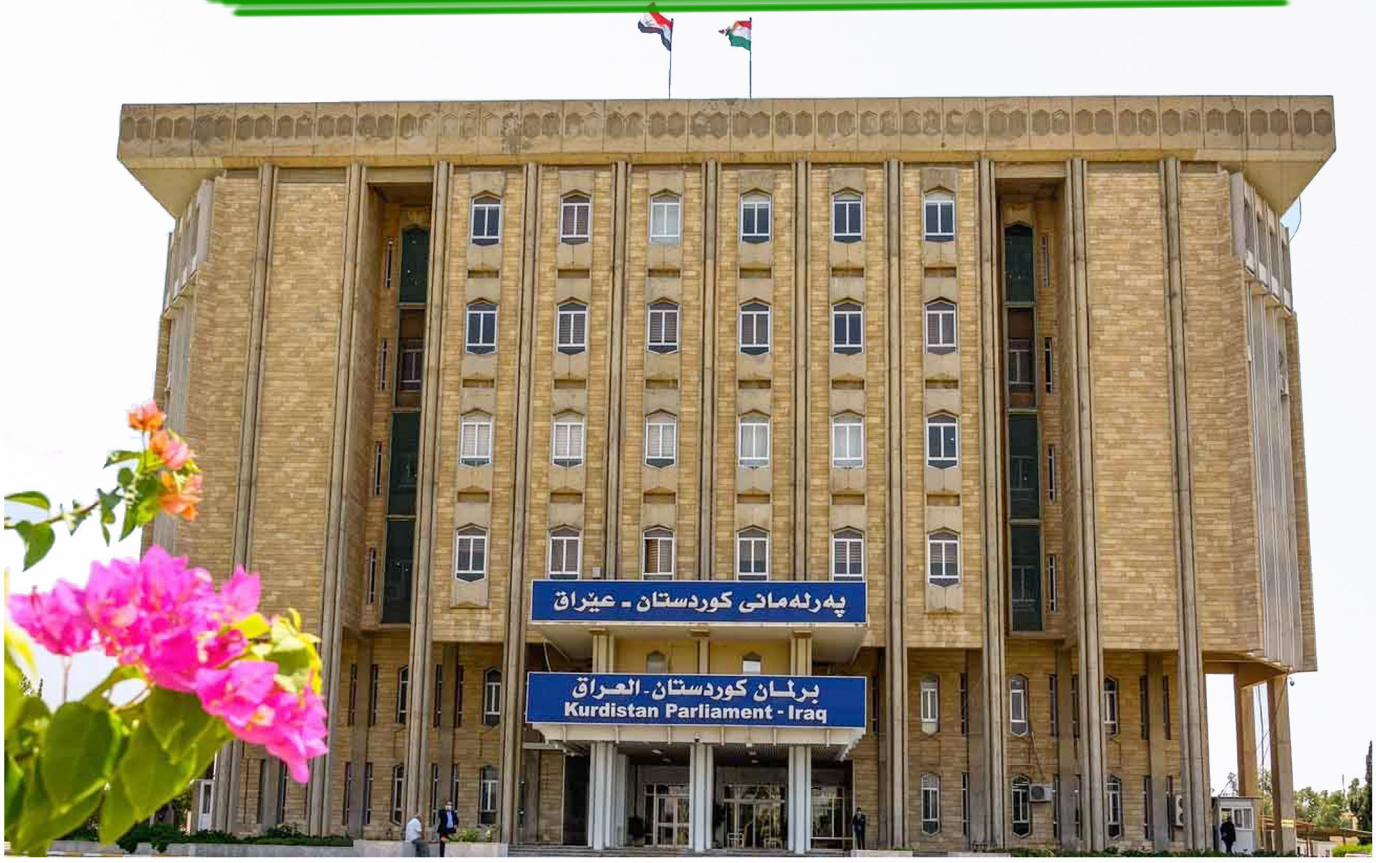

دورة ثانية في مسيرة الصدارة

في زمن يطغى عليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يكن سهلا على الانصات المركزي السير بهدوء في ثنايا ومتاهات الاحداث والوقائع والمعلومات،فرغم اضافة طابع ديجيتالي لطبعتها الالكترونية،وجدنا صعوبة في الوصول الى قرائنا وقررنا قبل عشرين عاما التخلي عن جعل الخبر وايصاله للقراء هدفا بل اختيار التحليل لمايصلهم من الاخبار وقد وفقنا في مسعانا هذا و جعلناها يومية تحليلية اضافة الى صبغتها التوثيقية ولكن يوما بعد يوم تتقدم هذه التكنولوجيا المعلوماتية لتثقل كاهلنا وتدفعنا اما الى الركون او الغوص في غمار هذا التقدم اليومي المستمر .

بعد الدعم والتشجيع الكبيرين من لدن رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته حول اهمية استمرار مسيرة الانصات المركزي مع مراعاة تطور مسارات الاعلام الجديد قررنا الانتقال الى موسم جديد من الانصات المركزي انسجاما مع متطلبات المرحلة تقنيا و سياسيا واعلاميا،ففي بدايات اصدارها كانت الانصات المركزي تعتمد على التنصت على المحطات الاذاعية والفضائية ولكن في المرحلة الحالية ترصد الاحداث واتجاهاتها وابرز البحوث والدراسات من خلال شبكات الانترنت لذلك وبعد مشاورات دقيقة مع اكاديميين وخبراء ومن ضمنهم السيد سترات عبدالله مسؤول مكتب الاعلام، قررنا اختيار اسم «المرصد » للدورة الثانية لمسيرة الانصات المركزي الحافلة بالانجازات البحثية والخبرية والتحليلية ،ولم نكتف بذلك بل شددنا العزم على اهداء قرائنا من النخبة السياسية والاعلامية موقعا رصينا لايقل دوره عن المرصد مع تفعيل نشاطات المؤسسة في منصات التواصل الاجتماعي بمايكفل الوصول الى ابعد مساحة داخليا وخارجيا واكبر عدد من القراء .

استجابتنا لمقتضيات المرحلة لاتعني نهاية الانصات المركزي بقدر ماتعني السير قدما في الصدارة كدورة ثانية باسم مختلف و ادوات جديدة ولكن بنفس النهج الذي علمنا الرئيس مام جلال السير عليه خدمة للحقيقة وللكلمة الصادقة الهادفة .

ونحن نضع امامكم العدد التجريبي لـ«المرصد» لازلنا في طور اكتمال الموقع التحليلي والتوثيقي وعازمون على اهداء طبعة ورقية جديدة قريبا لقرائنا من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار .

تحية واعتزاز لمسيرة الانصات المركزي في دورتها الاولى ولكل من قدم لها يد العون وساهم في اغنائها لتسير الان في ركب «المرصد «بثقة واقتدار.

ومن الله التوفيق

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان

- برقيات تعزية بوفاة والدة كوسرت رسول علي
- بافل جلال طالباني: مع حكومة خدمية وتوافقية على اساس الشراكة الحقيقية
- ملتقى الاتحاد الوطني لصياغة رؤى وسياسات المرحلة
- ملفات تنتظر الحسم قبل إجراء انتخابات برلمان كردستان
- لماذا يريد الاتحاد الوطني تعديل قانون الانتخابات في كردستان؟
- الإتحاد الوطني: لن نساوم على حقوق الكرد في كركوك
- رئاسات الاقليم: حماية الحقوق الدستورية ومواصلة الحوار مع بغداد
- رئيس الجمهورية : ضرورة تلبية الاستحقاقات الوطنية
- بانتظار قرار الاتحادية.."الثلاثي" يؤكد تماسكه.. والتنسيقي: نحن "الأكبر"
- صحيفة: ملف المكون السني بيد رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان

○ رؤى حول العراق

عدالت عبدالله: من يحكم العراق ويتحكم به؟

د.عادل عبد المهدي: الأزمة: "التغيير" وليس "انسداد العملية"

عبدالمنعم الأعسم : كوابيـــــس الحامـــــل..

د. مظهر محمد صالح: تعويضات حرب الكويت: مسار داكن في التاريخ

علي الصراف: العراق والكويت وطي الصفحة بالتذكر لا النسيان

○ المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

دميرتاش: ناخبي حزبنا سيرسمون مستقبل تركيا الديمقراطي

مارى ماهر: حسابات دقيقة.. حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية

○ المرصد السوري و الملف الكردي

مظلوم عبدي: تهديد داعش يتنامى في سوريا

شورش درويش: في ارتدادات الحرب في أوكرانيا على سوريا

○ المـــرصد الايراني

حدود استغلال إيران للصراع حول أوكرانيا

○ *ملف الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

الغرب يزيد من عزلة روسيا والمعارك تدخل "ساعات الحسم"

التوسع الروسي خارج أوكرانيا لن يكون عسكريا فقط

محمد صالح صدقيان: أوكرانيا.. مخاض جديد في عالم جديد!

الحواس تقية: اجتياح أوكرانيا: المعضلات الاستراتيجية

حسام إبراهيم : مأزق واشنطن الاستراتيجي في أزمة أوكرانيا

هنري كسينجر : لحل المعضلة الأوكرانية ينبغي البدء من النهاية

برقيات تعزية بوفاة والدة كوسرت رسول علي

وجه بافل جلال طالباني يوم الاثنين، برقية تعزية بوفاة السيدة « زبيدة سعيد عمر» والدة السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني

فيما يأتي نص التعزية:

الاخ كوسرت رسول، رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني

ببالغ الحزن والاسى، تلقينا نبأ رحيل السيدة « زبيدة سعيد عمر» والدتكم.

اشارككم الاحزان، ومن خلالكم اتقدم بالتعازي الى عائلتكم المناضلة.

ان الراحلة زبيدة، كانت أما صامدة ونموذجية، واجهت خلال حياتها وبسبب دوركم ومواقفكم ومشاركتكم في الثورة الجديدة والنضال التحرري لشعبنا، الكثير من الصعوبات، والترحيل، والتي منحتكم المعنويات العالية، ولم تتقاعس عائلتها يوما في دعم الثورة والنضال المشروع لشعب كردستان.

لذا ان رحيل امرأة عظيمة كوالدتكم، مبعث ألم عميق بالنسبة لنا ولكم.

بهذه الفاجعة الاليمة، نبتهل الى الله عز وجل ان يتغمد الفقيدة بواسع رحمته، وان يسكنها فسيح جناته ويلهم الصبر والسلوان للجميع.

المخلص

بافل جلال طالباني

٢٨ شباط ٢٠٢٢

❊❊❊ ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني برقية تعزية بوفاة والدة السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني، وجاء في نص البرقية:

الاخ كوسرت رسول رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني

ببالغ الحزن والاسى، تلقينا نبأ رحيل السيدة «زبيدة سعيد عمر» والدتكم، نشارككم وعائلتكم المناضلة الاحزان.

ان السيدة زبيدة كانت نموذجا للأم، والتي بسبب مواقفكم ومواقف شقيقكم في الثورة ونضال شعبنا، تعرضت الى الكثير من المحن والنزوح والآلام، الا ان ذلك، منحكم معنويات اكثر للاستمرار في قافلة مليئة بالفخر والنضال والكفاح.

بهذه الفاجعة الاليمة، نبتهل الى الله عز وجل ان يمن على الفقيدة بواسعة رحمته ويسكنها فسيح جناته، والصبر والسلوان لكم ولعائلتكم الشامخة، جعل لها الله خاتمة الاحزان.

انا لله وانا اليه راجعون.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني

اخي العزيز والمحترم كوسرت رسول علي
الاعزاء عائلة وذوي الراحلة زبيدة سعيد عمر

ببالغ الحزن والاسى تلقينا خبر وفاة السيدة (زبيدة سعيد عمر) والدة القائد والبيشمركة والمناضل العتيد الرفيق كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني.

اخي العزيز، عائلتكم المناضلة قدمت خدمات كبيرة لشعب كردستان في مراحل نضال الجبال والمدن، ومعروفة بتقديم تضحيات كبيرة في مسيرة النضال والصمود، حزنت من القلب بوفاة والدتكم.

بهذه المناسبة الاليمة اتقدم اليكم والى عائلتكم واقربائكم بأحر التعازي، وادعو الباري عز وجل ان يسكن الراحلة فسيح جناته وان تكون هذه اخر أحزان عائلتكم الكريمة وان يلهمكم الصبر والسلوان.

برهم صالح
رئيس جمهورية العراق

الاخ العزيز كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني

ببالغ الحزن والاسى تلقينا خبر وفاة السيدة (زبيدة سعيد).

الراحلة كانت مناضلة وبيشمركة وام لمناضل صنديد لشعبنا الرفيق كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني، وسيدة مناضلة صاحبة مواقف مشرفة واستطاعت تربية ابنائها بروح الوطنية وتشجيعهم ليصبحوا مناضلين صناديد للكرد وكردستان.

بهذه الفاجعة الاليمة نتقدم بتعازينا ومواستنا لكم وعائلتكم المناضلة ونشارككم الاحزان.

رحم الله الراحلة السيدة زبيدة سعيد واسكنها فسيح جناته، وألهم الجميع الصبر والسلوان.

انا لله وانا اليه رجعون

قوباد طالباني
المشرف على سكرتارية الرئيس مام جلال

*** من جهتها وجهت شاناز ابراهيم احمد عضو الهيئة العاملة ومسؤولة مركز تنظيمات السليمانية للاتحاد الوطني الكردستاني، برقية تعزية بوفاة والدة السيد كوسرت رسول علي. وفيما يلي نص البرقية:

«الاخ العزيز السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصالح الاتحاد الوطني الكردستاني

ببالغ الحزن والأسى تلقينا اليوم نبأ وفاة والدتكم السيدة (زبيدة سعيد عمر)، وبهذه الفاجعة الاليمة اعرب عن تعازيّ القلبية لكم ولعائلتكم الكريمة ونشارككم الاحزان.

إن رحيل السيدة زبيدة، التي كانت مثالاً للمرأة المثالية والشجاعة امام جميع المعاناة والالم على مدى السنين، أحزننا جميعاً، لذا ندعو الباري عز وجل ان يلهمكم ويلهم ذويها الصبر والسلوان ويتغمدها برحمته ويسكنها فسيح جناته.

انا لله وانا اليه راجعون.

شاناز ابراهيم احمد
عضو الهيئة العاملة ومسؤولة مركز تنظيمات السليمانية
للاتحاد الوطني الكردستاني

*** كما عزى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، بوفاة والدة كوسرت رسول علي.

وقال بارزاني في رسالة «الاخ المحترم الاستاذ كسرت رسول علي.. ببالغ الحزن والأسى بلغني خبر وفاة والدتكم العزيزة أحر التعازي لكم ولعائلتكم».

وتابع بارزاني «أسأل الله أن يتغمد روح المرحومة بواسع رحمته وأن يدخلها فسيح جنانه وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان».

*** ووجه رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني الاثنين، رسالة تعزية للسيد كوسرت رسول علي، بوفاة والدته.

وقال مسرور بارزاني رسالته: «نتقدم اليكم بأحر التعازي ونشاطركم أحزانكم. نسأل الله أن يتغمد المرحومة بواسع رحمته وأن يدخلها فسيح جنانه وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان.

*** كما وجهت ممثلة الادارة الذاتية لشمال وشرق سوريا برقية تعزية الى السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني بوفاة والدته السيدة زبيدة سعيد عمر.

وجاء في البرقية «السيد كوسرت رسول رئيس المجلس السياسي الاعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني، ببالغ الحزن والأسى تلقينا وفاة والدتكم السيدة زبيدة سعيد عمر»، مضيفة «نشاطركم الحزن ومن خلالكم نتقدم بالتعازي الى عائلتكم المناضلة، سائلين الله ان يلهمكم الصبر والسلون وأن تكون هذه خاتمة أحزانكم، وان يتغمد والدتكم الراحلة بواسع رحمته ويسكنها فسيح الجنان».

PUKmedia *

بافل جلال طالباني:

مع حكومة خدمية وتوافقية على اساس الشراكة الحقيقية

أكد بافل جلال طالباني أن سياسة الاقصاء وفرض الاغلبية في المرحلة الراهنة ستتجه بالاوضاع في اقليم كردستان والعراق نحو توتر اكثر وستكون هناك عراقيل وعقبات أكبر امام الاصلاح والخدمات.

واستقبل بافل جلال طالباني، يوم الاحد، في مدينة السليمانية، ماتي لاسيلا السفير الفنلندي لدى العراق.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان آخر التطورات السياسية والاقتصادية والامنية على صعيد العراق واقليم كردستان.

وقد تطرق بافل جلال طالباني الى المستجدات السياسية وخطوات تشكيل الحكومة الجديدة في العراق، كما توقف عند سياسة الاتحاد الوطني، واوضح: عندما نقول بأننا نريد تشكيل حكومة خدمية وتوافقية على اساس الشراكة والمشاركة الحقيقية فهذا من اجل الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني وتطور اكبر للبلاد، وليس من اجل اتباع سياسة الاقصاء وفرض الاغلبية، وفي المرحلة الراهنة مثل هذه الافكار والخطوات ستأخذ الاوضاع في اقليم كردستان والعراق نحو توتر اكثر وستكون هناك عراقيل وعقبات أكبر امام الاصلاح والخدمات.

واضاف: نحن الكرد مع وحدة الاطراف الكردستانية تجاه مجمل الملفات، ولانريد اتخاذ اية خطوة خارج اطار الجبهة الوطنية، لكن عندما تكون هناك اتفاقيات تبرم خارج الارادة القومية والمصالح العليا، فستكون للاتحاد الوطني ستراتيجيته الخاصة وسيلجأ الى حلول اخرى، وإن أية خطوة نتخذها ستراعي المصلحة العامة ونحن نعتبر حماية حقوق شعبنا فوق كل المناصب والامتيازات.

في جانب آخر من اللقاء، بحث الجانبان، دور قوات التحالف الدولي في الحرب ضد الارهاب، واكدا ان التنسيق بين قوات البيشمركة والقوات الاتحادية عامل مهم لتعزيز الامن والاستقرار.

PUKmedia- المرصد

سيعقد مطلع ايار المقبل

ملتقى الاتحاد الوطني لصياغة رؤى وسياسات المرحلة

عقدت اللجنة العليا لملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، اجتماعا يوم الأحد ٢٧/٢/٢٠٢٢، بإشراف قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، في مدينة السليمانية.

جرى خلال الاجتماع بحث أعمال ونشاطات اللجان، كما تم تقييم الخطوات المتخذة والاستعداد للمرحلة المقبلة.

وتقرر خلال الاجتماع توسيع نطاق الملتقيات والاجتماعات بحيث يتم أخذ المناطق الجغرافية بنظر الاعتبار، لجمع مختلف الآراء ووجهات النظر حول كيفية صياغة رؤى وسياسات الاتحاد الوطني الكردستاني على الصعد المختلفة، لحين انعقاد ملتقى الاتحاد الوطني.

كما تقرر انعقاد ملتقى الاتحاد الوطني مطلع شهر آيار المقبل.

هذا وبحث الاجتماع أيضا تحديد آلية مناسبة لتوسيع المشاركة في اللجان.

الاتحاد حزب أصيل

وبخصوص عقد هذا الملتقى، قال بافل جلال طالباني" إن الاتحاد الوطني حزب اصيل، صاحب هدف، متجدد، يناضل من اجل الحقوق القومية والوطنية ويعمل من اجل اسس حقوق الانسان، السلام، الديمقراطية ، وحق تقرير المصير، وكذلك العمل على العودة الى السياسة الحكيمة لفقيد الامة الرئيس مام جلال، يجب أن نجعل الاصلاح اساساً للتجديد وتمتين الاتحاد الوطني الكوردستاني، داخل الاتحاد الوطني، وكذلك العمل على تنشيط المؤسسات لانجاز المهام بحرص أكبر.

تجديد ضروري

ومن جهته تحدث عضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكوردستاني سعدي أحمد بيرة لـ(المسرى) قائلاً إن " ملتقى الاتحاد الوطني الكوردستاني المقرر عقده بداية آيار القادم، هي عبارة عن الخطوط العريضة للحياة السياسية والثقافية في مجال العمل الوطني ضمن إطار الإشتراكية الدولية للإتحاد الوطني، باعتباره عضوا في تلك المنظمة"، موضحاً أن " تلك الخطوط تعود إلى اواسط السبعينيات من القرن الماضي، لذلك يحتاج الاتحاد إلى التجديد الدائم لكي يلائم الظروف والمراحل، وبالتالي يسير متوازياً مع التطورات التي تحدث في المنطقة والعالم".

ثمرة الإنجازات

وأشار بيرة إلى أن " كل إنجازات الاتحاد الوطني والنتائج الإيجابية التي حققها في السابق وإلى اليوم، هي ثمرة منهاج أو كراس فريد من نوعه، صادر من الهيئة التاسيسية للإتحاد الوطني منذ بداية ولادته،ولكن اليوم ونحن في الألفية الثالثة وتحديداً في العام ٢٠٢٢، نحتاج إلى منهاج ينسجم مع تطورات هذه المرحلة، وفي مختلف المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية والمالية والادارية ومساواة النوع الاجتماعي (الجندر) والتربية والتعليم العالي والصحة والشؤون الاجتماعية والبيئة والدستوروالعلاقات والشباب والدين والفن والشؤون الجماهيرية والزراعة، وكلها ستكون عناوين خاضعة للمناقشة بين المختصين،وبالنهاية نتائجها ستكون برنامجاً للأجيال القادمة مستقبلاً وإطاراً لمؤتمر الاتحاد الوطني الخامس مستقبلاً".

سياسة وطنية مستقبلية واضحة وشفافة

من جهته أكد قيادي في الاتحاد الوطني، ان الهدف من ملتقى الإتحاد الوطني الكردستاني هو مناقشة تأريخ مسيرتنا، والاستمرار على نهج الرئيس مام جلال ورسم سياسات مستقبلية واقعية ووطنية.

وقال فهمي برهان عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني خلال تصريح خاص لـPUKmedia: ان الاتحاد الوطني الكردستاني صاحب المبادرات والمكاسب الكبيرة وكان له دور كبير في ترسيخ الفيدرالية وانتخابات البلديات وانتخابات الطلبة وتوفير مساحة كبيرة من الحرية، ونحن نؤمن بان الاتحاد الوطني الكردستاني حزب الاجيال القادمة.

واضاف: اننا جميعاً نعلم بان هناك متغيرات جديدة حدثت ويجب ان يكون الاتحاد الوطني الكردستاني جزءا من هذه المتغيرات واعادة صياغة سياسته بشكل يتناسب من المتغيرات الجديدة، مشيرا الى ان قرار عقد ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني اتخذ خلال المؤتمر الاخير للاتحاد.

واوضح: سنسعى عن طريق هذا الملتقى لاعادة صياغة سياستنا للمستقبل، وعقدنا عدة اجتماعات مع القطاعات ذات العلاقة وسنجعل من التوصيات التي ستصلنا خارطة طريق لعملنا في المستقبل للاعوام المقبلة.

وتابع عضو المجلس القيادي: ان المهمة الرئيسية لهذا الملتقى هي اعادة صياغة سياسة الاتحاد الوطني، وكل شخص يستطيع المشاركة فيه ويكون جزءا من تفكير الاتحاد الوطني، لذا ليس من شرطاً ان تشارك كوادر

الاتحاد الوطني فقط بل جميع ابناء شعب كردستان يستطيعون المشاركة في الملتقى وارسال مقترحاتهم وآرائهم الينا. واشار الى ان الاتحاد الوطني يريد الاستماع الى آراء الاستاذة والمثقفين والمهتمين بالاحداث السياسية في كردستان ويريدون طرح آرائهم ومقترحاتهم خلال الملتقى واي شخص يفيدنا بآراء ومقترحات جيدة سنكون شاكرين له وسنستمع له بكل رحابة صدر، ولحد الآن وصلتنا اتصالات ومقترحات من عدد كبير من المثقفين والمؤسسات الفكرية التي تؤمن بان قوة الاتحاد الوطني الكردستاني تعني زيادة مساحة الحرية والديمقراطية في اقليم كردستان.

وشدد على إن مشروع ملتقى الإتحاد الوطني الكردستاني سيكون لغرض ترسيخ مبادئ «الاستمرارية، والتجديد، وقيمنا الوطنية، ومستقبلنا»، وترسيم روية سياسية وطنية مستقبلية واضحة وشفافة.

تجديد السياسات

أما مسؤول الهيئة الاستشارية التابع للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني الدكتور يوسف كوران فيقول لـ(المسرى) إن " الهدف الحقيقي والرئيسي من وراء عقد ملتقى الاتحاد الوطني، هو تجديد سياسات الاتحاد الوطني الكوردستاني وتجديد رؤاه وتشجيع المشاريع الخدمية والسياسية أو الحزبية للإتحاد ، إلى جانب بحث ومناقشة رؤويته نحو القضايا المختلفة ،سواء أكانت شبابية أم متعلقة بالمرأة أو المكونات أو العلاقة بين المكونات و بنية الحزب و العدالة الاجتماعية، وكيفية تحقيقها"، مشيراً إلى أن " عقد هذا الملتقى ضروري جداً في هذا الوقت بالذات، وكما هو معلوم أن تاريخ الاتحاد الوطني،هو تاريخ فكري سياسي، وبني على اساس حلقات نقاشية وفكرية عريقة من قبل قادة عصبة شغيلة كوردستان".

منهاج للمستقبل

وأكد كوران أنه " إذا اردنا أن نقوم بتجديد هذا الكيان الفكري والسياسي للإتحاد الوطني الكوردستاني، فلا بد من خطو هذه الخطوة، لكي نبني شبكة من العلاقات والحلقات الفكرية والثقافية ولا يتحقق هذا المشروع، إلا بعقد هذا الملتقى، لأنه سيجمع بين طياته مختلف الأفكار والرؤى داخل الاتحاد نفسه،وبالنتيجة سنكون قد حصلنا على منهاج يسير عليه الاتحاد لمعالجة القضايا داخلية كانت أم خارجية".

مسيرة طويلة

ومن جانبه قال المتحدث بأسم الاتحاد الوطني الكوردستاني أمين بابا شيخ لـ(المسرى) إن " الاتحاد الوطني الكردستاني له مسيرة طويلة وتاريخ مليء بالإنجازات الوطنية، وكذلك الاتحاد بقيادة الرئيس مام جلال ورفاقه كان ذا فكر ورؤية واضحة لجميع مراحل الحياة وحِقَبِها، مبيناً أن " الاتحاد كان ولا يزال يمتلك رؤية فكرية واضحة و له تصورات دقيقة للأحداث والتطورات المستقبلية في المجالات السياسية كافة، وهذا إلى جانب أنه كان يتعامل معها بواقعية ووطنية، لأن الرئيس مام جلال ورفاقه كانوا يؤمنون ويكافحون من أجل الديموقراطية والحرية ومن أجل قضية شعبهم العادلة.

نهج مام جلال

وأكد بابا شيخ أنه "علينا اليوم أن نحافظ على تاريخنا وماضينا (المفعمين) بالتضحيات والإنجازات، كما علينا أن نستمر على نهج الرئيس مام جلال ورفاقه وأن نكافح من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأن نجعل من "الإصلاح والتغيير" مبادئ تفكيرنا وعملنا اليومي في جميع المجالات الحكومية والحزبية"، منوهاً إلى أنه " من الضروري أن مواجهة التحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية بطرق علمية ومنطقية ودبلوماسية، بعيدة عن المجازفات والمهاترات السياسية، لذلك أن مشروع ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني سيكون بهف ترسيخ مبادئ "الاستمرارية، والتجديد، والقيم الوطنية، وترسيم روية سياسية وطنية مستقبلية واضحة وشفافة".

اصلاحات حقيقية وتطوير قدرات الشباب والنساء

وقال الكاتب والسياسي سالار محمود في تصريح خاص لـPUKmedia: ان ملتقى الاتحاد الوطني الذي سينطلق مستهل شهر آيار المقبل، يهدف الى صياغة السياسات، وتأسيس رؤية جديدة بهدف اصلاحات حقيقية داخل مؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني، والمسائل التي تتعلق بالادارة في العراق واقليم كردستان من منطلق الاتحاد الوطني الكردستاني، موضحا ان الملتقى يشارك فيه جميع مؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني، كما ان المشاركين سيكون لهم رؤية لآلية التجديد وتقديم الاتحاد الوطني الكردستاني الخدمات للمواطنين والعودة الى مبادئ خدمة المواطنين، مع الاخذ بعين الاعتبار اسس اصلاحات حقيقية داخل الاتحاد الوطني الكردستاني وتطوير قدرات الشباب والنساء ودعم المثقفين داخل الاتحاد الوطني.

واضاف: ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني ينعقد بين مؤتمرين وستخصص مدة كافية للمناقشات وتبادل الآراء والافكار في قطاعات مهمة تربط بالحياة العامة وخدمة شعب كردستان، لافتا الى ان قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، سيشرف على فعاليات الملتقى.

وبين، محمود، ان الجميع سيعمل معا من اجل صياغة جديدة والمضي بالاتحاد الوطني الكردستاني نحو اصلاحات حقيقية بجهودومشاركة كوادر الاتحاد الوطني الكردستاني، لافتا الى ان الملتقى سيشهد مناقشات كبيرة والنقد والرأي والرأي الاخر لبحث سلبيات سابقة لصياغة رؤية جديدة، لمرحلة جديدة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني.

واكد، ان مخرجات وتوصيات ستصدر بنهاية ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني وتشمل جميع القطاعات من خلال لجان تتشكل، وتقدم ورقة عمل واطار عمل وفق اسس تلك القطاعات بمهنية لتحديد خارطة الطريق الاتحاد الوطني الكردستاني.

*المرصد -PUKmedia-المسرى

أهمها تعديل قانون الانتخابات وسجل جديد للناخبين
ملفات تنتظر الحسم قبل إجراء انتخابات برلمان كردستان

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

أكد خبراء في الشأن السياسي الكردي، أنه لا يمكن إجراء الانتخابات في ظل التقاطعات الحالية، المتمثلة بالاعتراض على قانون الانتخابات ومقاعد الكوتا وسجل الناخبين وعدم توصل الحزبين الكرديين الرئيسين الى أي تفاهمات مشتركة، خاصة بعد محاولات الحزب الديمقراطي اخذ منصب رئيس الجمهورية بعيدا عن التوافق مع الاتحاد الوطني.

وبهذا الصدد قال رزكار حاج حمه عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني إن مفوضية الانتخابات في اقليم كردستان لايمكنها إجراء الانتخابات المقبلة، لانتهاء ولاية مجلسها من الناحية القانونية.

وأضاف إنه لابد من تعديل قانون المفوضية وتمديد عمل المجلس أو اختيار مفوضية جديدة وفق الأطر القانونية.

الانتخابات لا تقتصر على تحديد يوم الاقتراع فحسب

وفي تصريح صحفي اكد المستشار طارق جوهر ان: انتخابات برلمان كردستان قضية وطنية مصيرية، من الضروري اجراؤها كل اربع سنوات في موعدها. بالرغم من انها لم تجر في موعدها القانوني في الثلاث سنوات الاخيرة وتأخرت سنوات واشهرا»مضيفا «في الوضع الحالي للاقليم الذي يعاني من ازمات عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية، نتيجة استمرار الخلافات السياسية حول المناصب في بغداد وانعدام الشفافية في مصروفات وواردات النفط والواردات المحلية والجمارك وتواصل تأخر صرف الرواتب ومشاكل الاقليم مع بغداد، من الواضح ان تنظيم الانتخابات يحتاج الى بيئة سياسية وامنية وقانونية واقتصادية مناسبة».

وشدد قائلا:عملية الانتخابات مرتبطة بعدد من المبادئ والاسس، وفي حال انعدام وعدم اتاحة تلك المبادئ

فان العملية لن تنجح، لان الانتخابات ليست قرارا لتحديد يوم الاقتراع فحسب، بل لابد من اخذ مطالب ورغبات المجتمع والقوى السياسية المشاركة في العملية بعين الاعتبار، وفيما يتعلق بقانون الانتخابات والجهة المشرفة عليها والمتطلبات الفنية والمصروفات المالية وتحضير احصائيات ومعلومات وافية وجيدة لسجل الناخبين ووجود مراقبين دوليين ومحليين، يضمنون شفافية العملية».

واكد جوهر :» كان لابد من حسم كل ما ذكر آنفا قبل تحديد يوم الانتخابات».

وقال ان قسما كبيرا من القوى السياسية سواء أكانوا في المعارضة ام الموالاة والمكونات الاخرى يطالبون باجراء تغييرات قانونية وفنية من اجل انجاح الانتخابات ومنها :

- تغيير النظام الانتخابي من الدائرة الواحدة الى الدوائر المتعددة بمحافظات الاقليم.
- هناك جهات تطالب بالقائمة المفتوحة وهناك من يطالب بالعودة الى العمل بالقائمة المغلقة، وهناك من يطالب بقائمة تجمع بين الاثنين.
- والسؤال هنا هل سيبقى شرط العمر للمترشح الذي هو ٢٥ عاما كما هو عليه الان، وكوتا النساء سيبقى عند ٣٠٪ كما هو ام ان الامر بحاجة الى تعديل؟
- ان مشكلة انتهاء المدة القانونية لمفوضية الانتخابات والاستفتاء لم تحل، والاطراف لاتزال في خلاف ولم تتوصل بعد الى اتفاق حول تمديد عمر المفوضية او انتخاب مفوضية جديدة وزيادة عدد اعضاء مجلس المفوضين من ٩ اشخاص الى ١١.
- عدم اجراء تعداد عام للسكان وعدم وجود احصائية معتبرة لتحديد عدد سكان الاقليم وسجل ناخبين شفاف وغير مزور، واحدة من المعرقلات التي تترك اثرا سلبيا على العملية.
- عدم حسم دعوات اعادة تنظيم عادل لنظام كوتا المكونات، وعدم حرمان مسيحيي السليمانية وتركمان كفري يعد نقطة مهمة في الخلافات داخل الاطراف الكردية وعند المكونات ايضا.
- عدم حسم مطالب عزل سجل ناخبي الكوتا بغية ارسال ممثليهم الحقيقيين الى البرلمان، وابعادهم عن تدخلات الاحزاب امر مثير حقا بالنسبة لقسم من المكونات.

وختم جوهر متسائلا:»ألا يعقد تحديد يوم الانتخابات من دون الاتفاق مع جهات العملية الرئيسة الوضع اكثر، ألا يعمق ازمات الاقليم أكثر؟».

الدوائر المتعددة

الكادر المتقدم في الاتحاد الوطني الكردستاني غياث السورجي يقول في هذا السياق لـ(المسرى) إن " معظم الكتل السياسية في الإقليم يطالبون بتعديل قانون الانتخابات، وفق الدوائر المتعددة وليس الدائرة الواحدة، وأن حزبه الاتحاد الوطني يؤيد إجراء انتخابات برلمان كردستان في موعده، ولكن بشرط إجراء تعديلات على القانون القديم"، مبيناً أن "الإتحاد الوطني مع فكرة الدوائرة المتعددة في الإقليم، سيما على مستوى المحافظات، ولا يخشى المضي بإجرائها في موعدها المقرر".

وأوضح السورجي "هناك أحزاب ومنها الحزب الديمقراطي الذي يريد تمرير القانون القديم، لكي لا تضيع أصوات ناخبيه في محافظة دهوك على وجه الخصوص ويحرز فيها أكثر المقاعد، لانها مركز نفوذه ومسيطرعليها بالكامل، ولا

يحبذ من أجلها الدوائر المتعددة "، لافتاً إلى أن " تمرير القانون الجديد يعتمد على تصويت غالبية نواب برلمان كردستان عليه، الذين هم من أعضاء الحزب الديمقراطي وحلفائهم من المكونات، وهذا الأمر ينعكس أيضاً على مفوضية انتخابات كردستان".

حق التمثيل

ومن جهته يقول رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي في برلمان كردستان الدكتور شيركو جودت لـ(المسرى) إن "القانون القديم لم يجر عليه أي تعديلات منذ عدة انتخابات مضت، واصبح قديماً ولا يواكب الحاضر، لذلك لا بد من تجديده، وتغيير نظام الدائرة الواحدة إلى دوائرة متعددة، لإعطاء حق التمثيل للمناطق المختلفة في إقليم كردستان، وكل حسب دائرته الانتخابية"، مشيراً إلى أن "تعديل القانون سيسد الطريق على بعض الأحزاب التي لديها أغلبية في مناطق معينة، من السيطرة على إقليم كردستان من خلال تلك الدائرة".

مقاعد الأقليات

وأكد جودت أنه "لا بد من تعديل القانون وإعتماد الدوائر المتعددة فيه، وكذلك تعديل ما يخص مقاعد الإقليات لضرورة تمثيلهم في البرلمان تمثيلاً حقيقياً، من أجل حصولهم على الأشخاص الحقيقيين لينوبوا عنهم في البرلمان، وكذلك محاولة تقليل عدد أعضاء البرلمان وفقاً للدستور العراقي، هذا بالاضافة إلى ضرورة تعديل بعض الفقرات الأخرى المتعلقة بمسألة العد والفرز وغيرها من الأمور الخاصة بعملية الاقتراع".

اتفاق رؤساء الكتل

أما رئيس كتلة جماعة العدل الكردستانية في برلمان كردستان عبد الستار مجيد فتحدث لـ(المسرى) قائلاً إن" رؤساء الكتل في البرلمان اجتمعوا الأسبوع الماضي لمناقشة تعديل قانون الانتخابات وتفعيل مفوضية الانتخابات في كردستان، واتفق المجتمعون على عدة أسس ومباديء، منها التأكيد على إجراء انتخابات برلمان كردستان في موعدها المقرر، أي شهر أيلول القادم، وكذلك ضرورة تعديل قانون ومفوضية الانتخابات، وكذلك موضوع مسودة دستور الاقليم".

مبدأ التوافق

ونوه مجيد إلى أن "المجتمعين شددوا على ان تلك المسائل الثلاث الآنفة الذكر، هي مسائل تخص المواطنين، ولها بعد سياسي ووطني وقومي في آن واحد، لذلك لا تحسم وفق مبدا الاقلية والأكثرية في البرلمان، بل يجب أن تحل وفق مبدا التوافق لأهميته لجميع مواطني إقليم كردستان بكل انتماءاتهم، لكي نستطيع أن نعالج بعضاً من المشاكل الحاصلة بين الكتل السياسية في برلمان كردستان".

تمثيل حقيقي للمكونات

ويقول المحلل السياسي المختص بالشأن السياسي الكردي، صابر إسماعيل خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «الخلافات الموجودة حاليا حول منصب رئيس الجمهورية في بغداد بين كل من الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني

الكردستانيين، لها تأثير على سير انتخابات البرلمان في الإقليم».

ويضيف إسماعيل «هناك اعتراضات أيضا من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني على مسألة تمثيل الأقليات في برلمان الإقليم، كونها تتمتع بـ١١ مقعدا، والاتحاد الوطني يقول إن نفوس الأقليات لا يصل الى هذا العدد من المقاعد، وأن هذه المقاعد تذهب تحت عباءة الحزب الديمقراطي الكردستاني، لذلك يطالب بأن تصوت الأقليات حصرا لصالح مرشحيها وإلغاء فقرة تصويت كافة المواطنين لمرشحي الأقليات».

ويستدرك أن «مسألة التزوير ستكون سارية المفعول في الانتخابات المقبلة بالإقليم، كما في الانتخابات السابقة التي شهدت عمليات تزوير كثيرة، حيث أن كل حزب يسعى للحصول على أكبر عدد من المقاعد ليتمكن من تشكيل الحكومة في الإقليم».

تفاهمات قبل الانتخابات

الى ذلك، يبين المحلل السياسي المختص بالشأن الكردي كوران قادر، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «الجميع يعلم أن الوضع السياسي في الإقليم يمر بأزمة حادة، والأحزاب تعاني من صعوبات في التفاهمات فيما بينها، لذا فمن الصعب إجراء انتخابات برلمان الإقليم قبل التوصل لتفاهمات واتفاقات ما بين الأطراف السياسية المتواجدة في الإقليم، حتى وإن كان موعد إجراء الانتخابات قد حدد بمرسوم رئاسي».

ويلفت إلى أن «هناك أيضا دعوات لتغيير القانون الانتخابي الخاص ببرلمان الإقليم، وهناك مطالب أخرى تتعلق بمقاعد الكوتا للأقليات بصيغتها الحالية، لذلك قبل التوصل إلى هذه الاتفاقات السياسية وقبل الوصول إلى صيغة مشتركة يتم فيها الجمع بين كافة مطالب القوى السياسية، لا يمكن إجراء انتخابات برلمان الإقليم».

وحول توقعاته كيف سيكون شكل برلمان الإقليم المقبل، يشير قادر إلى أن «الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وبالاخص في العراق وإقليم كردستان، لا يمكن التكهن بأي نتيجة مسبقة لها، لأن كافة الظروف السياسة والمتغيرات السريعة الجارية في المنطقة وفي العالم أجمع، يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على نتيجة أي انتخابات، سواء كانت في إقليم كردستان أو انتخابات برلمانية وحتى على المستوى الدولي».

توجيه مؤسسات الإقليم بالتنسيق مع المفوضية لإجراء الانتخابات بموعدها

هذا ووجه رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني رئاسة ديوان مجلس رئاسة الوزراء وكافة الوزارات والجهات المعنية بالتنسيق مع مفوضية الانتخابات لإجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان بموعدها المحدد.

وجاء في بيان صادر عن مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان، الأحد، ان «رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني أصدر أمراً دعا فيه رئيس ديوان مجلس رئاسة الوزراء وكافة الوزارات والجهات المعنية في إقليم كردستان الى التنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، من أجل تأمين الميزانية وكافة متطلبات عملية الانتخابات، لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد».

ويأتي توجيه رئيس حكومة إقليم كردستان للمؤسسات الرسمية، بالاستناد الى الأمر رقم ٣٣ الصادر في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، حول تحديد يوم ١ تشرين الأول ٢٠٢٢ لإجراء انتخابات الدورة السادسة لبرلمان كردستان.

لماذا يريد الاتحاد الوطني تعديل قانون الانتخابات في كردستان؟

* حمه زياد مولود

معلوم أن اقليم كردستان بحسب قانون الانتخابات الحالي هو دائرة انتخابية واحدة، إلا أن الواقع السياسي ونفوذ الحزبين الرئيسين في منطقتي نفوذ خضراء وصفراء أدى الى عدم اتباع حكم رشيد، لذا فإن ما يريده الاتحاد الوطني الكردستاني أن يتم تقسيم اقليم كردستان الى دوائر متعددة في الانتخابات، وأن يقسم على الأقل الى أربع دوائر انتخابية، وبذلك ستنال كل دائرة حصتها حسب نسبة السكان وبصورة عادلة، وستكون جميع المناطق ممثلة في البرلمان دون إجحاف أو غبن.

تقسيم اقليم كردستان الى أربع دوائر انتخابية يصب في مصلحة شعب كردستان والعملية السياسية والديمقراطية ومسار الحكم في الاقليم، كما إن هذا الاسلوب الانتخابي يؤدي الى عدم غلبة نفوذ منطقة أو محافظة معينة على برلمان كردستان.

كما ينبغي مراجعة مقاعد المكونات وتقسيمها على الدوائر الأربع، لكي يتمكنوا من انتخاب ممثليهم الحقيقيين بحرية.

*المرصد

الإتحاد الوطني: لن نساوم على حقوق الكرد في كركوك

عقدت قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني في كركوك وصلاح الدين اجتماعا ٢٠٢٢/٢/٢٨ في مدينة كركوك بإشراف آسو مامند عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني.

وفي الاجتماع جرى بحث الأوضاع في العراق واقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها بشكل مفصل وخاصة المشكلات العالقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان والتي يتعلق جزء منها بالحقوق القومية للكرد في كركوك وباقي المناطق.

كما تم بحث الملف الاداري والخدمي والامني، حيث أكد آسو مامند ان سياسة التفرقة القومية في تنفيذ المشاريع غير مقبولة، لان ذلك لا يخدم العملية السياسية والحكم بل على العكس يؤدي الى ردة فعل.

وفي نهاية الاجتماع تم التأكيد على ان الاتحاد الوطني لن يساوم وبأي شكل من الاشكال على حقوق ومطالب الكرد في كركوك والمناطق المتنازع عليها، مشددا على اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والدستورية ولن يسمح بالتجاوز على الحقوق الدستورية والقانونية لشعب كردستان.

لقاء ات مع الأطراف السياسية

الى ذلك، زار وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة روند ملا محمود مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني يوم الاثنين، الاطراف السياسية « حركة التغيير، الحركة الاسلامية، جماعة العدل، الاتحاد الاسلامي، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي».

وقال روند ملا محمود عضو المجلس القيادي ومسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكردستاني لـ PUKmedia: ان الزيارة تأتي بهدف تمتين العلاقات بين الاتحاد الوطني والاطراف السياسية في محافظة كركوك.

واضاف: ان شهر آذار بالنسبة للكرد، حافل بالذكريات الحزينة والمفرحة، موضحا، ان الاطراف السياسية تسعى ومن خلال برنامج موحد لاحياء تلك المناسبات بمدينة كركوك.

مطالبة بتشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ المادة ١٤٠

هذا وطالبت كتلة الاتحاد الوطني النيابية، الاثنين، بتشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور.

وخاطبت النائبة عن الكتلة ديلان غفور، رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بالقول "يرجى تفضلكم بالموافقة على تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي حسب نص المادة ٧١ من النظام الداخلي لمجلس النواب وخاصة بعد ان قضت المحكمة الاتحادية باستمرار سريان المادة المذكورة آنفا لحين تنفيذ مستلزماتها وتحقيق الهدف من تشريعها اضافة لكون قرارات المحكمة الاتحادية ملزمة وباتة".

واضافت "لذا اطلب من رئاسة مجلس النواب الموقرة بضرورة الاسراع في تشكيل اللجنة آنفا ولذلك لاتمام عملها ومراقبة تنفيذها".

تغييب مشبوه ومتعمد للكرد عن الاجتماعات التي تشهدها كركوك

حذرت النائبة ديلان غفور عضو مجلس النواب يوم الخميس، من حالة التفرد والتهميش بحق المكونات الرصينة في ادارة محافظة كركوك،التي تصر على تهميش المكونات وممثليهم من حضور الاجتماعات.

وقالت النائبة ديلان غفور عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب لـPUKmedia: ان ادارة محافظة كركوك الحالية مستمرة في سياستها الاقصائية بحق مكونات وقوميات المحافظة من خلال اصرارها المشبوه على تهميش المكونات وممثليهم المنتخبين من حضور الاجتماعات المتعلقة بوضع كركوك ومستقبلها من جميع الجوانب سواء اكانت سياسية او امنية او اقتصادية، موضحة، ان كركوك شهدت اليوم الخميس اجتماعا بحضور وزير الزراعة وعدد من المسؤولين العسكريين والاقتصاديين، وسط تغييب متعمد لممثلي اكبر مكون في محافظة كركوك الا وهو المكون الكردي.

واضافت: ان الكرد الذين يشكلون غالبية سكان المحافظة وفق نتائج جميع الانتخابات التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣، وآخرها الانتخابات النيابية الاخيرة التي حصلوا فيها على ستة مقاعد من اصل اثني عشر مقعدا مخصصا لكركوك، وهذا يظهر دون ادنى شك النزعة الاقصائية لادارة كركوك الحالية وسوء ادارتها للوضع غير الطبيعي الذي تعيشه المحافظة حاليا، وسط مناشدات عاجلة للرئاسات العراقية الثلاث للالتفات الى ملف كركوك وانهاء حالة السكوت غير المبرر ازاء ما تشهده المحافظة من حالة التفرد والاقصاء والتهميش بحق المكونات الرصينة في ادارة المحافظة، في نزعة عنصرية خطيرة تؤشر خللا كبيرا في هذه المحافظة التي وصلت فيها الاوضاع الى ما لا تحمد عقباه.

واكدت، ان عدم تعاطي الرئاسات العراقية وخاصة رئاسة الوزراء ازاء الوضع المزري لادارة كركوك ينذر بخروج تظاهرات سلمية قانونية حتمية لتعديل المسار غير السوي والمشبوه الذي تنتهجه ادارة المحافظة الحالية، وهنا لابد ان نتساءل عن صمت رئيس الوزراء ازاء ما يحدث في كركوك وموقفه مما تعانيه هذه المحافظة التي لم تشهد يوما وضعا مزريا كالذي تعيشه الان.

PUKmedia*

رئاسات اقليم كردستان:
حماية الحقوق الدستورية للإقليم ومواصلة الحوار مع بغداد

المكتب الاعلامي لرئيس الاقليم

عقد الاثنين ٢٨ شباط ٢٠٢٢، اجتماع للرئاسات الأربع في إقليم كردستان، رئاسة اقليم كردستان، برلمان كردستان، حكومة إقليم كردستان، ومجلس قضاء إقليم كردستان، في مقر رئاسة الإقليم.

ناقش الاجتماع قرار المحكمة العليا الاتحادية العراقية الصادر في ١٥ شباط ٢٠٢٢ بخصوص قانون النفط والغاز في إقليم كردستان. وفي هذا السياق، أكد الاجتماع أن قرار المحكمة الاتحادية العليا غير مقبول، وأن إقليم كردستان سيواصل ممارسة حقوقه الدستورية ولن يتخلى بأي شكل عن حقوقه وصلاحياته الدستورية، وسيسلك كل السبل القانونية والدستورية من أجل حماية الحقوق والصلاحيات الدستورية لإقليم كردستان، وللأسباب الواردة أدناه:

١- قرار المحكمة العليا الاتحادية مخالف لنص وروح ومبادئ النظام الاتحادي الحقيقية، وانتهاك صريح ومعلن للحقوق والصلاحيات الدستورية لإقليم كردستان.

٢- قرار المحكمة هذا، وبصورة غير مباشرة تعديل غير دستوري للدستور، لأنه أدى إلى سلب صلاحية دستورية من الأقاليم ومنحها للسلطة الاتحادية، وهذا لا يتفق مع صلاحيات المحكمة الاتحادية وهو تراجع عن النظام الاتحادي.

٣- اعتمدت المحكمة في تشريع قرارها على قوانين عراقية صدرت في العامين ١٩٧٦ و١٩٨٥، وهي قوانين مركزية لا تتفق مع مبادئ دستور العام ٢٠٠٥ العراقي الجديد الذي غير نظام الحكم في العراق من النظام المركزي إلى النظام الاتحادي ووزع بوضوح السلطات بين الأقاليم والمحافظات والسلطة الاتحادية.

٤- يرى إقليم كردستان أن هذا القرار، إلى جانب كونه يقوض الدستور والنظام الاتحادي، فإن غايات خاصة تقف خلفه في نفس الوقت وهو ليس بالقرار الحيادي، خاصة وأن العراق يمر بأوضاع سياسية حساسة ومعقدة، وتخوض الأطراف السياسية محادثات من أجل التوصل إلى تفاهم وإيجاد طريق للحل للخروج من الانسداد والجمود السياسي، وهذا القرار يزيد الوضع تعقيداً.

٥- نؤكد أن عقود إقليم كردستان النفطية أبرمت اعتماداً على قانون النفط والغاز لإقليم كردستان ونص المادة (١١٢) من الدستور العراقي، في حين عجزت السلطات الاتحادية بعد مرور ١٧ سنة عن أداء واجبها القانوني في صياغة قانون للنفط والغاز في العراق رغم مبادرات إقليم كردستان في العام ٢٠٠٧ وتراجع الحكومة الاتحادية حينها عن المسودة المشتركة لقانون النفط والغاز التي تمت الموافقة عليها.

٦- نرى من المهم أن يجري تشكيل المحكمة العليا الاتحادية بموجب قانون جديد وفقاً لأحكام المادة (٩٢) من الدستور وتؤدي مهامها وفقاً للدستور، ويتم إصدار قوانين موافقة للدستور لكل المؤسسات الدستورية وتشكيلها بموجب الدستور وبما يضمن تجسيد النظام الاتحادي.

من أجل هذا، ستواصل رئاسة إقليم كردستان العمل مع كل الأطراف السياسية في إقليم كردستان والعراق ومع المجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراء يحمي الحقوق الدستورية لإقليم كردستان. وسيتخذ برلمان كردستان الإجـراءات القانونية والدستورية اللازمة. وسيستمر مجلس قضاء إقليم كردستان بالعمل من موقعه الدستوري مع المراكز القضائية العراقية للدفاع عن دستورية حقوق إقليم كردستان.

وحكومة إقليم كردستان، كما هي دائماً، مستعدة لحل المشاكل على أساس الدستور وستواصل الحوار البناء مع الحكومة الاتحادية. كما ان أصدقاء العراق والمجتمع الدولي يساندون حل المشاكل على أساس الدستور.

رئيس الجمهورية : ضرورة تلبية الاستحقاقات الوطنية والالتزام بالتوقيتات الدستورية

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الإثنين ٢٨ شباط ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات فيولا فون كرامون بمناسبة انتهاء عمل البعثة.

وأكّد السيد الرئيس ضرورة تلبية الاستحقاقات الوطنية والتكاتف والالتزام بالتوقيتات الدستورية في تشكيل حكومة مُقتدرة فاعلة تحمي مصالح البلد وتُعزز السيادة، حامية وخادمة للعراقيين وتُحقق الإصلاحات الضرورية لعراق مستقر ومزدهر.من جانبها، استعرضت السيدة فيولا فون كرامون، للسيد الرئيس، التقرير النهائي الذي أعدته بعثة الاتحاد الأوروبي عن رصد الانتخابات، مشيدة بجهود السلطات العراقية في إنجاح الانتخابات، وأكدت التزام الاتحاد بمواصلة دعم العراق.

بيان من الناطق باسم رئاسة الجمهورية

الى ذلك عقد السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الإثنين ٢٨ شباط ٢٠٢٢، اجتماعاً عاجلاً مع اللجنة التحقيقية المُشكلة في رئاسة الجمهورية حول المرسومين الجمهوريين المرقمين (١,٢)، حيث جرى التداول في حيثيات القضية في ضوء السياقات القانونية المُعتمدة لإصدار قرارات العفو الخاص والقنوات القانونية والإجرائية التي تمر بها عبر مؤسسات الدولة المعنية المختلفة.

ووجّه الرئيس برهم صالح بسحب المرسومين الجمهوريين فوراً، والإيعاز إلى الجهات القضائية باتخاذ الإجراءات اللازمة بذلك، حيث وأن بدا صدور المرسوم الجمهوري مُطابقاً للإجراءات القانونية والدستورية شكلياً إلا أنه لم يُدقق من الناحية الموضوعية، ولم يتم الالتزام بالضوابط الصارمة المُعتمدة في رئاسة الجمهورية في متابعة ملف العفو الخاص.ووجّه السيد الرئيس أيضا بان تُنجز اللجنة التحقيقية عملها بأسرع وقت ممكن وعرض نتائج التحقيق على سيادته، لمعرفة المقصرين ومحاسبتهم وضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

كما وجّه سيادته بمخاطبة وزارتي العدل والداخلية لإلقاء القبض على المُدانين وإيداعهم في المؤسسات الإصلاحية.

وشدد الرئيس برهم صالح على ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار ما تحمله جريمة المخدرات من خطورة على المجتمع العراقي، وكونها لا تُحقق الغاية من إجراءات العفو الخاص باعتباره مبدأ إنساني يُمنح لبعض السجناء رفعاً لظلم أو منح فرصة لمُغرر بهم دفعتهم ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة إلى ارتكاب جرم معين، أو بحق نساء وأحداث ذات الأحكام المخففة تناغماً مع العادات والتقاليد الاجتماعية العراقية الأصيلة.

وأكد الرئيس برهم صالح أن رئاسة الجمهورية لم ولن تدخر أي جهد بدعم قواتنا الأمنية وأجهزتنا القضائية البطلة في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع، وتُثمّن ما بذلته من تضحيات جسام في هذا الصدد.

وتُجدد رئاسة الجمهورية ما أكدته مراراً من أن السيد الرئيس لم ولن يتهاون في مجابهة التحدي الخطير المُتمثل بالترويج للمخدرات وتجارتها والمحكومين فيها، باعتبارها جريمة تمس أمن المجتمع واستقراره وسلامته. ويؤكد سيادته أنه لن يتردد مطلقاً في تصويب ما قد يشوب المراسيم أو الأوامر الرئاسية من شطط أو مخالفات قانونية طالما أنها ستصب في أمن المجتمع واستقراره.

وفي هذه المناسبة، تُثمن رئاسة الجمهورية عالياً الأصوات الوطنية الشريفة والمواقف النبيلة التي أبدتها الفعاليات السياسية والاجتماعية والرأي العام في هذه القضية والتي تؤكد حرصاً عالياً بالمسؤولية الوطنية.

الناطق باسم رئاسة الجمهورية
٢٨ شباط ٢٠٢٢

بانتظار قرار الاتحادية..«الثلاثي» يؤكد تماسكه.. والتنسيقي: نحن «الأكبر»

*فريق الرصد والمتابعة

مع بدء العد التنازلي لإصدار المحكمة الاتحادية قرارها الحاسم يوم الثلاثاء بشأن قانونية ترشيح ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب رئاسة الجمهورية، يحاول «التحالف الثلاثي» الذي يضمه بالإضافة الى الكتلة الصدرية وتحالف السيادة، توجيه رسالة عبر اجتماعه الأحد، بمنزل رئيس البرلمان، مفادها أنه متماسك و«ستراتيجي»، في وقت جدد «الإطار التنسيقي» تأكيده على أنه الكتلة «الشيعية» الأكبر بـ١٢٠ نائبا، والتي ستحصل على رئاسة الحكومة.

وعقدت القوى السياسية العراقية المنخرطة ضمن مشروع حكومة الأغلبية الوطنية التي باتت تعرف باسم «التحالف الثلاثي»، يوم الأحد في بغداد، أول اجتماع لها من نوعه منذ ثلاثة أسابيع.

ويضم «التحالف الثلاثي» كلاً من التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وتحالف «السيادة»، بزعامة خميس الخنجر، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني.

ويأتي الاجتماع في ظل استمرار أزمة سياسية غير مسبوقة تمر بها البلاد منذ إجراء الانتخابات البرلمانية في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي، إذ يواصل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، رفضه إشراك تحالف رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي في المشهد الحكومي المقبل.

ويطالب الصدر مع حلفائه من القوى السياسية العربية السنية والكردية، بتشكيل حكومة أغلبية وطنية، بينما ترفض القوى المنضوية ضمن تحالف «الإطار التنسيقي»، المشروع، وتطالب بحكومة توافقية تشارك بها جميع القوى السياسية وضمن مبدأ المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣، لكن الصدر يرى أن حكومات المحاصصة لم تأت بأي تغيير وساهمت في تعزيز الفساد والانقسام الاجتماعي.

ويقول عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ريبين سلام خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «الاجتماع الذي جرى

يوم (الأحد)، بين قادة التحالف الثلاثي، فقد كان المحور الرئيس فيه، هو قرار المحكمة الاتحادية المرتقب بشأن فتح باب الترشيح مرة ثانية لرئاسة الجمهورية، حيث أن مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني هو مرشح التحالف الثلاثي، والاجتماع كان رسالة للمحكمة الاتحادية، بأن التحالف متماسك مهما كان القرار».

ويضيف سلام، أن «التحالف الثلاثي هو تحالف ستراتيجي، لن يرفض قرار المحكمة الاتحادية مثل الجهات الأخرى التي لا تنفذ قراراتها»، مبينا أن «الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، هو رسالة في مرحلة سياسية حساسة، وهو موجه بالدرجة الأساس للمحكمة الاتحادية».

كتلة الثبات الوطني ستضم ١٢٠ نائبا

من جانب آخر، فإن النائب عن كتلة صادقون سهيلة السلطان، تبين خلال حديث لـ»العالم الجديد»، أن «الإطار التنسيقي بصدد تشكيل كتلة الثبات الوطني، وهي الكتلة الشيعية الأكبر داخل البرلمان».

وتلفت السلطان، إلى أن «كتلة الثبات الوطني ستضم ١٢٠ نائبا، وهي ستحقق مبدأ الكتلة الشيعية الأكبر، حيث ستكون رئاسة الحكومة من حصتها، وليس من حصة الكتل الأخرى التي تضم كتلا سنية وكردية».

وتوضح أن «الكتل السنية (عزم وتقدم) تحالفت وحصلت على استحقاقها وهو منصب رئاسة البرلمان، وبالتالي فإن رئاسة الحكومة ستذهب للمكون الشيعي الأكبر، وهذا ما ستمثله كتلة الثبات الوطني».

ومن المفترض أن يتم الإعلان قريبا عن كتلة «الثبات الوطني» التي تضم كتل الإطار التنسيقي وأخرى تحالفات معها، ووفقا للمحكمة الاتحادية فإن الكتلة الأكبر تقدم لرئيس الجمهورية، وذلك بعد أن الغت شرط تقديمها في الجلسة الأولى للبرلمان.

استمرار التحالف رغم كل الضغوطات

وقال مصدر سياسي مطلع في الحزب الديمقراطي الكردستاني، لـ»العربي الجديد»، إن «الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، يهدف إلى التأكيد على استمرار هذا التحالف رغم كل الضغوطات التي مورست بالأسابيع الأخيرة لتفكيك هذا التحالف وإفشال مشروع حكومة الأغلبية، التي يتبناها هذا التحالف، وليس التيار الصدري وحده».

وبين المصدر أن «الاجتماع ناقش قضية التحشيد لجلسة البرلمان المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، والتأكيد على دعم مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، (ريبر أحمد) كونه مرشحاً رسمياً عن هذا التحالف، إضافة الى مناقشة ترك الباب مفتوحا لبعض قوى الإطار التنسيقي للانضمام لمشروع حكومة الأغلبية».

وأضاف المصدر أن «الاجتماع ناقش أيضا جلسة مجلس النواب ليوم الاثنين، والتي سيتم فيها استضافة وزير المالية العراقي الحالي علي علاوي، لمناقشة سعر صرف الدينار أمام الدولار، وكذلك مناقشة إمكانية طرح سحب الثقة عن الوزير، إذا ما كانت أجوبته غير مقنعة للبرلمان».

وتابع المصدر السياسي أن «اجتماع التحالف الثلاثي ناقش، ملف توزيع نواب التحالف على اللجان البرلمانية، وكذلك تقسيم رئاسة اللجان المهمة بين كتل التحالف الثلاث، وفق المقاعد البرلمانية لكل كتلة».

ويعوّل الصدر في شراكته مع تحالف «السيادة»، الذي يضم كتلتي «تقدم» و»عزم» بزعامة خميس الخنجر، والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل، على تمرير مشروع حكومة الأغلبية.

التلويح بورقة «الثلث المعطل»

في المقابل، تلوّح القوى المنضوية في «الإطار التنسيقي» بورقة ما بات يعرف بـ»الثلث المعطل»، إذ يفرض الدستور تمرير استحقاق رئيس الجمهورية بتصويت ثلثي أعضاء البرلمان، أي ٢٢٠ نائباً.

وحول التطور الحالي، قال رئيس مركز التفكير السياسي في بغداد، إحسان الشمري لـ»العربي الجديد»، إن الاجتماع «يحمل رسائل عديدة، أهمها أن التحالف الثلاثي ما زال قائما ومتماسكا وهو ماض في مشروع حكومة الأغلبية، التي طرحها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر».

وبين الشمري أن «الاجتماع جاء بعد تسريبات عن وجود خلافات داخل هذا التحالف، لكن الاجتماع نفى كل هذه التسريبات، بل أكد أن التحالف باق ومتماسك، ومثل هكذا اجتماعات هي مهمة لتوحيد المواقف بين القوى السياسية المتحالفة، كما أن موعد عقد الاجتماع مهم، خصوصاً مع قرب عودة جلسات البرلمان وقرب موعد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الجديد».

وأضاف رئيس مركز التفكير السياسي أن «كل المعلومات والمعطيات، تؤكد أن التحالف الثلاثي ماض في مشروع حكومة الأغلبية، رغم كل التهديدات والضغوطات التي يتعرض لها هذا التحالف سواء من أطراف داخلية أو خارجية، واجتماع الأحد، هو رسالة تحد جديدة، لكل هذه الضغوطات والتهديدات».

تغريدة غاضبة من الصدر: كفاكم تهديداً لشركاء حكومة الأغلبية

فيما يتوقع أن تستمر المشاورات بين تياره وحلفائه من أجل تشكيل الحكومة، أعرب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اليوم الجمعة عن استيائه من التهديدات في هذا الملف.

وأكد في تغريدة غاضبة أن «تهديدات الوحوش الكاسرة» لن تثنيه عن المضي في تشكيل حكومة أغلبية.

كما أضاف أن «أغلب الشعب مع حكومة أغلبية وطنية»، مؤكدا أنه لن يقف مكتوف الأيدي. وتابع «كفاكم تهديدا ووعيدا فنحن لن نعيد البلد بيد الفاسدين ولن نبيع الوطن لمن خلف الحدود».

إلى ذلك، كشف أن التهديدات الصادرة عمن وصفهم بالوحوش الكاسرة، تطال الشركاء والحلفاء في حكومة الأغلبية.

الحلبوسي: إرادات غير منضبطة تحاول كسر هيبة الدولة العراقية

من جهته أكد رئيس البرلمان العراقي، محمد الحلبوسي، أن إرادات غير منضبطة تظهر اليوم، تحاول كسر هيبة الدولة بهدم أركانها وتهديد مكونات الشعب.

وقال الحلبوسي في تغريدة على حسابه في تويتر،: «منذ البداية اخترنا السياسة بديلاً عن السلاح الذي كان يرفع بوجهنا في مناطقنا، ليقيننا أن العنف لا يبني الدول، بل تبنى بالحرية والعدالة والمساواة وفق دستور حاكم وقوة القانون».كما أضاف: «اليوم تظهر إرادات غير منضبطة تحاول كسر هيبة الدولة بهدم أركانها وتهديد مكونات الشعب، فلم نخش سلاح الأولين ولن نقبل تهديد الآخرين ولم ولن نغير نهجنا المصر على بناء الدولة بعيداً عن العنف».تأتي هذه التصريحات في وقت يمر فيه العراق بأزمة سياسية وسط خلافات حول اختيار رئيس للوزراء منذ انتهاء الانتخابات.

الحلبوسي يلتقي أردوغان، فما هي الأهداف؟

وتعليقاً على زيارة الوفد السني الى تركيا برئاسة الحلبوسي، قال الباحث السياسي والاقتصادي العراقي، نبيل جبار العلي، في تصريح لوكالة انباء هاوار: «نعتقد أن الرعاية التركية للأطراف السياسية السنية باتت واضحة وجلية، فتكرار اللقاءات الفردية أو الجماعية بين الأطراف السياسية السنية من جانب والرئيس التركي من جانب آخر تؤكد ذلك، وعلى ما يبدو أن المظلة التركية باتت أكثر تأثيراً من المظلة الخليجية الإماراتية والقطرية على المناخ السياسي السني الذي شهد خلافات في الفترة التي سبقت الانتخابات الأخيرة وبعدها».

ويرى مراقبون بحسب وكالة انباء هاوار أن المباحثات بين الحلبوسي وأردوغان تمحورت بشكل أساسي حول منصب وزارة الدفاع، حيث شهدت الأيام المنصرمة بعض الخلافات داخل «البيت السني» لاختيار شخصية محددة.وترى مصادر

عراقية «أن رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي يرغب بتنصيب أحد القيادات العسكرية المعروفة والقريبة منه لمنصب وزير الدفاع، بينما يدعم خميس الخنجر ترشيح ناصر الغنام للمنصب، في وقت يدفع أحمد الجبوري "ابو مازن" إلى إعادة توزير الحالي جمعة عناد».

وحول التأثير التركي على البيت السني، يرى الباحث العراقي أن «تحالف السيادة الذي يضم طرفي السياسة والتمثيل السياسي السني (تقدم وعزم) تم برعاية خارجية، وقد تكون تركية غالب الأمر، وللسير في إتمام الاتفاق أو حل أي نزاعات لتنفيذ الاتفاق قطعاً ستكون تحت المظلة نفسها، ومن غير المستبعد أن تحل أي خلافات بين الفرقاء المذكورين ومنها قضية حسم المناصب العليا بالوساطة أو المظلة ذاتها».

تجاوز للأعراف الدبلوماسية

وقد بحث الحلبوسي مع أردوغان، بحسب بيان لمكتب الحلبوسي، العلاقات الثنائية والتعاون بين العراق وتركيا في المجالات كافة، ودعم العراق في مكافحة الإرهاب.وحول ذلك، قال العلي: «وفق الأعراف الدبلوماسية أو البروتوكولية، وحتى الصلاحيات الدستورية المناطة برئاسة البرلمان، تتم مناقشة مثل هذه المواضيع حصراً مع الجهات التنفيذية، رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء وممثليها، تلك الجهات تمثل المسؤول المباشر عن السياسات الخارجية ومنها الدبلوماسية».

مشاريع سياسية ومصالح اقتصادية

وحول وجود رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان في الاجتماع، بيّن العلي: «لكون اللقاء قد يخالف الأعراف البروتوكولية والرسمية، وقد يهدف لمشاريع سياسية داخل العراق، فمن غير المستبعد أن تجري اللقاءات بحضور رئيس الاستخبارات التركية أو أطراف أخرى قد تبدو مخالفة لطبيعة اللقاءات الرسمية بين أي دولتين في العالم».

بالإضافة إلى ما سبق، يرى متابعون أن الزيارة قد تتعلق أيضاً بقرار المحكمة الاتحادية في العراق القاضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز في حكومة جنوب كردستان التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي عمق أزمة إدارة الموارد النفطية بين بغداد وهولير، حيث يعود الخلاف بينهما إلى عام ٢٠٠٧.

ولا يستبعد الباحث في الشأن السياسي، نبيل جبار العلي ارتباط هذه الزيارة بقرار المحكمة الاتحادية القاضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة جنوب كردستان، خاصة أن بيع النفط يتم عبر الأراضي التركية، وقال: «المظلة التركية التي تمنحها السلطة التركية لبعض الأطراف السياسية العراقية لا بد لها من مصالح داخل العراق، وقد يكون ملف النفط المنتج من كردستان أحد هذه المصالح».

تحالف الفتح يهاجم الحلبوسي والخنجر

من جهته وصف عضو تحالف الفتح محمد البياتي لقاء الحلبوسي والخنجر بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس المخابرات بالمثيرة للشكوك والريبة.

وقال البياتي في تصريح صحفي، إن "زيارة دول الجوار ينبغي ان تكون من قبل الدولة على مستوى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والطاقم الوزاري على الرغم من وجود مصالح مع تركيا ودول الجوار الأخرى وكذلك تقاطعات، الا ان الصورة المنشورة لرئيس البرلمان ومن معه برفقة رئيس جهاز المخابرات التركية فإنها تثير الشكوك". وأضاف ان "الزيارة قد لاتكون زيارة عادية او سياسية، ربما تكمن وراءها مسائل أخرى، وهذا مالا تقبله أي دولة من دول الجوار على حساب العراق ووحدته".

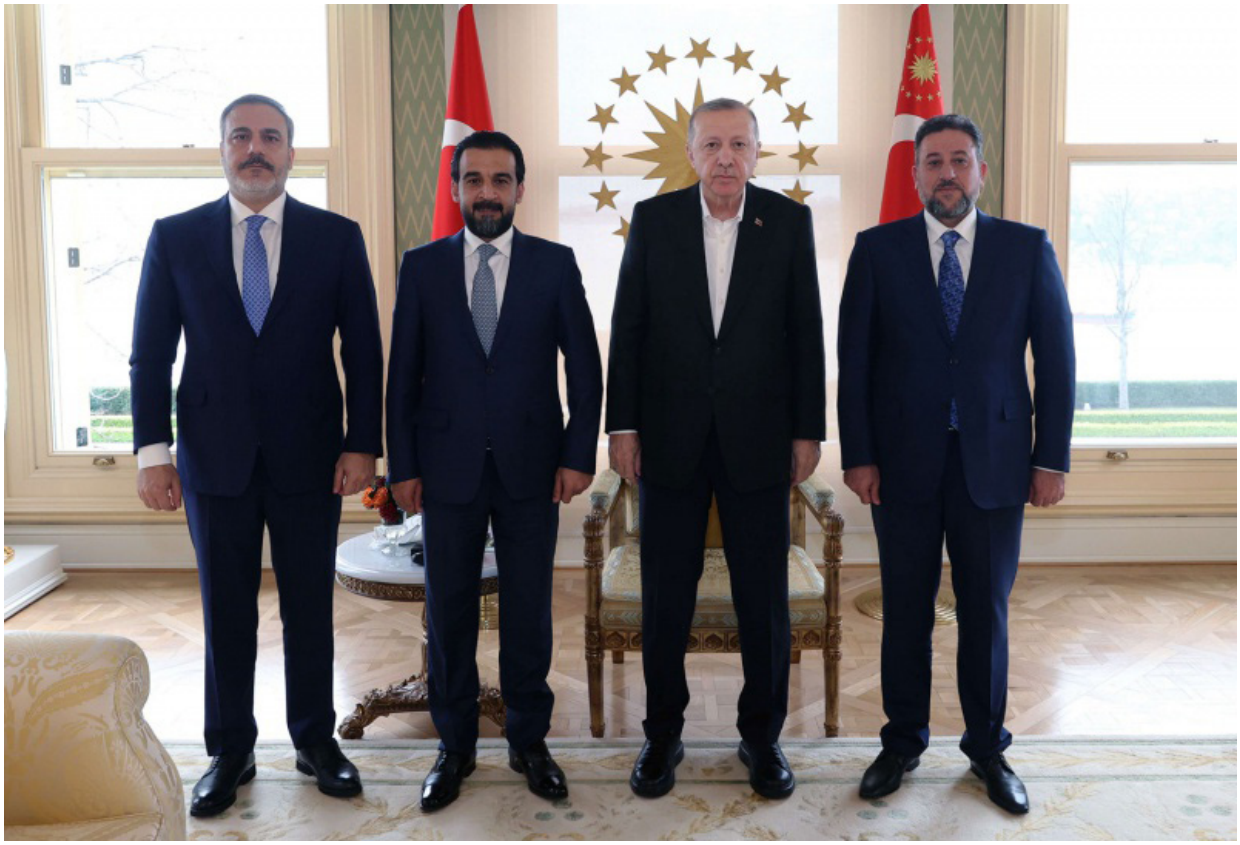

صحيفة»العرب» اللندنية:

ملف المكون السني بيد رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان

إسطنبول- سلط استقبال الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان لرئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي ورئيس تحالف «عزم» خميس الخنجر الضوء على اهتمام كبير توليه أنقرة للعلاقة مع المكون السني في العراق، وأن ملف التعامل مع المكون بيد الاستخبارات التركية.

وأشارت وكالة أنباء الأناضول الرسمية إلى أن الاجتماع المغلق في إسطنبول تم بحضور رئيس جهاز الاستخبارات التركي هاكان فيدان.

وعلى الرغم من تكتم الرئاسة التركية عن طبيعة اللقاء، إلا أن بيانا عن مكتب الحلبوسي أشار إلى أن الاجتماع تناول «التعاون في تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية»، في تفسير لتواجد فيدان في اللقاء.

ولا يعدّ ملف التعاون الاستخباري من اختصاص رئيس البرلمان العراقي، ويحتاج رئيس تحالف «عزم» البرلماني خميس الخنجر إلى تبرير تواجده في اجتماع بمثل هذا المستوى.

وكانت الأناضول قد أرسلت تعديلا لخبر اللقاء المغلق شطبت فيه الإشارة إلى الخنجر.

الأناضول تنشر خبر وصورة اللقاء المغلق مع الرئيس التركي ثم تعيد إرسال تعديل للخبر شطبت فيه الإشارة إلى الخنجر

ورغـم أن العلاقات مع المكون السني في تركيا

> تركيا من خلال تحالف عزم والديمقراطي فتحت الخطوط مع الصدر

معروفة، لكن الأطراف العراقية حرصت على أن تضعها في إطارها السياسي، وألاّ يبدو زعماء السنة من السياسيين العراقيين وهم يتعاونون مع جهاز الاستخبارات التركي.

ولا تحاول تركيا تسجيل حضور محسوس في الشأن العراقي، لكن اجتماع إسطنبول كشف أنها مهتمة بشكل كبير بالتطورات السياسية في العراق، خصوصا في فترة ما بعد الانتخابات.

وقال مصدر عراقي مطلع لـ"العرب" إن الاجتماع "في جوهره رسالة إلى إيران التي لا تخفي ضلوعها بالشأن العراقي من خلال الميليشيات الولائية، وإن فيلق القدس وجهاز الاستخبارات الإيراني يعتبران العراق ساحتهما الرئيسية". وأضاف "نحن لا نقول إن أنقرة تريد أن يكون هاكان فيدان 'قاآني' تركيّا في العراق، لكن اللقاء كشف عمق العلاقة مع قادة محوريين في المكون السني، وأن تركيا لا تكتفي بالتأثير من خلال الحزب الديمقراطي الكردستاني وعائلة بارزاني، ولكنها مستعدة للذهاب بعيدا في العمل مع السنة، خصوصا بعد فشل تجربة الاعتماد على الحزب الإسلامي العراقي – الإخوان المسلمين".

ويعد رئيس جهاز الاستخبارات التركي هاكان فيدان اليد الضاربة لأردوغان، وواحدا من أكثر المقربين من الرئيس التركي الذي أوكل إليه جميع الملفات السياسية والأمنية الحساسة في تركيا والإقليم، بالإضافة إلى الإشراف على ملف الجاليات التركية في الخارج.

وذكر مكتب الحلبوسي أن اللقاء "تناول العلاقات الثنائية والتنسيق والتعاون بين البلدين في المجالات كافة، ومنها الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن دعم العراق في مجال مكافحة الإرهاب".

ونقل البيان عن الرئيس أردوغان "تأكيده دعم تركيا للعراق ومؤسساته الدستورية، واستمرار التعاون والتنسيق بما يحقق أمن الشعب العراقي وخدمته واستقراره".

ويزور الحلبوسي والخنجر تركيا في زيارة رسمية غير معلنة المدة.

وأفـرزت الانتخابات العراقية الحلبوسي والخنجر كسياسيين مؤثرين في الساحة العراقية بعد حصول تحالفهما على ثاني أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات العراقية بعد التيار الصدري.

ويتصرف الزعيم الشيعي مقتدى الصدر على أساس أن تحالف "عزم" والحزب الديمقراطي الكردستاني ضمن التركيبة السياسية القادمة لحكم العراق في مواجهة جبهة "الإطار الشيعي" المفككة بعد تراجع حضور نوابها في البرلمان الجديد، وبسبب العداء المستحكم بين الصدر وكتلة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي.

ويشير اللقاء مع أردوغان إلى أن تركيا من خلال تحالف "عزم" والديمقراطي الكردستاني، قد فتحت الخطوط مع الصدر وأنها تدعم توجهه في الابتعاد عن التأثير الإيراني الطاغي في الشأن العراقي.

عدالت عبدالله:

من يحكم العراق ويتحكم به؟

يبدو أن سؤال من هذا القبيل لم يعد مطروحاً بجدية على المستوى الشعبي، فالجواب ربما بات من الأمور المألوفة والمكشوفة، أو لايقبل النقاش والمجادلة كثيراً، لاسيما مع تزايد حدة الصراعات بين القوى السياسية والتي سُرعان ما تُفضح المستور وتُعري لنا حقائق محجوبة للرأي العام لا تشرق أبداً في ظروف السلم ومراحل المجاملات السياسية إلا في آنها وأوانها، أي حينما تتوتر الأجواء وتتفجر الخلافات وتتمظهر خبايا ولاوعي خطاب الأحزاب ومستوراته تجاه بعضهم البعض.

الكل هُنا، في العراق، على علم بأن الدولة وعلى يد الأحـزاب المُستقوية بالخارج فقدت الكثير من

> الدولة على يد الأحزاب المستقوية بالخارج فقدت الكثير من السيطرة على نفسها

السيطرة على نفسها وصارت تتحكم بها الآخرون بكل وضوح وعلى المَلأ، وإن جهات ودول أجنبية، عالمية منها وإقليمية، هي مَن تُحدد لنا مَن يُمثلنا سياسياً بل يصير رغماً على أنوفنا الآمر والناهي بيننا، وهي مَن تُدير من بعيد وقريب شؤون البلاد وصاحبة الكلمة الأخيرة في إحتواء وتوجيه أحداث البلد، كما وهي نفسها أيضاً وراء بلورة الكثير مِن المواقف والصراعات في العملية السياسية وكيفية التعاطي مع القضايا العراقية.

الجميع يعي ذلك تماماً، بل أكثر من ذلك بات يشعر بأن البلد فاقد للسيادة منذ عهود، لاسيما في العهدين الأخيرين اللَذَين شاهدنا فيهما كل شيء إلا ما يُطلق عليه إستقلال القرار السياسي والسيادة الوطنية. فما يتعلق بالأول، معلوم إنه مشرط دوماً بحضور الوعي الوطني الحر القائم على مفهومه المعاصر، أي إحترام المواطنية وهيبة الدولة، وهذا الوعي كان ومازال معدوماً الى يومنا هذا. وغيابه كافٍ لنا لأن نفهم إن القرار السياسي، في عنوانه العريض، سيؤول دوماً الى إستحقاق مسلوب ومُصادَر، بل لن يكون في بغداد أبداً حتى وإن بدا لنا أن صانعوه عراقي المنشأ ومَصدَره- مكانياً - هو العاصمة بغداد.

الواقع يقول لنا بأن حتى وإن كانت هوية الساسة مشدود ببلد ما، أو أيقونة الوطنية مُزخرفة في شعار الحُكام، إلا إن ذلك لايُضفي، تلقائياً، خاصية الأصالة على القرار السياسي وبعده عن التبعية. المشكلة أكبر بكثير من ذلك، العلة تكمن، قبل أي شيء، في التنشيئة السياسية ومنابعها، التي لم تكن والحالة العراقية، سليمة وطبيعية بالمرة، ولا كانت في يوم من الأيام، مُستمدة من بيئة سياسية حرة تُوَّلد لنا ساسة طبيعيين وذو خُلق وطنية حريصة على التمسك بالمباديء والقيم التي تمنحه إرادة حقيقية في تحقيق كل يمس الوطن ومواطنيه والموقف من شؤون البلد وشجونه من دون الخضوع لأحد.

والتنشئة في ظل أنظمة حُكم تابعة للأجنبي، أو حكومات ديكتاتورية إنقلابية، كما هو الحال مع الحالة العراقية، عادةً ما تكون مشوشة ومشوهة لا محالة، بل لا تُنتج إلا المزيد من العقليات المتزمتة، الطائفية منها والقوموية، أو ظاهرة التبعية والإمتثال للآخر، وذلك كمظاهر وعادات سياسية عادية جداً، بل مُتَبَجَّح بها أحياناً من قبل الكثيرون لتخويف الخصوم من دون الشعور بالخزي والعار!.

ولهذا السبب بالذات لا نرى أن الأمر مُستجد وغريب، لأن المعظلة تبدو أساساً بنيوية وظرفية في آن معاً، ولا

> أي تحليل واقعي للأوضاع الراهنة في العراق غالباً ما لا يخرج بشيء سوى معاودة التصادم

حلول لها إلا بقيام ثورة نقدية وفكرية طويلة الأجل، هي ربما غير سانحة، هي الأخرى، لإنعدام شروطها المشدودة بتوفير حرية الضمير والنقد والإعتراض وقيم أخرى عصرية لا نُفقِهها أصلاً أو لا يمكن التفقه فيها، لاسيما في ظل الإرهاب الفكري السائد في البلد وأشباح الإغتيالات والإختطافات والتهديدات المباشرة على حياة كل من يجرؤ على التفكير وبيان الإختلاف وممارسة حقه في الإعتراض على الحالة العراقية المتردية.

أما بالنسبة للسيادة، فحدث ولا حرج!، فهي الأخرى، مفقودة للأسف لحد شعور المرء بإنعدام الدولة، خصوصاً عندما ترى بأم عينك أن عناصر من مخابرات الدول الإقليمية والعالم تصول وتجول في شتى أنحاء البلاد وتـزرع خلاياها التجسسية والمخابراتية بالتعاون والتنسيق مع الكثير من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، فضلاً عن القواعد العسكرية الأجنبية ودباباتها ومعسكراتها على أراضي البلاد، بل تحشداتها وتحركاتها العسكرية المستمرة بحرية ودون أي إعتراض، وذلك تحت غطاء أو مسوغات تافهة كانت تتعلق دوماً بكل شيء إلا بمصلحة العراق وشعبه.

بمعنى آخر، إن أي تحليل واقعي للأوضاع الراهنة في العراق غالباً ما لا يخرج بشيء سوى معاودة التصادم مع هذه التحديات الخطيرة التي ترتبط بالتنشئة السياسية أولاً وثانياً بغياب الدولة وإنعدام الوعي الوطني والثقافية المواطنية وكل ما يعيد الهيبة الى البلد تجاه مظاهر سياسية مخزية بل مُهلكة للبلاد والعباد منذ عقود وإفساد العراق ومستقبل أبنائه وأجياله.

والمشكلة هي أننا وفي كل مرة نجد أنفسنا أمام التحديات نفسها، تتكرر وتتفاقم دون أدنى إتفاق على الحد منها، خصوصاً حينما يكون الرهان في ظرف ما، لإعادة التنظيم والنهوض بالبلد، متوقفاً على الإرادة الوطنية والتلاحم وضـرورة قبول القوى السياسية بالإختلاف والتعددية وتجاوز الخلافات.

ولا تسفير هنا لمكامن مـأزق تشكيل الحكومة أيضاً وقَبلِها حسم إنتخاب رئيس الجمهورية والكتلة الأكبر أيضاً إلا بالتحديات عينها، التي تُعزى في وجه من وجوهها الى هيمنة الأجنبي على القرار السياسي وسطوته على النخبة الحاكمة في البلد والأحـزاب السياسية، وإستجابة وتفاعل هذه الأخيرة هي أيضاً لمطالب وأملاءآت خارجية لقاء الحصول على مواقع ومناصب أكثر في الدولة لا تُستثمر لأي شيء سوى مزيد من الخضوع للآخر وتحقيق المشاريع الطائفية.

*كاتب واكاديمي من كردستان العراق.

د.عادل عبد المهدي:

الأزمة: «التغيير» وليس «انسداد العملية»

الطبيب لا يفاجئه المرض، فمهمته معالجته. ما يحيره جهله الأسباب، فيتعذّر العلاج. فهناك قلق، وغموض، وارتباك. فما الجديد؟

١- ليس جديداً أن تتشكّل حكومة بدون اجماع شيعي. فلم يشترك «المجلس الأعلى» في (٢٠١٠)، وكذلك «دولة القانون» (٢٠١٤).

٢- واختلف «البارت» و«اليكتي» على مرشح رئاسة الجمهورية(٢٠١٨).

٣- واتّحد السنة (٢٠٠٦ و٢٠١٠).

٤- وليس جديداً انحياز الغرب لأطراف وتأييد الشرق لأخرى. بل هو المألوف، ببناءات شرعيّة وقانونيّة وبدونها. فرُفض الجعفري (٢٠٠٦) وجاء المالكي. ورُفض المالكي (٢٠١٤) وجاء العبادي. وجاء عبد المهدي (٢٠١٨)، ثم رُفض(٢٠١٩). وجاء الكاظمي(٢٠٢٠).

٥- لطالما كسبت القوى التي تحسن التحالف، داخل المكون وخارجه، وليس الاعتماد على قواها فقط.

٦- كقاعدة وفي أمور مهمة، يمسك الغرب -منذ ٢٠٠٣- رقبة فوقيات بلدنا -مباشرة أو نفوذاً- وله بعض قاعدته، وللشرق قاعدته -مباشرة أو نفوذاً- وله بعض فوقياته.

لماذا القلق والارتباك، إذن؟

١- إنه «التغيير». فالعالم يتغيّر، وبسرعة وعمق. آنها نهاية القطبية الواحدة وتراجع الدولة العظمى إلى دولة كبرى، بمواجهة كبار كروسيا والصين. وتناهضها أو تستقل عنها (مثال منطقتنا) قوى إقليمية كايران وتركيا.

٢- واقليمياً:

١- تتكشّف عوامل ضعف «اسرائيلية»، كما في جنوب لبنان وغزة وفلسطين، وفي بنية الكيان نفسه.

٢- تراجع دور مصر بعد زيارة «الكنيست»، وتضعضع دور دول الخليج. أمثلة: «التطبيع»، الأزمة القطرية، الحرب العبثية في اليمن، وتداعياتها الخطيرة الأخيرة.

٣- الملف النووي الإيراني. وموضعة سوريا إقليميًا بعد سيطرة الدولة على معظم أراضيها.

٣- أمّا عراقياً، فنهاية معادلة ٢٠٠٣. فلم تعد أولويات الامريكان ما أعلنوه عند مجيئهم. بل هم -منذ مجيء ترامب- يقدمون معركتهم مع إيـران وحلفائها، على معاركهم الأخرى. والعكس صحيح أيضا.

أمّا المكون الأكثر عـدداً فانشغل بصراع المواقع. وتغافل عن مشروع بناء مجتمع ودولة جديدتين. برغم أن قواهم الجمعية بقيت أمينة -عموماً- مع الحقوق الدستورية والعادلة لشركائها في الوطن، ومتماهية -لحد ما- مع التيارات الصاعدة اقليمياً ودولياً.

٤- ارتباط الملفين العراقي والأفغاني، ولاحقاً السوري، كاولويات للسياسة الأمريكية في منطقة نفطية وممرات استراتيجية، والأهم بوجود الدولة «العبرية». فالانسحاب من أفغانستان يقارن بمداليله العامة بالانسحاب من فيتنام. هدفه وقف النزف وعوامل التراجع والارتـداد الداخلي. إنه انسحاب من فضاء متكامل. وانهيار مشروع جبار وتعبئة كونية استمر عقدين أيضا، وكلّف خسائر بشرية ومادية مهولة.

٥- لهذا خلال المفاوضات مع «طالبان» أعلن الرئيس «ترامب» الانسحاب من سوريا خلال أسابيع، ومن العراق خلال ٣ سنوات.

أي انقلاب أولويات كامل لمواجهة تغير جذري في موازين القوى. ولاشك أن ضغط القوى المحلية («اسرائيل» خصوصاً) لإبقاء القوات، قد غير من شكل وتوقيتات التواجد، لكنه لم يغيّر من جوهر مستقبله. لهذا نشهد إزدياد الدور الإقليمي لسد الفراغ، والسعي لصياغة مستقبل العراق والمنطقة عبر «التطبيع» وحجم التدخلات.

٦- ما يبدو هجوماً هو عملياً دفاعاً عن خارطة قديمة تتهاوى. هنا القانون المركزي لتفسير أحداث عالمنا. والأهم النظر للتطورات الاقتدارية والمجتمعية والميدانية، وليس للبنية الفوقية اساساً، على أهميتها. فهذه لاحقة وليست سابقة.

فتقدم البعض وتراجع آخرون دولياً واقليمياً وعراقياً. فمن تقدم مسترجعاً حقوقه، أو محققاً حقوقاً يستحقها، فسيحميها بكل الوسائل. إلا إن كانت إضافات وتمددات لا يستحقها، تأكل من حقوق غيره. إمّـا من تراجع بسبب سياسات ظالمة وطائشة فلن يستسلم بسهولة للأمر الواقع، وسيبتلي بمحاولات بائسة، فيُعجّل عملية «التغيير». كما عند اجتياح «صـدام» للكويت للخروج من مأزقه، أو «اسرائيل» باجتياحها للبنان (١٩٨٢) لمعالجة الوجود الفلسطيني، أو «ترامب» في الانسحاب من الاتفاق النووي، واغتيال قادة النصر.

> **لطالما كسبت القوى التي تحسن التحالف، داخل المكون وخارجه**

٧- المشهد غامض، لأننا أسرى اسقاطات الصور السابقة التي تغيرت جذرياً على أرض الواقع، وبقيت مترسخة في عقولنا. أو سيل المغالطات، لإعلام مهيمن ومؤسسات مقتدرة تدافع عن خرائط متهاوية، أمام خرائط صاعدة.

كقاعدة، ولها استثناءات، فإن احداثنا، لم ولن تكون احداثاً داخلية مجردة. إنها جزء، وجزء رئيس، من تغير شامل للموازين. لذلك سخونة الأوضاع وتهديداتها. ولذلك المواقف والاصطفافات الحادة.

كوابيـس الحامـل..

الشعوب الحوامل للدوامات والكوابيس والازمات وصراع الارادات والاحلام الوردية والمفزعة مثل النساء الحوامل في شهرهن الاخير، إذْ ينهضن في منتصف الليل مفزوعات مما يرين في نومهن، وبعضهن، بحسب دراسة منشورة،

يفكرن بالاجهاض حين لا يجدن وسيلة للتخلص من الكوابيس. المغنية الامريكية «كاردي بي» قالت انها كانت تشهد في شهرها الاخير من ولادة طفلها أحلاما عجيبة، مجنونة، ومخيفة «مثل طبول حرب» اما الدكتورة «جولي ليفيت» وهي أخصائية أمراض نساء وتوليد وباحثة من مدينة شيكاغو فتتوقف عند اعراض الكآبة والاضطراب والخوف لدى الحوامل.. تلك الاعراض التي تظهر في سلوك الشعوب الحوامل للازمات والنزاعات العبثية، قبل ان تنقلب على اقدارها.

البديهيات المدرسية في علم المجتمع تلقي باللائمة على النخب التي تقود تلك الاقدار وتحمّل الجمهور اوزارها وانانياتها وأحلامها المريضة، وهذا ما يحدث للعراق والعراقيين بالالوان الطبيعية على يد ساسة المرحلة بكل محطاتها: هجوم وانسحاب، ثم ارهاصات يعقبها هجوم وانسحاب، ثم آلام وخذلانات تليها تهدئة مؤقتة، بعدها تنتقل المواجهة الى جبهة أخرى وملف آخر، وفي غضون ذلك من المستحيل للمراقب ان يحسب الخسائر في صفوف المتشابكين، لانها في الواقع لا وجود لها حين يكون الخاسر الوحيد هو الجمهور.

الانتصار على الآخـر، الخصم، ونحن نتحدث عن كوابيس المرحلة، لا تصنعه الرغبات والاهواء. هكذا هي السياسة، فن الممكن. الممكن هنا جملة من المفاتيح المعقدة موزعة على الكثير من اللاعبين الذين لايثقون بنوايا بعضهم، كما ان مشكلة الثقة تتمثل في انها مثقوبة بامتيازات السلطة، ولا احد على استعداد لكي يعطي من حصته تكية واحدة ويخلد الى الراحة، والحال، فان المؤشرات تؤكد بان نفق هذه الدوامة طويل، ولا يبدو أثر للارهاق في صفوف اصحابها الذين صاروا يغيّرون طواقمهم ويتبادلونهم لتجديد الدماء والحماسات والهمم بما يدفع الدوامة الى ذرى جديدة والى كر وفر جديد.. فيما الحامل تتقلب تحت آلامها وشقائها واحلامها التي غدت كوابيس.. ولايهم ان ينال اصحاب الدوامة، جراء ما تلحقه بالضحية، سمعة لا تُشرّفُ أحداً.

استدراك:

«إذا شبع المرء.. لم يجد للخبز طعماً».

مثل اسكتلندي

د. مظهر محمد صالح:

تعويضات حرب الكويت: مسار داكن في التاريخ الاقتصادي للعراق

١-تمهيد:تولى البنك المركزي العراقي بالانابة عن المالية المالية العراقية تسديد آخر مبلغ او قسط من تعويضات حرب الكويت وهو بحدود ٤٣،٦ مليون دولار ذلك في ١٠ كانون اول /ديسمبر ٢٠٢١، بموجب القرار رقم (٦٨٧) للعام ١٩٩١ والطلب من البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بايقاف الية التعويض.

وبذلك اكتمل مبلغ التعويضات بعد ان سدد العراق من عام ١٩٩٦ واموال ما قبلها هنا وهناك ولغاية الاسبوع الاول من العام ٢٠٢١ ما مقداره قرابة ٥٢،٤ مليار دولار لافراد وشركات وحكومات كويتية وغير كويتية فضلاً عن تمويل تكاليف ادارة صندوق الامم المتحدة للتعويضات من اموال العراق نفسها منذ تأسيسه في تسعينيات القرن الماضي.

اذ يلحظ ان كلفة ادارة صندوق الامم المتحدة للتعويضات لم تقل عن واحد مليون الى مليون ونصف المليون دولار يوميا. وان المعدل السنوي قد بلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويا. وربما ان مبلغ ١٢،٤ مليار دولار من اجمالي اصل التعويضات البالغ ٥٢،٤ مليار دولار قد ذهب كنفقات ادارية لتلك الهيئة الاممية في جنيف، وان المبلغ المتبقي ٤٠ مليار دولار قد وزع بين ٢٧ مليار للكويت (افراد وشركات وحكومات) ومبلغ ١٣ مليار دولار لباقي (افراد وشركات وحكومات) دول العالم التي طالبت

العراق بالتعويضات ايضا من خارج الكويت.

وبهذا فان كلفة الامم المتحدة في ادارة الضرر على مدى ثلاثة عقود من الزمن قد عادلت الى حد ما كلفة الكيانات الاجنبية غير الكويتية بتعويضاتهم من اضرار حرب الكويت ١٩٩٠.

٢- بموجب قرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣ في مايس ٢٠٠٣ انشات آلية حساب صندوق تنمية العراق DFI المفتوح لمصلحة حكومة العراق باسم البنك المركزي لدى البنك الاحتياطي الفيديرالي في نيويورك و الذي يقضي باستقطاع ٥٪ من كل برميل نفط او غاز من المشتقات نفطية المصدرة من العراق لتودع بحساب فرعي آخر مراسله مصرف JP Morgan مفتوح لمصلحة صندوق الامم المتحدة لتعويضات حرب الكويت UNCC في جنيف بدلا من الآلية السابقة التي اعتمدت في عام ١٩٩٦ ابان مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء بين العراق و الامم المتحدة التي كانت تستقطع ٣٠٪ من صفقات النفط العراقي المصدر بموجب مذكرة التفاهم مع الامين العام للامم المتحدة حينها. منوهين بهذا الشان، ان لجنة الامم المتحدة للتعويضات UNCC.

قدرت التعويضات الكلية المطالب بها بنحو ٥٢،٤ مليار دولار، توجب على العراق دفعها من عائدات صادراته النفطية. اذ ألزم قرار مجلس الامن ٧٠٥ الصادر عام ١٩٩١ العراق بتخصيص نسبة ٣٠ في المئة من عائدات إنتاجه النفطي للجنة التعويضات، على أن يبيع ما قيمته ٢ مليار دولار كل ستة أشهر. في عام ١٩٩٧، وفي إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء، سمح مجلس الأمن للعراق برفع مبيعاته لتصبح ٥,٢٥٦ مليار دولار امريكي، تذهب ٣٠ بالمئة منها للكويت.

٣- استكمل مجلس الامن قراره ١٤٨٣ المذكور آنفا بتشكيل مجلس دولي في الامم المتحدة يسمى (المجلس الدولي للرقابة والتحقق The International Advisory and Monitoring Board (IAMB)).

ويتكون من اعضاء من البنك الدولي والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية والامم المتحدة نفسها وخبير مالي من العراق وتتلخص وظيفية المجلس المذكور في اعلاه مراقبة تحركات الارصدة المالية في صندوق تنمية العراق والاطمئنان بموجب الفصل السابع وهل ان موارد النفط تذهب للشعب العراقي حقا؟

> **قدرت التعويضات الكلية المطالب بها بنحو 52،4 مليار دولار**

وكان المجلس الدولي للرقابة والتحقق يجتمع دوريا ويعيين سنوياً شركة تدقيق حسابات خارجية لدراسة ارصدة اموال النفط وتدفقاتها والمسحوب والاموال المسددة منه؟

٣- في غضون ذلك طلبت الامم المتحدة من العراق تشكيل لجنة تدقيق عراقية مقابلة للمجلس الدولي للرقابة والتحقق IAMB المشار اليه انفاً... سميت (بلجنة COFE اي: لجنة الخبراء الماليين) برئاسة رئيس ديوان الرقابة المالية آنذاك تتولى الاشراف والرقابة على اموال صندوق تنمية العراق وتتعاون مع مجلس الامم المتحدة للرقابة والتحقق في تدقيق حساب صندوق تنمية العراق بما في ذلك صندوق الامم المتحدة لتعويضات حرب الكويت.

٤- في ١٠ كانون اول/ديسمبر من العام ٢٠١٠ صدر قرار مجلس الامن بالرقم ١٩٥٦ قضى بانهاء عمل المجلس

الدولي للرقابة والتحقق IAMB ذلك لالتزام العراق التام في مشروعية التصرف بعوائد نفطه ، اذ أزال مجلس الامن الدولي حصاناته Immunities عن صندوق تنمية العراق محددا موعدا وقتها لا يتعدى منتصف العام ٢٠١١، اذ استبدل اسم حساب صندوق تنمية العراق DFI الى حساب العراق/٢ والمفتوح لدى البنك الاحتياطي الفيديرالي في نيويورك باسم البنك المركزي العراقي لمصلحة حكومة جمهورية العراق بعد ان تغير الوضع القانوني لحساب صندوق تنمية العراق على ان تبقى آليات تعويضات حرب الكويت مستمرة نفسها، وكذلك تحل لجنة الخبراء الماليين COFE محل مهام لجنة IAMB وتتعاون مع صندوق الامم المتحدة للتعويضات في جنيف UNCC للاشراف على دفع التعويضات.

٥- استمرت لجنة الخبراء الماليين COFE بمراجعة حساب التعويضات والذهاب الى جنيف لحضور الاجتماعات الدورية لمجلس ادارة الصندوق او الالتقاء بممثليه خلال السنوات العشرة الاخيرة واستمرت اللجنة المذكورة بتقديم تقاريرها السنوية عن سير دفع التعويضات من خلال تعيين مدقق حسابات خارجي لمعرفة تحركات ارصدة اموال التعويضات وحساب المقبوضات النفطية لدى البنك الاحتياطي الفيديرالي.

٦ – في العام ٢٠١٥ توقف العراق عن تسديد التعويضات بالاتفاق مع الامم المتحدة بسبب الازمة المالية والامنية المزدوجة التي تعرض اليها العراق ومنها الحرب على الارهاب الداعشي وتحرير اراضي بلادنا من الاعداء.

ثم استانفت التعويضات عام ٢٠١٨ باستقطاع ٠،٥٪ من قيمة كل برميل مصدر من النفط، وفي عام ٢٠١٩ زيدت النسبة الاستقطاع الى١،٥٪ لتسدد لصندوق الامم المتحدة كتعويضات حرب وكان التوقف المؤقت لاستمرار دفع بقية مبلغ ١٤،٧ مليار دولار يمثل حصة شركة نفط الكويت عن حرق الابار (وهي أكبر مطالبة أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات كتعويض حرب بلغت كما ذكرنا ١٤،٧ مليار دولار عن الأضرار التي لحقت بمؤسسة البترول الكويتية (KPC) التي أضرمت في ابار النفط النار قبل مغادرة القوات العراقية ١٩٩١). وفي العام ٢٠٢٠ اصبحت نسبة الاستقطاع ٣٪ شريطة ان ينتهي تسديد التعويضات كافة خلال اربع سنوات.

> **ألزم مجلس الامن العراق بتخصيص 30 % من عائدات إنتاجه النفطي للتعويضات**

ختاما، عمل العراق من خلال لجنة رسمية عليا على متابعة آليات تصفية حساب التعويضات وبشقين، احدهما التعاطي مع الجانب المالي وغلق حساب لجنة الامم المتحدة للتعويضات UNCC وتصفية متعلقاته كافة.

والجانب الاخر هو ضرورة اصدار قرار من مجلس الامن بغلق بقايا الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة المفروض على العراق منذ أكثر من ثلاثين عام والنتائج الوخيمة والسالبة جراء بقاء العراق تحت اغطية الفصل المذكور، لكي يتمكن العراق من ممارسة حقوقه وواجباتها مع المجتمع الدولي على وفق ممارسات الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة والتعاطي السلمي في العلاقات الدولية وعبر حاضنة آمنة من السلام والاستقرار الدوليين وطي ملف النزاعات الى الابد.

* شبكة النبأ المعلوماتية.

علي الصراف:

العراق والكويت وطي الصفحة بالتذكر لا النسيان

طي صفحة الحرب والتعويضات بين العراق والكويت، يُفترض أن يفتح صفحة جديدة مفعمة بما يستوجبه "الطي" من معنى.

إنها صفحة يمكن أن تطوي كل الجراح على بعضها. ولئن نجت الكويت من جانبها الخاص في المسؤولية عن تلك الحرب، فإن الرهان على فقدان الذاكرة في هذا الأمر لا ينفع.

الغزو كان خطيئة مُرّة. كان عملا انفعاليا لا مبرر له. كما كان يمكن استبداله بوسائل عاقلة لتسوية الخلاف بين البلدين. ولكن الخطيئة كانت هناك، وكانت الكويت طرفا فيها. شيء يشبه تماما ما يحصل الآن بين روسيا وأوكرانيا. فالذين أقنعوا الكويت باستفزاز العراق، ومحاربته بخفض أسعار النفط، ورفض التسوية التي رعتها السعودية، هم أنفسهم الذين أقنعوا أوكرانيا باستفزاز روسيا وتهديدها بالالتحاق بالأطلسي. سوى أنهم هبوا لنجدة الكويت، وإفراغ خزائنها طبعا، وإخراج العراق بالقوة، بينما يتركون أوكرانيا تواجه مصيرها المشؤوم، من دون دعم عسكري مباشر. ربما لأن أوكرانيا لا تمتلك ما كانت تملكه الكويت من أموال. وربما لتحاشي صدام مباشر يمكن أن يتحول إلى صدام نووي، وربما للسببين معا.

ولكنهم لم يهبوا لتحرير الكويت فقط. بل هبوا لذبح العراق وسحقه بذريعة الكويت. ولم يمنعهم شيء من ارتكاب واحدة من أبشع المجازر في تاريخ الحروب ضد الجنود المنسحبين في "طريق الموت" الشهير. كانت تلك

طي الصفحة، ليس فرصة للنسيان

المجزرة أول السحق الذي استمر لـ١٢ عاما من بعد ذلك، قبل أن يُستكمل مشروع السحق بالمزيد في العام ٢٠٠٣ وما بعده إلى يوم الناس هذا.

ما يهم في الأمر، هو أن تلك الحرب أدت من الناحية الفعلية إلى تدمير العراق. وبينما تمكنت الكويت من إعادة إعمار ما خسرته، وحصلت على تعويضات مجزية، فقد بقي العراقيون يدفعون ثمن ما أصبح مشروعا للدمار الشامل، حتى انتهى بغزوه، بعد تدمير اقتصاده وبعد سنوات طويلة من الحصار أدت إلى سقوط عشرات الآلاف ثم عشرات الآلاف من الضحايا، من قبل اندلاع الحرب ومن بعدها.

المصير الأسود الذي يعانيه العراق اليوم، يعود في جانب كبير منه، ليس إلى تلك الحرب وحدها، وإنما إلى ما ظل يغلي في النفوس من رغبات الانتقام من العراق.

غليان النفوس، بحسب كل الخبرات البشرية، لا يستمر من دون ثمن. إنه أذى يحكم على نفسه بأن يرتد، إن لم يكن اليوم فغدا، ليكون أشد ضررا.

لم يطلب أحد من الكويت أن تسدد تعويضات عن جانبها من المسؤولية. ولو طُرحت الفكرة، في أي وقت في المستقبل، فإن التكاليف ربما تجاوزت عشرات أضعاف الـ٦٠ مليار دولار التي أتم العراق دفعها كتعويضات عن جانبه من الخطيئة.

المسألة ليست مسألة مال في النهاية. وفي الواقع، فأن يحصل الأشقاء الكويتيون على مال يعوّضهم عما خسروه، خير من أن يذهب المال إلى جيوب الفاسدين العراقيين الذين نهبوا بلدهم. هم الذين كانوا طَلْعا من شجرة الزقوم التي أنبتها غزو العام ٢٠٠٣.

هذا الغزو لم يعرض أحد أن يعوض العراقيين عليه، لأن مرتكبيه أكبر وأقوى من أن تتم ملاحقتهم. ولكن يمكن الركوب على ظهر المساكين.

الثأر واحد من أخلاقيات البداوة العربية التي جعلت داحس والغبراء تتقاتلان لنحو قرن من الزمان.

شكرا للزمان الذي أعطى العراق فرصة لأن يستمر الثأر منه ٣٠ سنة فقط، قبل أن يجوز الحديث عن "طي الصفحة"، وعن أمل بالتسامح والمغفرة المتبادلة. ولكن الأمل ما يزال مجرد أمل أو مجرد وهم حتى الآن، حتى ليبدو أن السنوات تمضي لتبلغ ما بلغت البداوة من قبل.

أحد الأسباب هو أن العراق ما يزال في الجحيم. ما يزال يدفع الثمن، بسلطة عصابات، تشعر أن لها الحق في أن تغرق بحب الانتقام، لمّا أُتيحت لهم الفرصة الأسطورية للنهب والفساد والحكم والتخريب وشفاء غليل إيران من العراق، دفعة واحدة؟

لقد كان أجدى أن يُحب الكويتَ وطنيون عراقيون! يخلصون في احترامهم لها بمقدار ما يخلصون لوطنهم، لا رجالا فاسدين يشكرون الظروف على ما وفرت لهم من فرص.

> الأصح، هو أن يكون فرصة للتذكر، ولتعلم الدروس، ومحاسبة النفس

الفرق هائل. وهو فرق أمني واستراتيجي. والنظر فيه يستوجب بعد نظر! وهذا مما لم تتوفر له مؤشرات حتى الآن.

ولو حدث وأن أوجدت الكويت طريقا لدعم إعادة تحرير العراق من الغزو وآثاره وفاسديه، لكان ذلك وجها من أعظم وجوه التعويض.

بهذه الطريقة فقط، تنهزم الخطيئة، لتُزرع في أرضها وردة يرقص من حولها الطيبون.

طي الصفحة، ليس فرصة للنسيان. الأصح، هو أن يكون فرصة للتذكر، ولتعلم الدروس، ومحاسبة النفس عما فعلت، من دون خوف ولا تردد.

الكثير من العراقيين الذين رحبوا بالغزو، فطنوا إلى الخطيئة تحت وطأة المرارات التي انتهى إليها العراق. ولكن الفطنة الأوجب، هي التي يتعين أن يفطنوها وهم أقوياء وأحرار من القهر والمظالم.

الكويت بدورها، يمكن أن تفطن الفطنة نفسها، عندما تتحرر من عبء الماضي وعندما تشعر بالثقة بالنفس، لتقف نخبتها أمام المرآة وتجرؤ على أن تقول ما يستوجب على العراقيين أن يقولوه لأنفسهم: لقد أخطأنا بحق أخ عزيز. ولقد ظلمناه فلم نظلم إلا أنفسنا.

شيء ما، كان يجب أن يمنع الطرفين من السقوط في وحل اللغة القذرة، التي رغبت، قبل الغزو، أن تجعل العراقية بدينار!

وبالنسبة إلى من لديه ذرة ضمير، فهذا وحده سبب يكفي للغزو من جديد، دع عنك كل شيء آخر.

الخروج من هذا الوحل، ما يزال مطلوبا من العراقيين أيضا.

يحتاج الطرفان، بصدق، أن يطويا الصفحة، على تذكر كل التفاصيل، وعلى النظر إليها بعين الخجل. كما يحتاجان التعامل مع عواقبها من موقع المسؤولية عن رأب الصدوع، في النفوس وفي السياسات.

الكويت التي نُظر إليها، في ذلك الوقت، على أنها "فرع يعود إلى الأصل"، يمكنها بشهامة البداوة نفسها، أن تكون هي الأصل الذي يُعيد الفرع إليه. يضمه، ويداوي جروحه، ويُعيد كِبَرَه المفقود إليه.

العراق تحت سلطة الفساد والتبعية لإيران، غصن مقطوع. ولو أتيح لأهله أي جذع يتكئون إليه، فإنهم سوف يدينون له بدين جليل لاستعادة الحرية والقوة والوقوف على قدمين، واحدة لرفعة النفس، وأخرى لرفعة الأخوة من أينما جاءت.

والكويت، أولى بهذه المسؤولية. بل إنها أولى بأن تشد الرحال إلى عراق جديد، لتنقذه وتقف إلى جوار شعبه، فتقيله من عثرته، وتقيل نفسها به. فلا يكون لمستقبل العلاقة بين البلدين إلا الخير. وكل الخير. وفقط الخير.

هذا هو المنطق. ولكن هات من يصغي إليه.

*كاتب عراقي

دميرتاش: ناخبو حزبنا سيرسمون مستقبل تركيا الديمقراطي

قال صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، حول قضية الإغلاق المرفوعة ضدّ الحزب الموالي للكرد في تركيا «أوصيهم بالنظر في العواقب السياسية لإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي جيدًا».وردًا على أسئلة شيرين بايزين من T٢٤ من سجن أدرنة، حيث يتم احتجازه، قال دميرتاش إن الحكومة ستحاول كل شيء للفوز في الانتخابات، وذكر أنه متأكد من أنه يبقي جميع الخيارات على الطاولة، بما في ذلك عمليات إيجاد حلول.

وشارك السياسي الكردي البارز وجهات نظره حول العديد من القضايا، من جهود أحزاب المعارضة الستة لتوسيع «تحالف الأمة»، إلى قضية الإغلاق ضد حزب الشعوب الديمقراطي، وطروحات المرشحين المشتركة.

وقـال دميرتاش إنه يعتقد أن الأطـراف الستة ستتفاوض مع حزب الشعوب الديمقراطي بعد أن «ينتهوا ويوضحوا مناقشاتهم الداخلية»، مُعتبرا «وإلا فإن ذلك سيكون مخالفًا لطبيعة السياسة ومبررات انعقاد طاولة الحوار تلك».

ورأى أنه بعد دخول «التحالف الثالث» حيز التنفيذ، من المتوقع ألا تكون المحادثات بين حزب الشعوب الديمقراطي وأحزاب أخرى، بل بين تحالفات، مؤكدا أن حزب الشعوب الديمقراطي يركز حاليًا على إنشاء هذا التحالف.وفي إشارة إلى خصائص التحالف الثالث، قال دميرتاش إن الأعمال التي بدأت باسم «تحالف الديمقراطية» ليست مناقشة مقاعد، ومواقف، بل بحثًا عن توافق مبدئي مشترك من أجل اليسار والديمقراطية.

ورد دميرتاش على سؤال حول بحث الحكومة عن «عملية حل جديدة» كالتالي: «ستحاول الحكومة أن تفعل أي شيء للفوز بالانتخابات. وقال إنهم أكثر مرونة من تحالف الأمة في هذه الأمور. أنا متأكد من أنهم يحتفظون بكل خيار على الطاولة، بما في ذلك عمليات القرار. ومع ذلك، فإن عملية الحل والبحث عن السلام هي قضايا أخلاقية وخطيرة للغاية بحيث لا يمكن التضحية بها من أجل حسابات الانتخابات. يجب على الجميع، بما في ذلك المعارضة، أن يكونوا جادين وحذرين، معتقدين أن الحل سيكون مؤكدًا في يوم من الأيام «.

وفي إشارة إلى عدم وجود خيار لمقاطعة الانتخابات على أجندة ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي، قال دميرتاش إن ناخبي الحزب سيرسمون مستقبل تركيا الديمقراطي، وإن قرار الإغلاق سيوضح هذا الموقف مبكرًا ويزيد من التصميم.

مارى ماهر:

حسابات دقيقة.. حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية

المركز المصري للفكر والدراسات الستراتيجية

تقع تركيا على خط المواجهة بين روسيا وأوكرانيا نظرًا لاعتبارات الشراكة الاستراتيجية مع البلدين وكونها عضوًا في حلف الناتو بما يضعها تحت ضغط الموازنة بين التزاماتها بموجب الحلف والاعتماد الاستراتيجي المتزايد على روسيا، وهو ما دفعها للتحرك بخطوات حذرة في الأزمة الأخيرة اقتصرت على التنديد بالقرار الروسي بالاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين بإقليم الدونباس شرق أوكرانيا في ٢١ فبراير الجاري، وعرض قيادة وساطة إقليمية بين طرفي الصراع. ورغم أن الموقف التركي لا ينفصل عن مثيله الغربي، وبالأخص الأوروبي، إلا أن المصالح التركية عرقلت اتخاذ خطوات عقابية ضد روسيا.

دور محدود

تطلعت تركيا من خلال الأزمة الأوكرانية لاستكشاف خيارات جديدة لزيادة وجودها السياسي الإقليمي، فراحت تطلق مرارًا وتكرارًا الدعوات لقيادة وساطة إقليمية واستضافة محادثات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، بل وأجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زيارة إلى العاصمة كييف في ٣ فبراير لإبداء جدية طرحه الذي كرره خلال لقائه "زيلينسكي" وراح يتحدث عن زيارة مرتقبة لبوتين إلى بلاده عقب العودة من الأولمبياد

الشتوية في بكين. كان هذا قبل الاعتراف الروسي الأخير باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، لكن بينما حظيت تلك النداءات بترحيب أوكراني، فإنها لم تجد صداها لدى الكرملين الذي اكتفى بإرسال رسائل تحذيرية لأنقرة من التمادي في التماهي مع الموقف الأوكراني، وشملت اعتقال صحفيين تركيين في موسكو واتهامهما بالتجسس خلال ديسمبر ٢٠٢١، وتصعيد بوتين لهجة الخطاب السياسي الموجه لنظيره التركي أردوغان.

وقد كان الموقف الروسي مدفوعًا بالانزعاج من إمداد تركيا لأوكرانيا بطائرات دون طيار من طراز "بيرقدار" التي غيرت قواعد اللعبة خلال حرب ناجورنو كره باخ العام الماضي، وساهمت في ترجيح كفة حكومة الوفاق الوطني الليبية السابقة بمواجهة قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، فضلاً عن نظرتها للدور التركي باعتباره غير نزيه ولا يُمكن فصله عن سياق عضويتها في حلف شمال الأطلسي.

أما تركيا من جهتها، فكانت تدرك محدودية دورها المحتمل، والتطلع فقط إلى العمل كمنصة حوارية ثلاثية للتهدئة من حدة الأزمة، وتقليل احتمالات حدوث مواجهة عسكرية ستؤثر بشكل مباشر على مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة، وذلك على غرار منصة الاستقرار والتعاون القوقازية التي أطلقتها عقب الغزو الروسي لمنطقة أوسيتيا الجنوبية بجورجيا عام ٢٠٠٨ التي أسفرت عن تسوية مؤقتة بين روسيا وجورجيا، دون قيادة مفاوضات شاملة لا تحظى بترحيب موسكو التي تتطلع إلى حوار أشمل مع الناتو –يتجاوز تركيا– لانتزاع ضمانات أمنية طويلة الأمد.

إلا أن السباق الدبلوماسي المحموم الذي سبق الاعتراف الروسي بالجمهوريتين المذكورتين أظهر محدودية هامش المناورة أمام دوائر صناعة القرار الاستراتيجي التركي، ومن ثم العجز عن تلبية طموحات أردوغان بشأن تصوير بلاده باعتبارها قوة إقليمية وحليفًا لا غنى عنه؛ إذ تجاوزت الجهود الدبلوماسية لإيجاد مخرج للأزمة الإشارة لأي دور محتمل لأنقرة، في حين تصدر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي كان على خلاف طويل مع أردوغان، التحركات الأوروبية لاحتواء الأزمة، ولعب المستشار الألماني أولاف شولتز دورًا رئيسيًا أيضًا. علاوة على أن عرض زيلينسكي لاجتماع يضم تركيا وألمانيا وأوكرانيا وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، في ٢٢ فبراير، لم يلق استجابة دولية حتى الآن، إذ يُبقي القادة الغربيون توقعات منخفضة تجاه الأدوار التركية المحتملة بالنظر لعلاقتها الاستراتيجية مع روسيا ويعتبرونها شريكًا غير موثوق فيه.

وعقب اعتراف الكرملين باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الواقعتين في إقليم الدونباس يوم ٢١ فبراير، اكتفى المسئولون الأتراك بخطابات الشجب والتنديد، حيث أعربت وزارة الخارجية التركية عن رفضها للخطوة، ودعت موسكو إلى احترام وحدة أراضي أوكرانيا، ودعا أردوغان كييف وموسكو إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وحث الناتو على تحديد موقفه من الأزمة، وذلك خلال تصريحات له أثناء عودته من جولة إفريقية لحضور قمة الحلف الطارئة في ٢٣ فبراير، مستبعدًا فعليًا أي احتمال لانضمام أنقرة إلى العقوبات الغربية على موسكو.

حسابات أنقرة

تبرز جملة من العوامل التي دفعت تركيا لتبني نهج محايد يميل إلى التهدئة تتلخص في التشابكات المصلحية مع طرفي الصراع، والتوازنات الجيوسياسية في البحر الأسود، وهو ما يُمكن تفصيله تاليًا:

• تأمين عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية الأوكرانية:

تتطلع أنقرة إلى زيادة التعاون العسكري التقني مع أوكرانيا في وقت تتعرض فيه صناعتها الدفاعية للشلل بسبب العقوبات الأمريكية، وكان آخرها خلال يناير الفائت عندما وقع الرئيس الأمريكي جو بايدن مشروع قانون يسمح

للحكومة الأمريكية بتتبع وتقييم تداعيات الأمن القومي لبرنامج الطائرات بدون طيار التركي بهدف محاصرة القطاع العسكري التركي. وعليه، يُمكن لعمليات نقل التكنولوجيا الجارية مع أوكرانيا تعزيز القدرات العسكرية لأنقرة التي تفتقر صناعتها الدفاعية لتكنولوجيا المحركات، ففي أكتوبر ٢٠٢١ وافقت شركة "موتور سيتش" -إحدى أكبر الشركات المصنعة لمحركات الطائرات والمروحيات في العالم- على تزويد شركة الدفاع التركية "بايكار" بـ٣٠ محركًا توربينيًا لاستخدامها في طائراتها الدرون الهجومية "بيرقيدار آقنجي"، كما وافقت شركة "Zorya Mashproekt" على صفقة توريد توربينات غاز للسفن البحرية التركية.

كذلك، يحمل التعاون الدفاعي بين البلدين بُعدًا آخر يتعلق بالتصنيع العسكري المشترك؛ حيث وقّعت شركة "بايكار" التركية صفقة لبناء مصنع بالقرب من العاصمة الأوكرانية خلال سبتمبر ٢٠٢١ لإنتاج الطائرات بدون طيار "بيرقدار TB٢" باستخدام المحركات المنتجة في أوكرانيا. وفي الأشهر الأخيرة، ناقش البلدان الإنتاج المشترك لسفن كورفيت وطائرات نقل عسكرية من طراز AN-١٧٨ ومحركات التوربينات. وتخشى أنقرة أن تشن روسيا هجمات حركية أو سيبرانية تستهدف منشآت الصناعة الدفاعية الأوكرانية والبنية التحتية الاستراتيجية التي بدورها ستؤثر على برامج التعاون الثنائي، حيث تعتبر موسكو تطور العلاقات الدفاعية بين كييف وأنقرة تهديدًا مباشرًا لأمنها.

• إبراز القدرة والمكانة الدولية والإقليمية:

تحاول تركيا لعب أدوار نشطة ومستقلة في العديد من مناطق الصراع الجيوسياسي، وتنظر للأزمة الأوكرانية باعتبارها فرصة نادرة لتحسين العلاقات المتوترة مع الحلفاء التقليديين في الولايات المتحدة والناتو، وإعادة الانخراط مع الغرب لتخفيف بعض الضربات التي تلقتها جراء سياستها الخارجية المتهورة وتدهورها الديمقراطي، وفي الوقت ذاته إحراجهم عبر تقديم نفسها باعتبارها فاعلاً دوليًا محايدًا قادرًا على صناعة القرار الإقليمي وقيادة وساطات ناجعة فشلت الحكومات الغربية في إنجازها. ففي تصريحات صحفية أثناء عودته من كييف، اتهم أردوغان نظيره الأمريكي جو بايدن بالفشل في إظهار نهج إيجابي لاحتواء الأزمة الأوكرانية، معتبرًا أن أوروبا تعاني مشاكل خطيرة على مستوى القيادة بعد غياب المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل وضعف القيادة الجديدة في مواجهة العدوان الروسي على أوكرانيا، والاكتفاء فقط بحماية مشروع "نورد ستريم ٢". كما وصف الإعلام التركي لقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في ٧ فبراير الجاري بالمحرج، وأنه عاد خالي الوفاض. ولا شك أن نجاح أردوغان في تحقيق خطوات إيجابية على صعيد الأزمة الأوكرانية سينعكس على مكانة بلاده في النظام الدولي وعلى شعبيته الداخلية التي تضررت بشدة نتيجة تردي الوضع الاقتصادي.

• موازنة الوجود الروسي في البحر الأسود:

يتنامى القلق التركي بشأن استمرار التمدد الروسي بالقرب من حدودها في البحر الأسود ومناطق جنوب القوقاز بشكل يخل بميزان القوة العسكرية لصالح موسكو، بحيث يتحول البحر الأسود تدريجيًا إلى بحيرة روسية. وقد غير ضم القرم ميزان القوة العسكرية في تلك المنطقة لصالح روسيا، حيث أصبحت روسيا تمتلك منطقة اقتصادية خالصة مساوية تقريبًا للتركية، كما أنها ألغت الاتفاقيات السابقة مع أوكرانيا التي حدت من أسطول البحر الأسود وعززت أسطولها بالسفن السطحية والغواصات المطورة لتمتلك ٤٩ سفينة سطحية مقارنة بـ ٢٦ سفينة قبل عام ٢٠١٤، محققة تفوقًا على الأسطول التركي المكون من ٤٤ سفينة، وقد تم تجهيز السفن والغواصات بصواريخ كاليبر كروز القادرة على إصابة أهداف على بُعد ٢٤٠٠ كم.

علاوة على تركيب شبكة من المنظومات التسليحية المتطورة في شبه جزيرة القرم كمنظومات "S-٤٠٠" و"S-٣٠٠" و"Pantsir-S١" المضادة للطائرات ومنظومة "Bastion-P" المضادة للسفن، وغيرها من أنواع الرادارات وأنظمة الحرب الإلكترونية، بحيث أصبح البحر الأسود بأكمله يقع ضمن نطاق هذه الشبكة. وتنظر تركيا للتوسع العسكري الروسي كتهديد لأمنها الجيوسياسي، ولعل ذلك كان الدافع الأكبر لتأييد تركيا تمدد الناتو في أوروبا الشرقية وتوسيع عضويته ليضم أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان ومقدونيا الشمالية لموازنة النشاط الروسي المتزايد في المنطقة.

• الاضطرار إلى الموازنة بين التزاماتها مع الناتو وروسيا:

لا تريد تركيا أن تكون مُخيرة بين روسيا وأوكرانيا ومن ورائها الغرب نظرًا لتشابكات مصالحها مع روسيا في مسارح صراع أخرى وشراكتها الدفاعية والاقتصادية مع أوكرانيا. وتاريخيًا، تعاملت أنقرة بحذر تجاه قضية التوسع الروسي في المنطقة، فخلال التدخل الروسي في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بجورجيا عام ٢٠٠٨، رفضت تركيا رفع القيود المفروضة على حجم وعدد السفن الحربية الأمريكية الداخلة إلى البحر الأسود بموجب اتفاقية مونترو، رغم دعمها لبرامج تدريب وتجهيز القوات المسلحة الجورجية التي أطلقها حلف الناتو. وعقب ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ رفضت الانضمام لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا رغم اعتبارها الضم الروسي "غير قانوني".

وتعتبر اتفاقية مونترو إحدى الأوراق القوية التي تجعل تركيا لاعبًا رئيسيًا في الصراع الروسي الأوكراني، كونها تمنحها سيادة مطلقة على تنظيم حركة الملاحة التجارية والحربية عبر مضيقي البوسفور والدردنيل، وقبل أيام قال السفير الأوكراني لدى تركيا فاسيل بودنار إن بلاده ستطلب من أنقرة إغلاق مضيق البسفور أمام السفن الروسية حال الغزو. ومع ذلك، تخبرنا الخبرات التاريخية أن تركيا لن تشهر تلك الورقة في وجه موسكو، حيث يُشكل هذا الخيار خطًا أحمر بالنسبة للأخيرة، وسيكبد أنقرة ثمنًا باهظًا حال الإقدام عليه، كونه يمثل إخلالاً بتوازن القوى القائم في البحر الأسود واعتداءً على قواعد حرية الملاحة البحرية الدولية المنصوص عليها بموجب الاتفاقية التي تُجيز لتركيا منع مرور السفن والغواصات الحربية للدول التي تكون في حالة حرب مباشرة مع تركيا فقط. ومنذ بدء التوترات اكتفت تركيا بتأكيد التزامها باستقرار التوازن العسكري في البحر الأسود والحفاظ على السلام الإقليمي بموجب اتفاقية مونترو.

• تجنب عرقلة الشراكة الاقتصادية التركية الأوكرانية:

بينما يعاني الاقتصاد التركي تدهورًا حادًا تمثل في انخفاض قيمة "الليرة" وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر، تبرز أوكرانيا باعتبارها شريكًا اقتصاديًا لأنقرة لا ترغب في خسارتها، حيث أصبحت تركيا مؤخرًا المستثمر الأجنبي الأول في أوكرانيا بإجمالي استثمارات تركية بلغت ٣٫٦ مليارات دولار عام ٢٠٢٠، ونمت التجارة الثنائية بين البلدين بنسبة ٥٠٪ تقريبًا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٥ مليارات دولار، ويتطلع الجانبان لرفع حجم التجارة الثنائية السنوية إلى ما يزيد على ١٠ مليارات دولار في غضون السنوات القليلة المقبلة. وفي هذا الصدد، وقع الطرفان اتفاقية تجارة حرة خلال زيارة أردوغان الأخيرة بموجبها يتم استيراد ٩٥٪ من البضائع الأوكرانية معفاة من الرسوم الجمركية، ومن شأن الوصول التركي السهل إلى القمح الأوكراني ترسيخ مكانة الأولى كأحد أكبر مصدري منتجات الدقيق في العالم، لذلك تخشى أنقرة أن تعطل الضغوط الاقتصادية الناجمة عن أي حرب محتملة الصفقات التجارية وتضعف الاستثمارات المتبادلة.

توازن دقيق

تتحرك تركيا على حبل مشدود لتحقيق التوازن في علاقاتها مع كييف وموسكو، فرغم تعدد موضوعات الشراكة الاستراتيجية مع أوكرانيا واعتبارها حاجزًا ضد توسع النفوذ الجيوسياسي الروسي في منطقة البحر الأسود، إلا أن الدولة ليست جائزة تستحق إغضاب الشريك الروسي الاستراتيجي، وسيظل نطاق العلاقات بين البلدين محدودًا مقارنةً بموسكو، لذلك يحاول أردوغان إظهار تركيا في موقف محايد، ويرجع ذلك لأسباب عدة منها:

• أولًا:

عدم قدرة الاقتصاد التركي المضطرب على تحمل تبعات سيناريو ٢٠١٥ عندما علقت موسكو السياحة القادمة لتركيا وأوقفت الواردات الزراعية إثر إسقاط الأخيرة طائرة سوخوي روسية على الحدود السورية. وتعتبر روسيا الواجهة الأولى لتدفقات الخضروات والفواكه الطازجة التركية مسجلة مليارًا و١٣ مليون دولار خلال ٢٠٢١ ارتفاعًا من ٩٤٨ مليونًا و٨١٧ ألف خلال ٢٠٢٠، كما يشكل السياح الروس والأوكرانيون مكونًا رئيسيًا للمنتجعات السياحية على ساحل بحر إيجه. وعليه سيكون من شأن أي معركة مع موسكو الإضرار بالاقتصاد التركي وبآفاق إعادة انتخاب أردوغان.

علاوة على ذلك، تخشى الحكومة التركية تعطل المشاريع الاقتصادية المشتركة ذات الطابع الاستراتيجي كمشروع بناء محطة الطاقة النووية "أكويو" الذي تنفذه شركة "أكويو نوكليار" التابعة لـ"روساتوم"، أو تقليل إمدادات الغاز الطبيعي الروسي المتدفقة عبر خطي أنابيب "السيل الأزرق" و"تورك ستريم" اللذين يؤمنان النسبة الأكبر من احتياجات البلاد من تلك السلعة الاستراتيجية (من جملة استهلاكها السنوي البالغ ٤٨/١ مليار متر مكعب تشتري تركيا ٣٣/٦ مليار متر مكعب من موسكو) بما يشكل ضربة قاصمة لمحاولات إنعاش الاقتصاد التركي. ولعل التبعات السلبية لقرار إيران تعليق ثم تخفيض بنسبة ٥٠٪ من تدفقات الغاز عبر خط أنابيب "تبريز-أنقرة" بدعوى وجود مشكلات فنية مما أنتج أزمة كهرباء وهدد استقرار القطاع الصناعي، كاشفة لمخاطر قرار كهذا.

• ثانيًا:

طوّر الطرفان التركي والروسي نمطًا فريدًا للعلاقات أُطلق عليه "التعاون التنافسي"، فبينما يدعمان أطرافًا متعارضة في النزاعات الليبية والسورية وجنوب القوقاز، إلا أنهما استطاعا الوصول إلى مجموعة من التفاهمات المتبادلة والمستقرة داخل المسارح الإقليمية المختلفة، مظهرين مستوى تنسيقي عاليًا وقدرة على إدارة خلافاتهما واحترامهما لمساحات نفوذ الآخر، وهو النمط الذي تود أنقرة الحفاظ عليه لارتباط مصالحها داخل بعض مسارح العمليات بموافقة موسكو. فعلى سبيل المثال، ستدفع تركيا ثمنًا باهظًا في سوريا حال انقلاب روسيا عليها بسبب موقفها من أوكرانيا، إذ يُمثل الرضاء الروسي ضمانًا لاستمرار السيطرة التركية على المنطقة الآمنة التي أنشأتها القوات التركية بفعل العمليات العسكرية الثلاث المنفذة شمال البلاد، علاوة على أن تنفيذ روسيا بضع طلعات جوية في إدلب كافيًا لإجبار ملايين السوريين على التوجه نحو الحدود التركية، وهو أمر لا تستطيع الأخيرة تحمله نظرًا لاستضافتها أربعة ملايين لاجئ سوري، وتنامي المشاعر المعادية للاجئين بين السكان. ولا يتوقع أن تُبدي روسيا تفهمًا أو تسامحًا مع أي نشاط تركي مزعزع للاستقرار في جوارها المباشر بعكس درجات المرونة الاستراتيجية التي قد تُبديها حيال بعض قضايا الشرق

الأوسط، كونها تطلع للأخيرة من منظور استعادة المكانة الدولية وتعزيز القوة الجيوسياسية، بينما تنظر إلى مسائل الجوار المباشر باعتبارها فناء خلفيًا لها وقضية تمس أمنها القومي.

• ثالثًا:

مسعى تركيا للحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع موسكو، ولا سيمًا بعد شعورها بتخلي حلفاء الناتو عنها، واصطفافهم إلى جانب اليونان وقبرص خلال خلافهم الأخير بشأن حقوق التنقيب عن غاز شرق المتوسط. إضافة إلى تجاهل مخاوف أنقرة في سوريا والاكتفاء بمحاولات احتواء أزمة اللاجئين، وضمان منع تمددها إلى الحدود الأوروبية. علاوة على أن تعرض بعض سياسات أردوغان لانتقادات غربية دفعها لتبني أجندة أكثر براجماتية متعددة التوجهات، وتركز على مصالحها ولا تصطف بالضرورة إلى جانب المحور الغربي.

• رابعًا:

تجاوز أهداف موسكو الشاملة أوكرانيا إلى مطالبة الناتو بإيقاف التمدد شرقًا، والعودة إلى حدود عام ١٩٩٧، والامتناع عن نشر أسلحته داخل دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهي مواضيع تريد موسكو مناقشتها بشكل مباشر مع واشنطن وحلفائها الغربيين، ولا يتوقع أن تلعب تركيا أدوارًا حقيقية بها. علاوة على أن روسيا راغبة في الحد من محاولات تمدد النفوذ التركي داخل دول الاتحاد السوفيتي السابق التي تعتبرها مجالها الحيوي وساحة نفوذ حصري لها، لا سيمًا عقب نتائج حرب ناجورنو كاراباخ الثانية، وهو ما عبر عنه كونستانتين زاتولين، النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الدوما لشئون رابطة الدول المستقلة والتكامل الأوروبي الآسيوي والعلاقات مع المواطنين، حيث قال إن "دعوة رئيسي روسيا وأوكرانيا، فلاديمير بوتين وفلاديمير زيلينسكي، لمناقشة الخلافات في تركيا، تمليه رغبة أنقرة في زيادة دورها في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، على الرغم من حقيقة أن موقف تركيا قد تم الإعلان عنه في البداية، فهي لا تعترف بعودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا وتواصل تطوير أطروحة "احتلال" شبه جزيرة القرم".

ختامًا،

تتسم التفاعلات التركية مع الأزمة الأوكرانية بالحذر الشديد بالنظر لشراكتها الاستراتيجية مع الطرفين. فمن ناحية لديها ملفات متشابكة مع روسيا في مسارح متعددة، وتريد ضمان مصالحها التجارية والاقتصادية فيما يتعلق بقطاعات الغاز والسياحة والواردات. ومن ناحية أخرى تريد الحفاظ على المصالح الجيوسياسية والعسكرية القائمة مع أوكرانيا. ولا يتوقع أن يتجاوز الدور التركي مستقبلاً حدود وساطة منخفضة الاحتمالات في ظل ترجيح قيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتلك الجهود. أما في حال حدوث غزو روسي للأراضي الأوكرانية فستحرص أنقرة على عدم تجاوز خطوط روسيا الحمراء ولا يتوقع منها تقديم مساعدات عسكرية لكييف تقلب موازين القوى لصالحها، وإنما الاكتفاء بإطلاق التصريحات الداعية إلى التهدئة والبحث عن الحلول الدبلوماسية ووقف إطلاق النار وربما التنديد بسياسة موسكو، وهو أمر اعتادت عليه الأخيرة من أنقرة التي لطالما أنكرت قانونية وشرعية ضم شبه جزيرة القرم بينما تواصل سفنها المحملة بمواد البناء الإبحار في المياه قبالتها، كما تواصل شراء الفحم من مناجم القرم المصدرة إلى روسيا التي بدورها تنقله إلى تركيا.

*باحثة ببرنامج العلاقات الدولية

مظلوم عبدي:
تهديد داعش يتنامى في سوريا

أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية "مظلوم عبدي" بأن تنظيم داعش الإرهابي يشكل تهديداً متزايداً بشمال وشرق سوريا على الرغم من مقتل زعيمه القريشي الأسبوع الماضي.وفي حديثٍ مع وكالة "أسوشيتد برس" حذر مظلوم عبدي من أن مقاتلي داعش ما زالوا حاضرين بشكل كبير في أعقاب الهجوم الدموي الذي شنه المسلحون على سجن الصناعة بالحسكة.

وقال عبدي: نحن محاطون بتنظيم داعش الإرهابي, لقد قلنا ذلك مرات عديدة, إذا لم نبذل أقصى الجهود لمحاربته الآن فسوف ينتعش التنظيم مرة أخرى.

وأوضح عبدي بأنه تم اتخاذ إجراءات أمنية فورية لاحتواء الخلايا النائمة لتنظيم داعش

> يجب أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الآلاف من مقاتلي داعش الأجانب المحتجزين في السجون والمعسكرات

بعد الهجوم على السجن, وأنه تم إفراغ مراكز الاعتقال المحتمل تعرضها لهجمات مماثلة، وكذلك عمليات التمشيط الأمنية مستمرة وحظر التجول يحد من التحركات الليلية, لكنه حذر من أن التهديد الإرهابي لا يزال قائماً.

وحول الأنباء المتداولة عن مشاركة قوات سوريا الديمقراطية في العملية الأمريكية التي قتلت زعيم تنظيم داعش (أبو إبراهيم القريشي) في شمال غرب منطقة إدلب الأسبوع الماضي, قال مظلوم عبدي:

لقد وفرنا الأمن والأمان للأفراد الذين نفذوا العملية, وهذا كل ما يمكنني قوله.

وأكد عبدي بأن مقتل زعيم التنظيم الإرهابي لن يؤدي إلى تراجع نشاطات وتهديدات التنظيم, موضحاً بأن الهجوم على السجن هو الأكبر والأكثر دموية منذ أن فقد داعش آخر قطعة من الأراضي التي سيطر عليها في سوريا في عام ٢٠١٩، وأفاد بأنهم حصلوا مرتين على معلومات استخبارية تفيد بأن الخلايا النائمة لداعش كانت تخطط لمهاجمة السجن الواقع في مدينة الحسكة لإطلاق سراح رفاقهم بالداخل, وأنه تم إحباط الهجوم الأول,

وعن الهجوم الثاني قال عبدي:كانت هناك معلومات استخباراتية من قبل أنهم يريدون الهجوم، واتخذنا الإجراءات اللازمة لكننا فشلنا بعد ذلك. بحسب الصحيفة.

وألقى "عبدي" اللوم على المجتمع الدولي بالقول: يجب أن يتحمل المجتمع الدولي أيضاً مسؤولية الآلاف من مقاتلي داعش الأجانب المحتجزين في السجون والمعسكرات التي تشرف عليها قوات سوريا الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى كان هناك مئات القاصرين من عناصر داعش ومن جنسيات وخلفيات مختلفة في السجن الذي تعرض للهجوم, وبعد السيطرة على الوضع تم نقل هؤلاء المراهقين إلى منشأة جديدة مخصصة لهم، وحول هذا الأمر أوضح مظلوم عبدي بأن الإدارة الذاتية تفتقر إلى الموارد لبناء سجون جديدة معرضة لخطر كبير, مؤكداً بأن هذا أحد الأسباب الرئيسية لوقوع الهجوم عل سجن الحسكة.

ليس ثمة أهمية لموقف النظام السوري بالاصطفاف خلف موسكو في هجومها على أوكرانيا، ولا يهتم العالم إلى ذلك أن يقول رأس "النظام السوري" أن غاية روسيا من الحرب "تصحيح أخطاء التاريخ" أو أن روسيا "تدافع اليوم عن العالم وعن مبادئ العدل والإنسانية"، ذلك أن النظام سواء أعلن اصطفافه المتوقّع أم آثر الصمت فإنه في كل الأحوال شريك روسيا في سوريا، في المغنم والمغرم، وأن ما يحصل في أوكرانيا سيكون له صدى بعد أن تتلاشى رائحة البارود، والبداهة تقول إن تحقيق روسيا غاياتها سيقوّي من حضورها في سوريا وسيدعمّ النظام، والعكس بالعكس، بكلمات أقل: آلت سوريا قاطرة مرتبطة بإحكام شديد إلى القطار الروسيّ.

قد لا تظهر الارتـدادات على الساحة السوريّة باكراً، سوى تلك المرتبطة بضبط النفقات العسكرية في سوريا، وهو ضبط مقترن باستدامة الحرب في أوكرانيا، ذلك أن روسيا ليس بوسعها التوسّع في الإنفاق العسكري على ما تقوله الأرقام وحالة الاقتصاد الروسي غير المستقر والذي تحيطه عقوبات اقتصادية عاجلة والتي قد تبلغ أوجها مع عزلها عن نظام سويفت SWIFT، فضلاً عن أن روسيا لم تتعهّد بتحسين أحوال السوريين. ولم تنفق، خارج الإنفاق العسكري، ما يستحق الوقوف عليه لتحسين أحوال السوريين أو تقديم الخدمات الأساسية لهم، إلاّ إذا اعتبرنا صناديق المساعدات الإنسانية والدعائية بأنها غاية الأمر بالنسبة للسوريين.

تحذّر الأمم المتحدة من أن ١٤٫٦ مليون شخص باتوا بحاجة إلى المساعدة في سوريا، بزيادة قدرها ١٫٢ مليون شخص مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يشي باحتمالات تعرّض مناطق سيطرة النظام لمزيد من الاضطرابات وتنامي حركة الاحتجاجات في بعض المناطق، لا سيّما مع إرجاء النظام الاتفاق مع الإدارة الذاتية والاستفادة من الموارد المهمّة التي تديرها الإدارة خاصة قطاع النفط. يأتي ذلك في ظل المخاوف من أزمة غذاء قد تضرب بأطنابها العالم وخاصة الدول الفقيرة كسوريا التي تعتمد على روسيا في إمدادها بسلال القمح، خاصة وأن روسيا وأوكرانيا يساهمان في إمداد العالم بـ ٢٩٪ من احتياجاته من القمح، فيما تدرس دمشق في هذه الأثناء عرضاً مقدماً من إقليم القرم لتزويدها بالقمح للعام الجاري، إلى ذلك قفزت أسعار النفط خلال الأيام القليلة الماضية بمقدار ٦٪

للبرميل الواحد.

تضاعف"المقاومة" في أوكرانيا خلال الحرب الدائرة من احتمالات تثبيط الهجوم الروسي وتكبيده الخسائر والحط من هيبة الجيش الروسي وأسلحته التي اختبرها في سوريا خلال السنوات الماضية (رغم الاحتمالات المتصلة بتحطيم أوكرانيا وتدميرها أو تقسيمها)، ما يعني أن نجاح المقاومة سيفضي إلى تهافت استراتيجية بوتين القاضية بالسيطرة على أوكرانيا وتنصيب حكومة موالية لموسكو، ولا شك أن تحقق ذلك من شأنه تقويض استراتيجية بوتين في سوريا أيضاً حيث تتنامى احتمالات استلهام التجربة الأوكرانية والتفكير في مقارعة الجيش الروسي وعدم الاكتراث للقوة الروسية طالما أنّها قابلة لأن تهزم، وتحقّق ذلك مقترن دائماً بما سيحصل في أوكرانيا، ولا يعني ذلك أن الهزيمة أو الانتصار حتميان هناك بقدر ما تنصبّ محاولة التحليل هنا على فكرة "تورّط" روسيا في حرب تضعفها وتتسبّب في عزلها دولياً وبالتالي تخرجها من حلبة التنافس مع الدول الكبرى، الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي.

وجه آخر للصدى الأوكراني جاء على لسان فيصل المقداد، وزير الخارجية السورية، الذي حاول خلال مشاركته في أعمال نادي فالداي بروسيا، إرجاء مواجهاته إلى مرحلة لاحقة، إذ تودّد للإدارة الذاتية ولقوات سوريا الديمقراطية دون أن يقطع وعوداً بالاتفاق معها، وإن كانت كلماته تستبطن تهديداً واضحاً، لكنه إلى ذلك بدا ودوداً مع الأتراك من منصّته الروسية، فلم يستبعد "تطبيع" العلاقات مع تركيا، وإن بشروط مكرّرة، ويعني ذلك أن النظام بات أسير الحرب في أوكرانيا، ويحاول شراء الوقت ما أمكن، بدل أن يمضي في فرص السلام المتاحة حالياً والتي قد تتلاشى مجدّداً مع تبدّل الأحداث في أوكرانيا لغير صالح روسيا.

في الغالب لم تكن موسكو تتوقّع أن يتشكّل حلف عريض اتخذ من إلحاق الهزيمة بروسيا في أوكرانيا عنواناً له، ذلك أن المتوقّع كان انقساماً أوروبياً وتسليماً غربياً بقَدر كييف الروسي، فهل ستتوقّف مطاردة موسكو في أوكرانيا فقط أم أنها ستطاول الوجود الروسي على المتوسّط، وسوريا، أيضاً؟.

من المستبعد أن يعني التضييق على روسيا دعم جماعات المعارضة المسلّحة أو الجماعات الإسلامية الراديكالية في سوريا، إذ أنه ثمة افتراق عظيم بين هذه الجماعات وبين ما يصطلح على تسميته المقاومة الأوكرانية، وهو ما يعني أن لسوريا خصوصية تمتاز من خلالها عن أوكرانيا، وهو ما قد يريح النظام إلى حين.

> **قد لا تظهر الارتدادات على الساحة السورية باكرا**

ومن الصعب أن تشذّ أو تخرج تركيا عن قواعد اللعبة مع روسيا في سوريا والتي تبدو شبه راسخة، هذا أيضاً يخفّض من حماسة المعارضة التي تستبشر خيراً في ما يجري بأوكرانيا من احتمالات تعثّر روسيا أو هزيمتها على المدى الطويل، فضلاً عن صعوبة إقناع الغرب بتبنّي المعارضة السورية البائسة أو إعادة تدويرها، وعليه فإن المؤشرات قد تقودنا إلى احتمال آخر مفاده الإبقاء على الأوضاع في سوريا على ما هي عليه مع نجاح روسيا أو فشلها في مسعاها العسكري في أوكرانيا.

*نورث بريس

حدود استغلال إيران للصراع حول أوكرانيا

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

دعا وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، ٢٤ فبراير الجاري، إلى وقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا، ملقياً باللوم في الأزمة على ما وصفه بـ»استفزازات حلف شمال الأطلسي (الناتو)». ويأتي هذا الموقف الإيراني ليعكس موقفاً وسطاً في الأزمة، إذ إن إلقاء اللوم على حلف الناتو يتماهي

مع الموقف الروسي، ولكن وقف العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا لا يخدم الموقف الروسي بأي حال من الأحوال.

فرص مُحتملة

ترى إيران أن الأزمة الروسية – الأوكرانية قد تمنحها عدداً من الفرص والأهداف على النحو التالي:

١- تعزيز موقفها التفاوضي:

تتزامن الأزمة بين روسيا والغرب حول أوكرانيا، مع بلوغ المفاوضات في فيينا إلى مرحلة متقدمة، إذ يُعتقد أن الجولة الحالية هي الأخيرة في مسار المفاوضات الممتد بين إيران ومجموعة (٤ + ١) بمشاركة غير مباشرة من الولايات المتحدة.

وقد تستغل إيران الانشغال الغربي بأزمة الحرب الأوكرانية، وتتجه إلى التشدد في مواقفها في مفاوضات فيينا، وهو ما وضح في الاتصال الهاتفي الذي جمع بين وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، ووزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، في ٢٥ أكتوبر، والتي أكد فيها الأول للثاني أن إيران لن تحيد عن خطوطها الحمراء في فيينا.

٢- إضعاف فاعلية العقوبات الأمريكية:

تحاول إيران استغلال الأزمة الحاصلة بين روسيا والغرب، في تعزيز قدرتها على التحايل على العقوبات المفروضة عليها من جانب الغرب، إذ إن اتجاه واشنطن لتعزيز العقوبات ضد روسيا قد يدفع العديد من الدول إلى رفض التجاوب معه، خاصة الصين، وهو ما يضعف فاعلية العقوبات الأمريكية، ويفتح الباب أمام تراجع التزام الدول المختلفة بالعقوبات الأمريكية على إيران، وهو ما قد يساعدها في المماطلة على التوقيع على أي اتفاق جديد.

كما أن ارتفاع أسعار النفط ارتباطاً بالأزمة الأوكرانية سوف يسمح لإيران بالتوسع في تهريب نفطها، للاستفادة من ارتفاع الأسعار، واستغلال مخاوف العديد من الدول من أن تؤدي الأزمة إلى تعطل جانب من إمدادات الطاقة، وذلك على الرغم من أن هذا السيناريو يعد مستبعداً بدرجة كبيرة.

٣- تزايد محتمل لأنشطة الميليشيات الإيرانية:

قد تسعى إيران إلى استغلال انشغال واشنطن بالأزمة الأوكرانية لتصعيد اعتداءاتها الإقليمية، خاصة في ضوء التحديات التي تواجه ميليشياتها في المنطقة، نتيجة للانتصارات المتتالية التي تحققها القوات اليمنية بمساندة التحالف العربي، مقابل خسائر الحوثيين، وكذلك تراجع وزن الأحزاب الموالية لإيران في الانتخابات العراقية، والفشل في تشكيل حكومة تعبر عن نفوذ ومصالح إيران، وكذلك الضربات

المتكررة التي تتلقاها ميليشياتها في سوريا على يد الطيران الإسرائيلي، والتي كان آخرها في ٢٣ فبراير الجاري.

كما تطمح إيران أن تؤدي هذه الأزمة إلى تقليص حجم التنسيق الروسي – الإسرائيلي في سوريا، خاصة بعدما وجه وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، في ٢٥ فبراير الجاري، إدانته للهجوم الروسي على أوكرانيا، إذ تأمل طهران أن تتجه موسكو للرد على هذا الموقف، بحيث لا يقتصر على اعتراف موسكو بالسيادة السورية على الجولان، ولكن كذلك تفعيل منظومات الدفاع الجوي الروسية في مواجهة الطيران الإسرائيلي، بما يخفف الضغط العسكري الإسرائيلي على التحركات الإيرانية في سوريا.

٤- إمكانية تصدير الغاز لأوروبا:

كشفت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، عن أهمية تنويع أوروبا لمصادر الطاقة، إذ يعتمد الاتحاد الأوروبي على ٤٠٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي من روسيا. وقد تتجه أوروبا لتقليص ذلك، ولعل من مؤشرات ذلك إعلان ألمانيا عن تعليق خط الغاز الروسي «نورد ستريم ٢» الذي تشاركها فيه ألمانيا.

وتأتي قطر في مقدمة الدول التي يعول عليها الغرب كمصدر بديل للغاز الروسي إلى أوروبا، وهو الموضوع الذي حاز أهمية كبيرة خلال زيارة أمير قطر إلى واشنطن أواخر يناير الماضي، بل ذهبت التقديرات إلى إمكانية أن تقوم إيران، والتي تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم، بتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وهو ما تم مناقشته خلال زيارة وزير الخارجية القطري إلى طهران في ٢٧ يناير الماضي، وهو ما قد يفسر سعي الأوروبيين لإعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، بما يسمح بضخ استثمارات في مجال الطاقة في إيران، تمهيداً لتصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا.

ولعل تصريح وزير النفط الإيراني جواد أوجي، على هامش القمة السادسة للدول المصدر للغاز في الدوحة، والتي انعقدت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ فبراير الجاري، يعكس ذلك، فقد أكد «أن بلاده قادرة على تصدير الغاز إلى دول الجوار والدول الأوروبية، وأن إيران شهدت اكتشافات جديدة للغاز في السنوات الماضية»، يصب في هذا الاتجاه.

ويتوقف هذا الأمر على عدة عوامل تتعلق بمدى تجاوب إيران حيال المفاوضات في فيينا، كما أن الموقف الإيراني قد يكسبها عداء موسكو، ويؤثر على التعاون المشترك بينهما، خاصة في ظل إعلان موسكو أنها ملتزمة بتزويد الأسواق الأوروبية بالغاز بغض النظر عن التطورات الحالية، في مؤشر على سعي موسكو لإبعاد المنافسين المُحتملين من السعي لتعويض صادرات الغاز إلى أوروبا، وعلى رأسهم قطر وإيران.

ومن جانب ثانٍ، فإن إنتاج إيران من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي ٢٥٠٫٨ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٠، أما استهلاكها فيبلغ حوالي ٢٣٣٫١ مليار متر مكعب، وتذهب أغلب الصادرات المقدرة بحوالي

١٦ مليار متر مكعب إلى تركيا والعراق، وهو ما يعني أن إيران لا يمكنها حالياً إنتاج حصة كافية من الغاز الطبيعي لتعويض أوروبا عن الغاز الروسي، وأن هذا الأمر مآله إلى المستقبل، حينما ترفع العقوبات، وتقوم طهران باستثمارات لرفع صادراتها من الغاز الطبيعي.

تحديات قائمة:

على الرغم من أن العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا قد تمثل فرصاً لإيران، فإنها تفرض كذلك تحديات، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١- تبني موسكو سياسات أكثر تصميماً:

تسعى روسيا لتعزيز هيمنتها على سوريا. وتوظف القوى الإقليمية المعنية بالأزمة السورية في مواجهة بعضها البعض لتحقيق ذلك، إذ إنها توظف الميليشيات الإيرانية في مواجهة الجماعات الإرهابية المدعومة من تركيا، كما أنها تستخدم إسرائيل لمنع إيران من التمركز في سوريا.

وقد تخلق الأزمة الأوكرانية وضعاً جديداً إذ قد تغير موسكو من سياستها تلك، وتتجه إلى طرد القوى المناوئة لها من سوريا بشكل مباشر، خاصة إذا ما تمكنت موسكو من حسم الصراع الأوكراني لصالحها بسرعة، وأخفقت الدول الغربية في فرض أي عقوبات ذات معنى على موسكو.

٢- توتر محتمل في علاقة إيران بروسيا:

تدرك روسيا أن إيران ليس بالحليف الموثوق فيها، إذ إنه بعد توقيع طهران للاتفاق النووي مع القوى الغربية في عام ٢٠١٥، أعطت إيران الأولوية لإبرام صفقات استثمارية مع الدول الأوروبية. كما أن تلويح طهران بتصدير الغاز الطبيعي كبديل محتمل للغاز الروسي يجعل الأخيرة تدرك جيداً أن فرص التعاون الاستراتيجي بين الجانبين لاتزال محدودة.

وفي الختام،

يمكن القول إن الصراع الأوكراني قد يوفر فرصة لإيران لاستغلال الخلافات بين روسيا والولايات المتحدة ومواصلة جهودها لتهريب نفطها لتخفيف وطأة العقوبات الأمريكية عليها، بما يدفعها في النهاية للمماطلة لإبرام الاتفاق النووي، غير أنه من الواضح أن فرص أن تنعكس الأزمة إيجاباً على تعزيز التعاون بين روسيا وإيران لايزال أمراً مستبعداً بسبب وجود عدد من الملفات الخلافية بين الجانبين، وتقدير كل طرف بأن علاقاته مع الطرف الآخر هي علاقات مصلحية بحتة.

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

الغرب يزيد من عزلة روسيا والمعارك تدخل «ساعات الحسم»

تقرير توثيقي:فريق الرصد والمتابعة

في اليوم الخامس من الغزو الروسي لاوكرانيا ،وبالتوازي مع حشد الغرب لدعمه لأوكرانيا في الجيش الروسي، زادت عُزلة موسكو على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يوم الاثنين، في الوقت الذي تواجه فيه قواتها مقاومة شديدة في العاصمة كييف وغيرها من المدن للتصدي لأكبر هجوم على دولة أوروبية منذ الحرب العالمية الثانية.

وغداة إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وضع قوات الردع النووي في حالة تأهب قصوى في مواجهة سيل من الإجراءات الانتقامية بقيادة الغرب بسبب حربه على أوكرانيا، تواصلت المعارك بين القوات الروسية والأوكراني حول عدد من المدن الكبرى في البلد، في وقت لا يزال يُبدي فيه الجيش الأوكراني صموداً من خلال صد القوات الروسية من للاستيلاء على مراكز حضرية.

في الأثناء، وفيما قال متحدث باسم الحكومة البريطانية، إن الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، أبلغ رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، هاتفياً، بأن الساعات الأربع والعشرين المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لأوكرانيا، وقالت الخدمة الحكومية للاتصالات الخاصة وحماية المعلومات في كييف إنه تم سماع دوي انفجارات قبل فجر اليوم

في العاصمة، مما أنهى حالة الهدوء التي استمرت لبضع ساعات. وأضافت أن انفجارات سُمعت أيضاً في مدينة خاركيف، ثاني كبرى مدن البلاد.

وقالت الولايات المتحدة، إن بوتين يعمل على تصعيد الحرب باستخدام «لهجة خطيرة» بشأن الوضع النووي لروسيا وسط مؤشرات على أن القوات الروسية تستعد لمحاصرة المدن الكبرى في أوكرانيا التي يبلغ تعدادها نحو ٤٤ مليون نسمة.

الرئيس الأوكراني للجنود الروس: انقذوا أرواحكم وأرحلوا

حث الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الجنود الروس المشاركين في الحملة العسكرية على بلاده، على إلقاء أسلحتهم والعودة إلى بلدهم، في اليوم الخامس من العملية العسكرية الروسية.

وقال زيلينسكي في مقطع فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي، الإثنين، موجها حديثه إلى الجنود الروس وباللغة الروسية: «انقذوا أرواحكم وارحلوا. لا تصدقوا قادتكم».

وحضّ الرئيس الأوكراني الاتحاد الأوروبي على ضم بلاده «فورا» إلى التكتل، بموجب إجراء خاص، فيما تدافع عن نفسها أمام القوات الروسية.

وقال زيلينسكي: «نناشد الاتحاد الأوروبي ضم أوكرانيا فورا إلى الاتحاد الأوروبي عبر إجراء خاص جديد.. هدفنا هو أن نكون معا في صف جميع الأوروبيين، والأهم هو أن نكون على قدم المساواة. أنا متأكد بأن ذلك منصف وممكن».

بوتن لماكرون: حياد أوكرانيا ونزع سلاحها شرطان لتسوية النزاع

الى ذلك قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتن، يوم الاثنين، إن تسوية النزاع في أوكرانيا أمر ممكن إذا أخذ بعين الاعتبار مصالح روسيا في مجال الأمن.

وأكد فلاديمير بوتن لنظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، اليوم الاثنين، أن حياد أوكرانيا ونزع سلاحها شرطان لتسوية أزمة أوكرانيا.

كما أبلغ بوتن ماكرون، خلال مكالمة هاتفية، أنه يريد اعترافا بـشبه جزيرة القرم كارض روسية لتسوية النزاع في أوكرانيا.

من جهته، كرر ماكرون مطالب المجتمع الدولي بوقف الهجوم الروسي في أوكرانيا، وحث بوتن أيضا على وقف جميع الهجمات على المدنيين في أوكرانيا والحفاظ على البنية التحتية المدنية وتوفير ممرات آمنة للطرق الرئيسية، وتحديدا جنوبي كييف.

وقال قصر الإليزيه «أكد الرئيس بوتن استعداده للالتزام بهذه النقاط الثلاث»، مضيفا أن ماكرون وبوتن اتفقا أيضا على البقاء على تواصل خلال الأيام المقبلة، وفقا لرويترز.

انطلاق المفاوضات. والفاتيكان تعرض الوساطة

الى ذلك أعلنت وكالة «سبوتنيك» الروسية، الإثنين، انطلاق المفاوضات الروسية الأوكرانية في بيلاروسيا، وذلك بعد وصول الوفد الأوكراني اليوم إلى غوميل.

وأشارت الوكالة إلى أن المفاوضات بين الجانبين الأوكراني والروسي انطلقت وبحسب الوكالة، فإن الجانبين تواجدا في منطقة قريبة من الحدود الأوكرانية البيلاروسية وقريبة من ضفة نهر بريبيات.

وفي وقت سابق، وصل الوفد الأوكرانى إلى بيلاروسيا، لبدء المفاوضات مع الجانب الروسي، في وقت عرضت فيه

الفاتيكان التوسط بين الطرفين.

وقال مكتب الرئيس الأوكراني إن «الهدف الرئيسي للمحادثات مع روسيا هو الوقف الفوري لإطلاق النار وسحب القوات الروسية».

ويضم الوفد الأوكراني وزير الدفاع «أوليكسي ريزنيكوف»، ومستشار مكتب الرئيس «ميخائيل بودولاك»، وفقا لوكالة أنباء «تاس» الروسية.

ونقلت وكالة «بيلتا»، التابعة للدولة، نقلا عن مساعد الرئيس الروسي «فلاديمير ميدينسكي»، الذي قال إنه في اللحظات الأخيرة وقبل موعد المغادرة أعلن الوفد الأوكراني توجهه إلى مدينة غوميل للقاء الروس.

وفي السياق نفسه، أعلن المتحدث باسم الرئاسة الروسية «دميتري بيسكوف»، أن الرئيس البيلاروسي «ألكسندر لوكاشينكو» طلب من «بوتين بعد محادثاته مع زيلينسكي عدم سحب الوفد الروسي لإجراء مفاوضات مع أوكرانيا».

من جانبه، قال المفاوض الروسي «فلاديمير ميدينسكي»، إن بلاده ترغب في التوصل إلى اتفاق سريع يصب في مصلحة الجانبين في المحادثات مع أوكرانيا، وفقا لـ«رويترز».

وأضاف «ميدينسكي» أنه من المتوقع أن تبدأ المحادثات الساعة ١٢ ظهرا بالتوقيت المحلي (٠٩:٠٠ بتوقيت جرينتش).

في هذه الأثناء، أعلنت الفاتيكان استعدادها «لتسهيل الحوار» بين روسيا وأوكرانيا لإنهاء الحرب.

وصرح وزير الخارجية الكاردينال «بيترو بارولين»، الذي يحتل المرتبة الثانية بعد البابا، للصحف الإيطالية بأنه «على الرغم من الحرب التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا» إلا أنه «مقتنع بوجود فرصة دائما أمام المفاوضات».

موقف الصين:

وفي نفس السياق، قال «وانغ وين بين» المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، الإثنين إن جميع الأطراف يجب أن تتحلى بالهدوء وتتجنب المزيد من التصعيد بعد أن وضع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» الرادع النووي في حالة تأهب.

وأكد مجددا في إفادة صحفية اعتيادية موقف الصين بأن المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الدول يجب أن تأخذ بجدية.

حزمة عقوبات جديدة على روسيا

وفي اليوم الخامس للغزو الروسي، أعلنت حكومات غربية وآسيوية عقوبات جديدة على موسكو، بينما عمدت إلى تشديد أخرى، فيما يؤكد مراقبون أن آثار هذه العقوبات بدأت تظهر على بنية الاقتصاد الروسي المنهك من الأساس، وينتظر أن تتزايد تلك الآثار خلال الفترة القليلة المقبلة.

وفي وقت سابق، الإثنين، قال مسؤولون أمريكيون إن البنك المركزي الروسي يحاول نقل مئات المليارات من الدولارات إلى ملاذات آمنة، منذ الإعلان عن العقوبات لأول مرة، السبت الماضي، مضيفين أن الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة والغرب، الإثنين، ستعيق قدرته على التحكم في تدفق الأموال.

وفي نفس السياق، قال تجار، الإثنين، إن مشترو النفط الروسي واجهوا صعوبات كبيرة بشأن المدفوعات وتوافر السفن في أعقاب العقوبات الغربية على موسكو بسبب أوكرانيا.

وأشاروا إلى أن المشترين واجهوا صعوبة في العثور على سفن في بحر البلطيق لتحميل البضائع، بعد العاشر من مارس/آذار المقبل، في الوقت الذي ذكروا فيه أن تكاليف الشحن لتسليم النفط الروسي ارتفعت خمسة أضعاف في

البحر الأسود في غضون أسبوع.

وبشكل عام، نقلت «رويترز» عن مسؤولين أمريكيين قولهم إنه من المرجح أن تؤدي العقوبات الاقتصادية الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على البنك المركزي الروسي ومؤسسات رئيسية أخرى لإدارة الثروة إلى ارتفاع التضخم في روسيا وتقويض قوتها الشرائية وتراجع الاستثمارات.

أبرز العقوبات :

«بلومبرج»: شركات الطيران الروسية تواجه خطر وقف التشغيل لأن العقوبات تهدد قدرتها على تمويل الطائرات المستأجرة.

«تاس»: وزارة الخزانة الأمريكية تحظر التعاملات مع البنك المركزي الروسي والصندوق السيادي ووزارة المالية.

وزير الخارجية الفرنسي «جان إيف لو دريان»: ستكون هناك حزمة ثالثة جديدة للعقوبات ضد روسيا في غضون يومين.

وزير الخارجية الفرنسي: مجموعة السبع تعقد اجتماعا، الثلاثاء، بشأن العقوبات على روسيا وتطبيق حظر «سويفت» عليها.

وزير المالية الفرنسي «برونو لومير»: جمدنا أرصدة المصرف المركزي الروسي المقدرة بأكثر من ١٠ مليارات يورو

وزير المالية الفرنسي: قررنا تكثيف العقوبات المالية ضد روسيا وفرضنا المزيد من العقوبات على البنوك الروسية.

ويزر المالية الفرنسي: حددنا الشخصيات الروسية التي ستكون خاضعة للعقوبات ونقوم بحصر الممتلكات الروسية لتجميدها.

اليابان تفرض عقوبات على روسيا تشمل حظر الصادرات للكيانات المرتبطة بالجيش الروسي والمعدات ذات الاستخدام المزدوج .

العقوبات اليابانية تشمل تجميد أرصدة شخصيات مرتبطة بالحكومة الروسية بمن فيهم الرئيس «بوتين» و٣ مصارف روسية في اليابان، وإجراءات لعزل روسيا عن النظام المالي العالمي.

الحكومة البريطانية: سنتخذ فورا جميع الخطوات اللازمة لمنع إجراء أي معاملات مالية مع جهات روسية منها البنك المركزي وصندوق الثروة الوطني ووزارة المالية. (بيان).

أستراليا تفرض حظرا على دخول «بوتين» ووزير الخارجية الروسي»سيرجي لافروف»، ووزير الدفاع «سيرجي شويجو» لأراضيها.

«رويترز» عن وسائل إعلام سنغافورية: سنغافورة ستفرض عقوبات على روسيا وتضع قيودا على الصادرات إليها.

«ميتا»: إزالة نحو ٤٠ حسابا وصفحة على «فيسبوك» و»إنستجرام» يستهدفون أوكرانيا بحملة منسقة من أوكرانيا وروسيا.

«رويترز» عن الخارجية الكورية الجنوبية: سنمنع تصدير مواد استراتيجية إلى روسيا وسنطبق حظر نظام «سويفت» عليها.

«رويترز»: الروبل الروسي ينخفض بنحو ٤١/٦ ٪ مع سريان العقوبات ضد المركزي الروسي.

اليوم الرابع لحظة بلحظة

- وزارة الصحة الأوكرانية: الغزو الروسي قتل ٣٥٢ مدنيا بينهم ١٤ طفلا.
- بوريل: الاتحاد الأوروبي سيزود القوات الأوكرانية بطائرات مقاتلة.

– مجلس الأمن يصدق على قرار إجرائي يدعو لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة الإثنين بشأن الوضع في أوكرانيا.
– بلومبرج عن مصادر مطلعة: وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي صدقوا على حظر كافة التعاملات مع البنك المركزي الروسي.

فيفا:لن ننظم أي مباريات كرة قدم في روسيا.

منع استخدام العلم الروسي والنشيد الوطني الروسي خلال أي مباريات تلعب فيها فرق روسية.
– الجامعة العربية تعقد اجتماعا طارئا الإثنين حول الأزمة الأوكرانية.
– الإليزيه: فرنسا ستطرح مشروع قرار في الأمم المتحدة حول المساعدة الإنسانية لاوكرانيا.
– وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس:اتفقنا في مجموعة الدول السبع على مواصلة تزويد أوكرانيا بالأسلحة والمعدات الدفاعية.وأكدنا في مجموعة الدول السبع ضرورة فشل بوتين في أوكرانيا واستعادة سيادة أوكرانيا.
– الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يقول إن بلجيكا ترسل دفعة أخرى من الأسلحة لبلاده تشمل ٣ آلاف قطعة سلاح آلي و٢٠٠ قذيفة صاروخية مضادة للدبابات.
– ألبانيا تعلن إغلاق مجالها الجوي أمام الطيران الروسي.
– رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو: لا يوجد أي جندي بيلاروسي في أوكرانيا.

- البيت الأبيض:

بدأنا نشهد تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي وأداء الروبل هو الأسوأ على الصعيد العالمي.
نريد إحداث تأثير أكبر على الرئيس بوتين والنخبة المحيطة به وهناك خيارات أخرى يمكننا اتخاذها.
الوقت الآن ليس للوقوف جانبا بل للتنديد بشكل علني بتصرفات الرئيس بوتين وغزو روسيا لدولة ذات سيادة.
ندعو الصين للتنديد بحرب روسيا على أوكرانيا

– المفوضية الأوروبية: تخصيص ٤٥٠ مليون يورو لشراء أسلحة لأوكرانيا.
– حرس الحدود البولندي: ٢١٣ ألف لاجئ من أوكرانيا عبروا الحدود إلى بولندا هربا من الحرب.
– مجموعة «بي بي» النفطية البريطانية تنسحب من رأس مال شركة روسنيفت الروسية على خلفية الحرب في أوكرانيا ما يعني سحب ٢٥ مليار دولار.
– مؤتمر صحفي لرئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فوندر لاين:
قررنا إغلاق المجال الجوي الأوروبي أمام الطائرات وشركات الطيران الروسية.
اتخذنا إجراءات بفرض عقوبات على بيلاروسيا وفرض حظر على صادراتها بسبب مساعدتها روسيا في جهودها الحربية.
نرحب بالأوكرانيين الذين فروا من قنابل بوتين.
كرسنا كل الجهود لمساعدة الدول في أوروبا الشرقية لاحتضان اللاجئين.

وزارة الدفاع الروسية:

قواتنا ضربت ١٠٦٧ موقعا عسكريا أوكرانيا منذ بدء «العملية الخاصة».
سقوط قتلى وجرحى في صفوف القوات الروسية خلال الحرب على أوكرانيا.
بضعة جنود روس أسروا في أوكرانيا.

الرئيس الأوكراني في كلمة مصورة:

لا آمال لدي من نتيجة مفاوضات السلام الروسية الأوكرانية في بيلاروسيا لكن دعوهم يحاولون.
نحتاج إلى التحرك بشكل عملي للوصول إلى هدفنا وهو سلامة ووحدة أراضينا.
أبلغت الرئيس البيلاروسي هاتفيا ضرورة عدم انطلاق أي قوات من بلاده إلى أوكرانيا وقد تعهد بذلك.
كل المسؤولين الأوكرانيين في أماكنهم وسندافع عن بلادنا.

مسؤول رفيع في البنتاجون:

جغرافيا نقدر بأن القوات الروسية ما زالت بعيدة حوالي ٣٠ كيلومترا من وسط العاصمة كييف.
الجيش الروسي لم يسيطر على أي مدينة بعد ولكن هذا هو الهدف الرئيسي الذي يعمل عليه.
الأجواء الأوكرانية ما زال متنازع عليها والروس لم يتمكنوا من ممارسة التفوق الجوي بعد والصواريخ والقوات الجوية الأوكرانية ما زالت تعمل.
رأينا تقارير حول مشكلة معنويات لدى الجيش الروسي على الأرض في أوكرانيا.
رأينا تقارير تفيد بأن الروس يرتدون ثيابا عسكرية أوكرانية وقد تم تحديدهم من قبل الجيش الأوكراني والسكان.
ليس لدينا أي مؤشرات عن تعرض المساعدات العسكرية القادمة من الخارج لأوكرانيا للاعتداء والمساعدات ما زالت تتدفق إلى الجيش الأوكراني.
لم نغير من موقفنا العسكري ونبقى على ثقة بقدرتنا على الدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا.
روسيا غير مهددة من حلف «الناتو» وأوكرانيا لا تشكل خطرا عليها.

- مؤتمر صحفي لوزير خارجية أوكرانيا:

قدرة القوات الأوكرانية على المقاومة كانت عالية جدا وأكثر مما كان يتصوره بوتين ونكبد العدو خسائر كبيرة.
خسائر العدو شملت مقتل ٤٣٠٠ جندي وأسر المئات.
خسائر العدو شملت ٤٦ طائرة حربية و٢٦ مروحية و١٦٤ دبابة و٧٠٦ مركبات مدرعة و٧٩ مدفعا وبطارية صواريخ واحدة.
كييف عاشت أسوأ قصف منذ عام ١٩٤١ إبان القصف النازي خلال الحرب العالمية الثانية.
رغم القصف العنيف الذي تعرضت له كييف فهي لا تزال تحت سيطرة قواتنا وقوات العدو التي اندفعت لاحتلالها تم تدميرها.

المتحدثة باسم البيت الأبيض:

روسيا لا تواجه أي تهديد من حلف شمال الأطلسي وما يقوم به الرئيس الروسي يأتي في إطار تهديدات مصطنعة غير موجودة لتبرير العدوان على أوكرانيا.
منفتحون على تقديم المزيد من المساعدات لأوكرانيا وقد فرضنا عقوبات على نحو ٨٠٪ من المصارف والقطاع المالي في روسيا.
فرض عقوبات على قطاع الطاقة الروسي مازال قائما لكننا نرغب تقليل تأثير ذلك على سوق الطاقة العالمية.

التوسع الروسي خارج أوكرانيا لن يكون عسكريا فقط

مركز ستراتفور:

كانت روسيا تدرك بالتأكيد أن شن عملية عسكرية كبيرة في أوكرانيا سيؤدي إلى فرض عقوبات كبيرة من قبل الدول الغربية، لكنها كانت تدرك أيضا أن المشاركة العسكرية المباشرة من الـدول الأوروبية والولايات المتحدة غير مرجحة.

وفي خطاب تليفزيوني أعلن فيه الهجوم، قال الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» إن روسيا لا تنوي «احتلال» أوكرانيا بل «نزع السلاح» من البلاد وتحييدها كتهديد لروسيا.

وبينما وصف «بوتين» العملية بأنها ضرورية للدفاع عن الجمهوريات الانفصالية في دونباس، يبدو أن أحد الأهداف الرئيسية لروسيا هو الإطاحة بالحكومة الأوكرانية، التي وصفها بـ»النظام».

وتضمنت الإجراءات الأولية لروسيا هجمات صاروخية ومدفعية وجوية في تحركات منسقة انطلقت من شبه جزيرة القرم في الجنوب، وبيلاروسيا في الشمال، والجمهوريات الانفصالية الأوكرانية في الشرق. واستهدفت جميع هذه التحركات البنية التحتية العسكرية والمواقع الحدودية.

وبعد ٣ ساعات من بدء الهجمات، زعمت موسكو أنها «حيدت» القواعد والدفاعات الجوية الأوكرانية، وأظهرت مقاطع فيديو الطائرات الروسية تتحرك في جميع أنحاء البلاد. ويشير هدف روسيا الواضح المتمثل في الإطاحة بالحكومة الأوكرانية إلى أن العمليات العسكرية قد تستمر لعدة أيام.

وبينما قالت الحكومة الروسية إنها لن تستهدف المراكز السكانية، فإذا كان هدف موسكو هو عزل الحكومة الأوكرانية واستبدالها بإدارة موالية لروسيا، فمن الممكن شن هجوم عنيف وواسع على كييف.

ومع دخول الدبابات الروسية إلى أوكرانيا من نقاط شمال وشرق وجنوب كييف، قد تصل المعارك الرئيسية إلى العاصمة الأوكرانية في الساعات المقبلة. ومن شأن ذلك أن يزيد بشكل كبير من خسائر الصراع، لا سيما في

حالة حرب المدن.

وفي حين أنه من المرجح أن تسرع الحكومات الغربية من عملية نقل الأسلحة إلى أوكرانيا، فمن المرجح أيضا ألا تتورط عسكريا في الصراع لتجنب مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا تزيد من احتمال امتداد الحرب إلى أجزاء أخرى من أوروبا.

وكانت ألمانيا تعارض إرسال أسلحة إلى أوكرانيا حتى وقت قريب. وفي ٢٤ فبراير/شباط، قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البوندستاج، «نوربرت روتجن»، إنه يدعم الآن مثل هذه الخطوة. وقال رئيس «الناتو» «ينس ستولتنبرج» في ٢٤ فبراير/شباط: «ليس لدينا قوات للناتو في أوكرانيا، وليس لدينا أي خطط لإرسال قوات إلى هناك».

وبالرغم من حزمة العقوبات الغربية غير المسبوقة، فإن فك ارتباط روسيا بنظام السويفت الدولي للمعاملات المصرفية غير مرجح على المدى القصير.

وفي ٢٤ فبراير/شباط، انخفض الروبل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند ٨٩٫٦٠ مقابل الدولار، ما أجبر بنك روسيا على التدخل لدعم العملة. وبشكل منفصل، أوقفت بورصة موسكو التداول مؤقتا لمدة ساعتين قبل إعادة فتحها بعد انخفاض الأسهم بنسبة ٥٠٪. وفي غضون ذلك، قفزت أسعار النفط متجاوزة ١٠٥ دولارات للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤.

وفي حين أن زيادة وصول اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي أمر مرجح، ومن المحتمل أن تزايد الإجراءات الانتقامية الروسية مثل الهجمات الإلكترونية، فإن توسع الصراع العسكري المباشر خارج أوكرانيا أمر غير محتمل.

وفي الأيام المقبلة، من المحتمل أن تشهد دول مثل بولندا ورومانيا والمجر وسلوفاكيا ومولدوفا زيادة في وصول الأوكرانيين الفارين من بلادهم وقد تشهد العديد من الدول والشركات الغربية هجمات إلكترونية مدمرة، بناء على تصرفات روسيا السابقة.

وفي حين أعلنت بعض الدول في المنطقة حالة الطوارئ، من غير المرجح أن يمتد الصراع العسكري إلى ما وراء أوكرانيا؛ لأن روسيا ليست مهتمة بحرب إقليمية وتركز في الأساس على استبدال نظام الحكم في أوكرانيا وتثبيت نظام موالي لروسيا. والأهم من ذلك، أن معظم جيران روسيا في أوروبا هم أعضاء في «الناتو»، وبالتالي يشملهم البند الخامس للحلف الخاص بالدفاع الجماعي.

وأعلنت الحكومة البولندية في ٢٤ فبراير/شباط عن افتتاح ٨ نقاط استقبال للاجئين الأوكرانيين على حدودها. وفي ذات اليوم أصدر الرئيس الليتواني «جيتاناس نوسيد» قرارا بإعلان حالة الطوارئ في البلاد. وبينما قالت الحكومة إن هذا لن يغير بشكل كبير الحياة اليومية للشعب، إلا أنه سيسمح للحكومة بالتحرك بشكل أسرع إذا لزم الأمر.

> **احتمال توسع الهجمات الالكترونية إلى شبكات خارج البلاد**

وأعلنت الحكومة المولدوفية حالة الطوارئ وسط تقارير عن محاولة عشرات السيارات دخول البلاد من أوكرانيا.

ويشير الكشف عن إصابة شبكات الكمبيوتر الأوكرانية بهجوم يستهدف مسح البيانات قبل يوم من الاجتياح العسكري إلى احتمال توسع هذه الهجمات إلى شبكات خارج البلاد، على غرار ما حدث في هجوم ٢٠١٧. وقد تم العثور بالفعل على برامج ماسحة للبيانات في لاتفيا وليتوانيا على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بمقاولين تابعين للحكومة الأوكرانية.

محمد صالح صدقيان:

أوكرانيا.. مخاض جديد في عالم جديد!

نحن أمام مواجهة بين «الكبار» لم يشهد العالم مثيلاً منذ الحرب الحرب العالمية الثانية حتى الآن. فما يجري في أوكرانيا ليس لعبة بسيطة او حرباً ببعد واحد.

هو تطور يرتبط بأبعاد ثلاثة مترابطة بشكل وثيق: الوضع الجيوبوليتكي لأوكرانيا، الأمن القومي الروسي؛ وحلف شمال الاطلسي.

لنبدأ من عند هذا التاريخ السحري: ٢/٢٢/٢٢. تاريخ سيحفظه العالم لأنه سيُعيد تأسيس قواعد "توازن الرعب" بين الكبار؛ ليس بين روسيا والولايات المتحدة وحسب؛ إنما بين أوروبا والولايات المتحدة أيضاً. كما انه سيُحدد "قواعد اللعبة" من جديد بين روسيا وأوروبا وسينعكس على هيكلية حلف شمال الاطلسي الذي تمكن من الصمود والتربع على عرش الأمن الدولي منذ إنهيار منافسه "حلف وارسو" مع سقوط الإتحاد السوفياتي عام ١٩٩١. عقوبات على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف؛ إنهيار سعر العملة الروسية من جراء العقوبات؛ إغلاق حسابات وحظر على هذه المؤسسة او ذاك المصرف؛ غلق حسابات وحظر أخرى وغيرها من الإجراءات التي فرضها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة اضافة الى مصير الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي وحكومته.. هذه كلها تفاصيل لا تُسقط روسيا ولا تُجوّع الروس في مقابل الاهداف الاستراتيجية التي يبتغونها ولكن السؤال الجوهري: ماذا يريد بوتين من بعد أوكرانيا؟

يعتقد فريق من المحللين أن الولايات المتحدة نجحت في توريط روسيا في أوكرانيا وبالتالي اسقطتها في مستنقع لا يجف في ظل عقوبات وحصار وحملات إعلامية وسياسية غربية لن يكون بمقدور روسيا الخروج منها إلا منهكة لا حول لها ولا قوة.

لا أميل إلى هذا التحليل لأن روسيا ليست دولة هشة الى هذا الحد؛ ولا هي تعيش على هامش المعادلات الدولية ولا تأتمر بأمر فرد؛ وشئنا أم أبينا ما زالت تتربع على عرش المنافسة مع الولايات المتحدة ومع الدول الغربية

وحلفهم شمال الاطلسي، من دون إغفال ما تحتله الصين من مكانة ولا سيما في المنافسة الإقتصادية مع الولايات المتحدة.

بالمقابل، هناك فريق آخر من المحللين يعتقد أن حلف الناتو الذي تتزعمه الولايات المتحدة أراد وضع روسيا تحت طائلة العقوبات الإقتصادية والأمنية والعسكرية من أجل إعادة صياغة التحالف الصيني الروسي ومن ثم تحييد الجانب الروسي وصولاً إلى تفرغ الولايات المتحدة للمنازلة الكبرى مع الصين في المرحلة المقبلة.

هذا التصور أيضاً لا يرقى إلى مستوى التحديات التي ولّدتها حرب أوكرانيا وكلفتها الباهظة على الواقع الدولي، سياسةً وأمناً وإقتصاداً، ولا سيما على صعيد بقاء حلف الناتو متماسكاً بعد الأزمة الأوكرانية. كما أنه من المستبعد أن يذهب المفكرون الاستراتيجيون في امريكا وأوروبا الى مثل هذه القراءة الساذجة والسطحية وتداعياتها وأثمانها السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية.

> **يجب التركيز على ما ذكره التقرير: غرب جديد" و"قواعد الإشتباك" الجديدة**

ووفق تقرير "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" الذي صدر بعد "مؤتمر ميونيخ للأمن" المنعقد الأسبوع الماضي في ألمانيا "يتوجب على القادة الأوروبيين الذين إجتمعوا في ميونيخ أن يركزوا على اختراع غرب جديد يمكنهم فيه أن يحددوا قواعد الاشتباك التي ستخرج عن هذه الأزمة (الأوكرانية)".

يجب التركيز على ما ذكره التقرير: "غرب جديد" و"قواعد الإشتباك" الجديدة.

انه تعبير عن هلع القارة الأوروبية من رؤية نفسها أسيرة ما بين المطرقة الامريكية والسندان الروسي. وللتذكير، فان الدول الاوروبية هي القريبة من منظومة الصوايخ النووية اذا قررت روسيا نصبها في اراضي جمهورية بيلاروسيا وليست الولايات المتحدة.

ولم تستطع نائبة الرئيس الامريكي كامالا هاريس الهادئة والبشوشة والدبلوماسية العريقة في أخلاقها، كما وزير خارجيتها انطوني بلينكن أن يُبدّدا القلق الاوروبي في مؤتمر ميونيخ. كما لم تستطع عبارة بلينكن "قوتنا في وحدتنا" التي كرّرها مراراً في ميونيخ في أن تبدد هواجس القارة العجوز.

أميل إلى ما قاله المحلل الإستراتيجي العسكري اللبناني العميد الياس فرحات، في مقالة له في موقع ١٨٠post بأن "ازمة أوكرانيا المفتوحة على مصراعيها تحمل في طياتها بذور نظام عالمي قيد التبلور".

لقد تعلم فلاديمير بوتين دوراً كثيرة خلال تجربته على رأس المخابرات السوفيتية (كي جي بي) في زمن الحرب الباردة جعلته يتقن قواعد اللعبة التي تقول "إن أية مهادنة للأمن القومي تجعل أيادي الآخرين تلعب بمناطق يصعب تصورها"، وبذلك هو لم يتأخر ولو لحظة في كبح جماح نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في جمهوريات آسيا الوسطى التي تشكل مجالاً حيوياً لروسيا بدءاً بطاجكستان وانتهاء بأوكرانيا مروراً بكازاخستان وجورجيا.

لم يناقش بوتين مجال بلاده الحيوي وانما هو الآن يريد الإنتقال من موقع الدفاع إلى محاولة اللعب في الحديقة الخلفية للولايات المتحدة. لذلك، تصبح أوروبا هي المتضرر الأول، كما يقول تقرير "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" والمستهدف أيضاً هو "حلف شمال الاطلسي" (الناتو)؛ وثمة حاجة الى "قواعد اشتباك" تكون فيها العلاقات الأوروبية الامريكية على المحك لتحقيق أمرين أولهما امريكي ويتمثل في إبعاد روسيا عن أوروبا.

وثانيهما روسي بإبعاد أوروبا عن امريكا. وما بين هذه الرغبة وتلك، فإن استمرار الحرب في أوكرانيا يؤذي أوروبا ولا يخدم المصالح الامريكية. إنها مرحلة المخاض لولادة جديدة في عالم جديد.

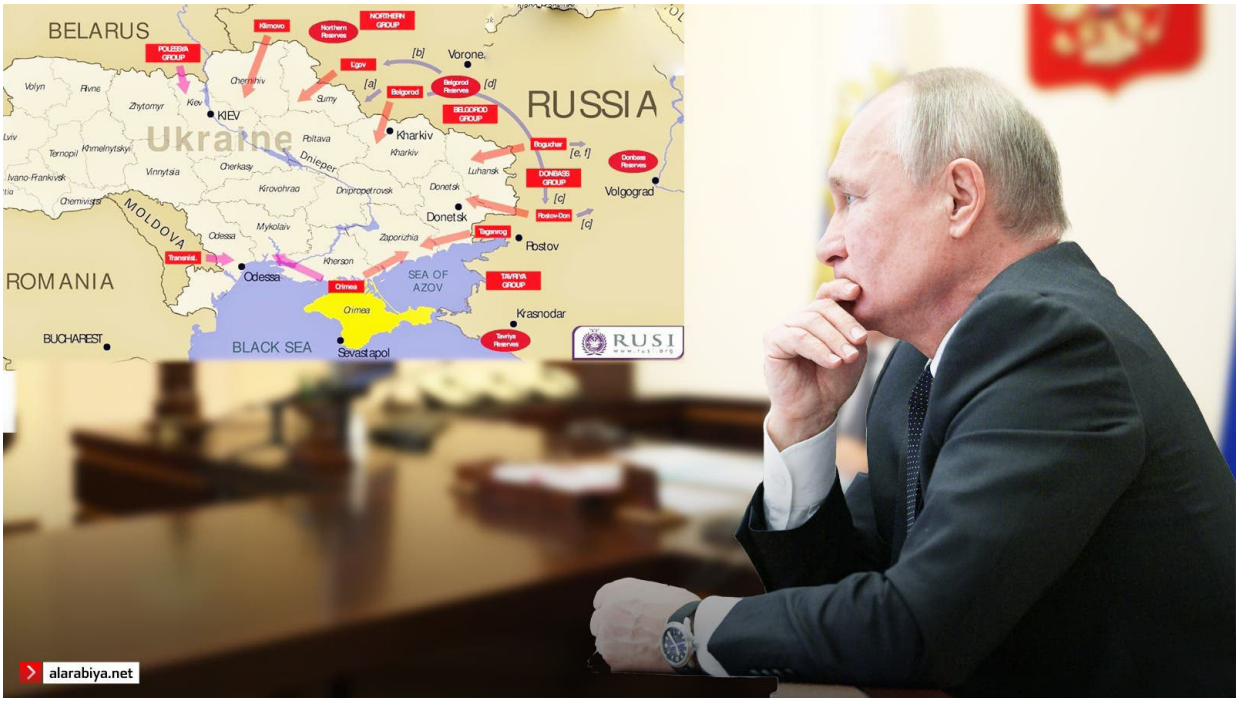

الحواس تقية:

اجتياح أوكرانيا: المعضلات الاستراتيجية

*مركز الجزيرة للدراسات

وضع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، هدفين لاجتياح أوكرانيا: الإطاحة بالقيادة الأوكرانية التي نعتها بالنازية الجديدة وتجريد الجيش الأوكراني من أسلحته. وقد حشد لهذا الاجتياح نحو ١٩٠ ألفًا، وشنَّه على ثلاث جبهات رئيسية، من الجهة الشرقية عبر الحدود الروسية المحاذية للمناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون الأوكرانيون الموالون لموسكو، ومن الجهة الشمالية عبر الحدود البيلاروسية القريبة من العاصمة الأوكرانية كييف، ومن الجهة الجنوبية عبر جزيرة القرم وبحر آزوف والبحر الأسود.

تبدو هذه الاستراتيجية مخالفة لاستراتيجياته السابقة في شنِّ الحروب، كما في تدخله العسكري في جورجيا لفصل أبخازيا وأوسيتيا في ٢٠٠٨، ثم في ضم جزيرة القرم، ودعم الانفصاليين في إقليم دونباس الأوكراني في ٢٠١٤، وقد تكلَّلت جميعها بالنجاح لأنها تشترك في عدد من الميزات الرئيسية:

**يغلب على سكان هذه الأقاليم الانتماء لروسيا؛ إذ يتحدثون اللغة الروسية، ويحمل أعداد منهم جوازات سفر روسية، ويكوِّنون بذلك بيئة صديقة للقوات الروسية، تحفز بوتين على تنفيذ ضرباته من دون تكبد خسائر بشرية.

**يوجدون في أطراف دولهم، أبخازيا وأوسيتا في شمال جورجيا، والقرم في جنوب أوكرانيا على البحر الأسود، وإقليم دونباس في شرق أوكرانيا؛ ما يجعل قدرة دولهم على السيطرة عليهم ضعيفة.

**توجد هذه الأقاليم بمحاذاة الحدود الروسية، فيسهل على موسكو إمدادها بالعدد والعتاد.

**هي أقاليم ذات مساحات صغيرة، لا تحتاج روسيا لقوات كبيرة للسيطرة عليها.

هذه المواصفات ليست متوافرة في اجتياح أوكرانيا:

* غالبية سكان البلد يتحدثون الأوكرانية؛ ما يجعل شعورهم بالتميز عن روسيا قويًّا وتمسكهم بالاستقلال عميقًا.
* عدد السكان أكثر من ٤٠ مليون، والمساحة ٦٠٠ ألف كم٢، أي أكبر من مساحة فرنسا.
* عدد القوات الأوكرانية نحو ١٩٦ ألف جندي، وعدد قوات الاحتياط ٩٠٠ ألف، وقد عملت القيادة الأوكرانية خلال ٨ سنوات، أي منذ ٢٠١٤ على تطوير قدرات قواتها تدريبًا وتسليحًا.
* تحاذي أوكرانيا عددًا من دول الناتو المناوئة لروسيا، مثل بولندا ورومانيا، فتحصل منهم ومن خلالهم على الدعم الاقتصادي والعسكري، وتحول دون تطويق روسيا لها.

من المقارنة يبرز نموذجان:

الغزوات السابقة على اجتياح أوكرانيا كانت خاطفة، والاستراتيجية تتصف بالحذر، أما اجتياح أوكرانيا فسيكون طويل الأمد ومرتفع المخاطر لأن أهدافه شبيهة بأهداف الاتحاد السوفيتي في أفغانستان خلال ثمانينات القرن الماضي أو الاحتلال الامريكي للعراق في بداية الألفية، وهي تغيير النظام وتفكيك الجيش.

هذا الاختلاف يجعل القيادة الروسية أمام معضلات استراتيجية، تتلخص في الجملة الشهيرة: يمكن لشخص واحد أن يعلن الحرب لكن إعلان السلام يحتاج إلى اثنين. استطاع بوتين بمفرده أن يقرر اجتياح أوكرانيا لكنه لن يستطيع بمفرده أن يقرر السلام فيها.

عقد متشابكة

هذه المعضلة الرئيسية هي حصيلة عدد من المعضلات، الأخلاقية والسياسية والاستراتيجية، التي تُوقِع القيادة الروسية في تناقضات، تجعلها غير قادرة على السيطرة على مجريات الاجتياح، وقد ترتد عليها تداعياته.

المعضلة الأخلاقية:

دأب بوتين على انتقاد استعلاء الغرب، ويعتبره غير مؤهل لتقديم الدروس، لأنه ينتهك سيادة الدول ومبادئ القانون الدولي التي التزم باحترامها، ويذكر مثال الغزو الامريكي للعراق. وقد أكسبه هذا النقد تعاطفًا دوليًّا واسعًا لأنه يعبِّر عن مواقف عدة دول تخشى على سيادتها من التدخل العسكري الغربي، لكن اجتياحه أوكرانيا هو انتهاك للقانون الدولي، والأهداف التي وضعها للاجتياح هي أيضًا إملاءات على الأوكرانيين كي يسلِّموا بما تختاره لهم موسكو.

ستتضرر أكثر أهلية بوتين بعد هذا الاجتياح لانتقاد الاستعلاء الغربي من أجل كسب التعاطف الدولي، وقد يكتفي في المستقبل بالرد على الغربيين بأنهم ليسوا أفضل منه فقط.

المعضلة السياسية:

إذا نجح بوتين في تغيير النظام الأوكراني ووضع حكومة موالية له، سيواجه نفس المعضلة السياسية التي واجهها الاتحاد السوفيتي في أفغانستان والولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وهي أن الحكومة الأوكرانية الجديدة ستكون ضعيفة سياسيًّا، وستواجه مقاومة داخلية، وتظل بحاجة إلى الدعم الروسي، فيزداد ضعفها كلما زادت تبعيتها

لموسكو، وقد يتكرر سيناريو الاتحاد السوفيتي في أفغانستان لما سقطت الحكومة الموالية لموسكو بعد انسحاب القوات السوفيتية، أو كما وقع في أفغانستان أيضًا لما سقطت الحكومة الموالية للولايات المتحدة عندما قررت واشنطن سحب قواتها.

لا تقتصر المعضلة السياسية على أوكرانيا بل تشمل روسيا أيضًا، فلقد برزت عدة مؤشرات على أن الرئيس بوتين لم يجهز جبهته الداخلية لاجتياح أوكرانيا، من هذه المؤشرات الارتباك الذي بدا على جلسة مجلس الأمن القومي الروسي الذي انعقد خصيصًا لاتخاذ القرار، فلقد ظهر أن مدير الاستخبارات الروسي لم يكن على دراية بموضوع الاعتراف باستقلال الإقليمين الانفصاليين في أوكرانيا، وتدخل بوتين عدة مرات ليخبره بما ينبغي عليه قوله، وكذلك تفادت القيادة الروسية تسمية الاجتياح بالحرب بل دعته بالعملية العسكرية الخاصة؛ لأن كلمة الحرب تحمل ذكريات مفزعة للشعب الروسي، وتقتضي أن هناك مواجهة عسكرية بين دولتين، أما تسمية العملية العسكرية الخاصة فقد تطلق على عملية لمواجهة إرهابيين أو لإنقاذ رهائن أو غيرها من العمليات المحدودة والخاطفة، وقد هددت القيادة الروسية بالحظر وسائل الإعلام الأجنبية التي تواصل تسمية الاجتياح بالحرب أو الغزو، في دلالة على أن الرهانات ليست لغوية بل استراتيجية، تتعلق بطمأنة الشعب الروسي إلى أن الاجتياح محدود وسريع. علاوة على أن رفض القيادة الروسية اعتبار الاجتياح غزوًا أو حربًا هو محاولة لتجنب التبعات القانونية الدولية التي تعتبر الحرب خارج القانون الدولي عدوانًا يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التنديد به ومنعه، ويمنح الدولة المعتَدَى عليها حق الدفاع عن النفس وشرعية المطالبة بالدعم الخارجي. من المؤشرات كذلك على أن بوتين لم يوفر الدعم السياسي الداخلي لاجتياح أوكرانيا المظاهرات التي ينظمها الروس الرافضون للحرب والتي منعها الأمن الروسي بالقوة.

المعضلات الاستراتيجية:

في المدى القصير، تكشف مجريات العمليات القتالية أن القيادة الروسية أخطأت في تقدير شدة المقاومة؛ إذ لم تحقق تقدمًا كبيرًا منذ بدء العملية في ٢٤ فبراير/شباط، رغم قصر المسافة بين القوات الروسية القادمة من بيلاروسيا والعاصمة كييف، وقد برز هذا الارتباك في التقدير في تصريحات القيادة الروسية التي جعلت تفكيك الجيش الأوكراني هدفًا من أهداف اجتياحه لكنها طلبت منه، مع تباطؤ تقدم قواتها، الإطاحة بالحكومة الأوكرانية لتسهيل التوصل إلى اتفاق ينهي الاجتياح.

قد تكون قدرة المقاومة الأوكرانية الحالية على التصدي لتقدم القوات الروسية مؤشرًا على شدتها مستقبلاً لما تتحلَّل من الدفاع عن المدن، وتتحول إلى استراتيجية الكرّ والفرّ، لإطالة أمد الحرب، وتحويل أوكرانيا إلى مصيدة للقوات الروسية. يصفون هذا التحول في الاستراتيجية بمبادلة الأرض مقابل الوقت، ففي الدفاع عن المدن تكون الأولوية لحماية الأرض أما استراتيجية المقاومة أو حرب العصابات فتكون الأولوية بكسب الوقت مقابل التخلي عن الأراضي.

على المدى المتوسط، يرى استراتيجيون -مثل إدوارد لوتواك- أن القوات الروسية التي تشن الاجتياح أقل من عدد القوات الضروري لتحقيق الأهداف التي أعلنها بوتين، ويستنتج أن أقصى ما تستطيع هذه القوات تحقيقه هو السيطرة على المدن الرئيسية، وتظل مساحات شاسعة من أوكرانيا خارج سيطرتها، فتستعملها المقاومة الأوكرانية لشن هجمات على القوات الروسية، فتوقع بها خسائر كبيرة، لن تحتملها القيادة الروسية، ويضرب مثالاً على تخوف القيادة الروسية من وقوع عدد معتبر من القتلى في صفوف قواتها بما وقع في حرب الشيشان لما انسحبت القوات الروسية بعد أن

سقط في صفوفها مئة قتيل. يفسر علماء الاجتماع ذلك بشيخوخة المجتمع الروسي الذي بات حساسًا لفقدان فئاته الشبابية. وإذا طال بقاء القوات الروسية في أوكرانيا للقضاء على المقاومة فإن التكلفة البشرية ترتفع فتزداد الضغوط الداخلية على بوتين.

من العوامل التي ترجح استمرار المقاومة الأوكرانية حتى لو سيطرت القوات الروسية على المدن الرئيسية: مجاورة أوكرانيا لدول أعضاء في الناتو ومناوئة لروسيا، وتخشى من أن انتصار روسيا في أوكرانيا قد يشجعها على مواصلة توسعها في دول أخرى مثل مولدافيا، لذلك ستحرص على استنزاف روسيا في أوكرانيا بالمقاومة حتى تنهك روسيا وتجعلها تفقد الرغبة في خوض حروب أخرى، وأقصى ما تتطلع إليه هو الانسحاب المشرِّف من أوكرانيا.

على المدى البعيد، قد يؤدي اجتياح أوكرانيا ليس إلى إضعاف الحلف الأطلسي كما كان بوتين يأمل بل إلى تقويته، فلقد تنادت دوله للتضامن، وقرر بعضها كبولندا زيادة الميزانية المخصصة للدفاع، وطلبت دول إسكندنافية، السويد والنرويج، الانضمام إليه، وقد كانت من قبل زاهدة في ذلك، وعززت الولايات المتحدة حضورها العسكري في أوروبا بدفع مزيد من قواتها إلى دول الحلف المجاورة لروسيا.

يتضح عزم الدول الغربية في العقوبات الجماعية التي فرضوها على عدة قطاعات حيوية روسية، قطاع البنوك وقطاع التكنولوجيا المتطورة، وشاركت في هذا المسعى تايوان التي تتفوق في صناعة أشباه الموصلات الضرورية للأسلحة المتطورة، وقد تتزايد العقوبات فتقطع بولندا الطريق الذي يربط بين ألمانيا وروسيا، فتتوقف حركة البضائع، وقد اتفقت الدول الغربية على إخراج قطاعات روسية من نظام سويفت للتبادلات المالية، فتصيبها بالشلل.

سيضطر التشدد الغربي الرئيس بوتين للاعتماد أكثر على الصين، كما اتضح في تعهد الصين بشراء الفائض من القمح الروسي الذي قد ينتج عن العقوبات الغربية، والارتباط المتزايد بين الروبل الروسي واليوان الصيني لتفادي التعامل بالدولار الامريكي، لكن هذا الاتجاه يجعل روسيا مكشوفة أمام التهديد الصيني في المستقبل؛ لأن هناك تفاوتًا بين البلدين في حجم السكان، وتقع كتل سكانية صينية كبيرة على حدود سيبيريا التي تعاني من نقص السكان الروس، وينبّه الاستراتيجيون إلى أن هذا التفاوت قد يحفز الصين إلى السيطرة على هذه المناطق الغنية بالنفط الذي تحتاجه لاقتصادها، وقد شبَّه زبينيو بريجنسكي هذه الوضعية الاستراتيجية بـأن روسيا ستكون محطة بنزين للصين.

مخاطرة كبيرة

مختلف هذه المعضلات تجعل الرئيس بوتين يواجه وضعًا غير مسبوق، لا يسيطر على مختلف مجرياته، وقد ترتد على نظامه في المدى المتوسط، وتضعف روسيا على المدى الطويل.

رغم ذلك، قد يفاجئ بوتين الجميع بتحركات لم تكن في الحسبان، تقلب الوضع لصالحه، وإن كانت المعضلات المذكورة سابقًا تحد من قدرته على المناورة بشكل غير مسبوق، وتجعل احتمالات فوزه ضعيفة.

*الحواس تقية:باحث بمركز الجزيرة للدراسات، مشرف على دراسات العالم العربي. حاصل على بكالوريوس إعلام. ترأس تحرير عدد من الصحف الجزائرية المستقلة. نشر عددا من المقالات والدراسات في الصحف والمجلات الجزائرية حول القضايا السياسية والاستراتيجية. شارك بأوراق بحثية في عدة مؤتمرات دولية حول الشؤون السياسية والاستراتيجية.

حسام إبراهيم :

مأزق واشنطن الاستراتيجي في أزمة أوكرانيا

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

منذ حشد روسيا قواتها العسكرية على الحدود مع أوكرانيا في أكتوبر ٢٠٢١، ثم تدخلها العسكري في الأراضي الأوكرانية صباح يوم الخميس ٢٤ فبراير ٢٠٢٢؛ تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أزمة دولية معقدة، تعد واحدة من الأزمات الأصعب منذ نهاية الحرب الباردة. وعلى امتداد الشهور الخمسة الأخيرة لفترة الأزمة (أكتوبر ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٢)، حددت إدارة الرئيس جو بايدن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لحماية المصالح والأمن القومي الأمريكي من تداعيات تلك الأزمة، واتخذت عدداً من الخطوات للاستجابة لها. لكن مع تسارع وتيرة أزمة روسيا وأوكرانيا وحدتها، واستمرار ثبات موقف موسكو وتصميمها على تنفيذ أهدافها، بدا واضحاً أن ثمة فجوة بين الأهداف الأمريكية واستجابة إدارة بايدن للأزمة، وهذه الفجوة تعكس مأزقاً استراتيجياً لواشنطن ستظهر تداعياته لاحقاً.

أهداف واشنطن:

منذ بداية أزمة روسيا وأوكرانيا، وضعت إدارة الرئيس بايدن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي سعت لتحقيقها في التعامل مع هذه الأزمة، وتشمل ما يلي:

١- محاولة ردع التدخل العسكري الروسي ضد أوكرانيا:

مع ظهور بوادر الأزمة الحالية التي تمثلت في حشد عسكري روسي على الحدود الأوكرانية بدأ بحوالي ١٠٠ آلاف جندي، وتطور حتى وصل إلى ١٩٠ ألف في فبراير ٢٠٢٢، وفي ظل تقييمات استخباراتية أمريكية بأن الرئيس بوتين

يعتزم التحرك عسكرياً ضد أوكرانيا؛ وضعت الإدارة الأمريكية هدف منع وردع التدخل العسكري كهدف استراتيجي لها في بداية الأزمة، وعملت مبكراً بخطوات مختلفة على محاولة منع هذا السيناريو. وجاء ذلك انطلاقاً من مصلحتين رئيسيتين لواشنطن؛ الأولى تتعلق بالمصالح الأمريكية في أوروبا والتداعيات السلبية التي يمكن أن يخلفها سيناريو التدخل العسكري الروسي على هذه المصالح، والثاني يتعلق بـ «المحدد الصيني» في الأزمة، فقد كانت هناك تقييمات أمريكية بأن هذا التدخل العسكري سوف يشجع بكين على تكرار السيناريو نفسه في تايوان.

٢- منع سقوط الحكومة المركزية في كييف:

أكدت التقييمات الاستخباراتية الأمريكية أن جزءاً من أهداف بوتين في تحركه العسكري ضد أوكرانيا، يتمثل في العمل على السيطرة على العاصمة كييف، وإسقاط نظام الرئيس «فلوديمير زيلينسكي»، ومحاولة تنصيب حكومة موالية لموسكو في كييف، كجزء من رؤية روسيا حول أوكرانيا، حيث تعتبرها جزءاً من دول المحيط الحيوي لروسيا.

٣- عدم الاستجابة لخطة لضمانات الأمنية الروسية:

مع تصاعد حدة ووتيرة الأزمة الحالية، قدمت روسيا في ديسمبر ٢٠٢١ إلى الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين مبادرة أُطلق عليها «الضمانات الأمنية الروسية»، والتي هي الأساس الحاكم لموقف موسكو في الأزمة والسبب الرئيسي في تحركها العسكري للسيطرة على أجزاء من أوكرانيا. وتشمل هذه الضمانات؛ عدم توسع حلف «الناتو» أكثر من وضعه الراهن في شرق أوروبا وعدم انضمام أوكرانيا إليه، وعدم نشر قوات وأسلحة خارج الدول التي كانت بها في مايو ١٩٩٧ إلا في حالات استثنائية وبموافقة روسيا وأعضاء «الناتو»، أي قبل توسع الحلف في أوروبا الشرقية، وعدم نشر صواريخ متوسطة وأقصر مدى في أماكن يمكن أن تصيب منها أراضي الجانب الآخر، وعدم إجراء تدريبات بأكثر من لواء عسكري واحد في منطقة حدودية متفق عليها، وتبادل المعلومات الخاصة بالتدريبات العسكرية بشكل دوري، وتأكيد أن كلاً من الطرفين لا يعتبر الآخر خصماً، والاتفاق على حل جميع النزاعات سلمياً والامتناع عن استخدام القوة، والالتزام بعدم خلق أجواء تُعتبر تهديداً للطرف الآخر، ومد خطوط ساخنة للاتصالات الطارئة.

وترجمت موسكو مبادرة الضمانات في شكل مسودتي اتفاقيتين، قامت وزارة الخارجية الروسية بصياغتهما؛ الأولى مع حلف «الناتو»، والثانية مع الولايات المتحدة، حيث اقترحت إبرامهما لإنشاء نظام ضمانات أمنية متبادلة، بغية خفض التوترات العسكرية في أوروبا. وأجرت روسيا محادثات مع الولايات المتحدة و«الناتو» في جنيف وبروكسل وفيينا، في ١٠ و١٢ و١٣ يناير ٢٠٢٢، مطالبة الغرب بتقديم رد خطي على المبادرة الروسية، لكن لم يكن هناك استجابة منهم.

٤- تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا:

وضعت واشنطن في إدارتها لأزمة أوكرانيا خطاً أحمر يتمثل في عدم الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا لأي سبب يتعلق بالأزمة، وفي هذا الإطار أكد البيت الأبيض مراراً وتكراراً على أن الولايات المتحدة لن ترسل قوات عسكرية إلى أوكرانيا. وأعاد الرئيس بايدن في خطابه يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ تأكيد هذا الأمر، وقال إن بلاده لن ترسل على الأرض في أوكرانيا. لكن في الوقت نفسه أكد بايدن أن الولايات المتحدة سوف تتدخل لو حدث اعتداء على أي دولة في حلف «الناتو»، وستقوم بتفعيل التزاماتها بموجب «المادة ٥» من ميثاق الحلف، التي تعتبر أي اعتداء على دولة من دول الحلف بمنزلة اعتداء على الجميع.

٥- ضمان أمن الطاقة العالمي لمنع ارتدادات الأزمة على واشنطن:

تعد روسيا واحدة من أكبر الدول المُصدرة للنفط والغاز إلى القارة الأوروبية، وبالتالي فإن أي تصعيد أو توتر معها سوف يؤثر على أسواق الطاقة العالمية، وسيؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي سوف ينعكس مباشرة على المواطن الأمريكي في الداخل، وعلى الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني موجة تضخمية. ومن هذا المنطلق، كان أحد الأهداف الأمريكية في إدارة أزمة أوكرانيا يتمثل في ضمان أمن الطاقة العالمية وتدفق النفط والغاز. وفي هذا السياق، قامت واشنطن بمشاورات مع حلفائها، خاصة في دول الشرق الأوسط، لضمان العمل على إيجاد بدائل للنفط والغاز الروسي، كما ناشد الرئيس بايدن في خطابه يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ الشركات الأمريكية بعدم استغلال الأزمة الحالية لرفع أسعار الوقود، مؤكداً أن بلاده سوف تلجأ إلى الاحتياطي الاستراتيجي النفطي إذا استدعت الضرورة.

آليات الاستجابة:

اتخذت الإدارة الأمريكية مجموعة من الخطوات للاستجابة للأزمة بين روسيا وأوكرانيا، والتعامل مع التهديد الذي تمثله للمصالح والأمن الأمريكي، وشملت هذه الخطوات ما يلي:

١- الكشف عن التقديرات الاستخباراتية للأزمة:

عملت إدارة الرئيس بايدن على الكشف بشكل مستمر عن المعلومات والتقييمات الاستخباراتية عن الحشد العسكري والتحركات الروسية على الأرض، وذلك في الأسابيع الأولى للأزمة، لدرجة الكشف عن مواعيد بدء التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، والحديث هنا عن أواخر يناير الماضي ثم منتصف فبراير ٢٠٢٢، وكانت هذه المواعيد التي حددتها التقديرات الاستخباراتية استناداً إلى صور الأقمار الصناعية لتحركات القوات الروسية، والمعلومات من داخل موسكو.

وفي خطابه يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، أشار الرئيس بايدن إلى «أن الولايات المتحدة كانت شفافة مع العالم عما يجري». وكان التقدير الأمريكي أن الكشف عن المعلومات الاستخباراتية سوف يردع بوتين عن التحرك العسكري فعلياً على الأرض، لكن يبدو أن الجانب الروسي كان مُدركاً لمسألة الكشف عن المعلومات الاستخباراتية، وكان يحاول الاستفادة منها في تقييم ردود الفعل والتحركات الأمريكية والأوروبية، وأدار على الجانب الآخر «حرباً معلوماتية» لتصدير الرواية الروسية التي ارتكزت إلى تحميل الولايات المتحدة والدول الأوروبية مسؤولية تفاقم الأزمة، وأيضاً الاستمرار في تكرار الرسائل عن أن «أوكرانيا جزء من التاريخ الروسي».

٢- تقديم الدعم السياسي والعسكري لكييف:

في ضوء «الخط الأحمر» الذي وضعته إدارة بايدن بعدم التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، وعدم إرسال قوات عسكرية أمريكية على الأرض؛ عملت الإدارة الأمريكية على توفير بدائل أخرى لدعم كييف، وأبرزها الحشد السياسي للحلفاء الأوروبيين، والتنسيق المستمر مع الدول الأوروبية والدول الرئيسية الأخرى مثل كندا واليابان، وتأكيد العديد من رسائل الدعم والتضامن مع الحكومة والشعب في أوكرانيا، وإرسال شحنة عاجلة من الأسلحة الحديثة

إلى كييف في أواخر يناير ٢٠٢٢ لدعم قدرات الجيش الأوكراني، وأيضاً الموافقة على قيام دول من «الناتو» بتسليم صواريخ مضادة للدروع وأسلحة أمريكية أخرى إلى أوكرانيا.

كما وافق الرئيس بايدن على صرف ٢٠٠ مليون دولار دعماً إضافياً لتلبية احتياجات أوكرانيا الدفاعية الطارئة. وفي ٢٥ فبراير ٢٠٢٢، طلب بايدن من الكونجرس الموافقة على مساعدات بقيمة ٦٫٤ مليار دولار لمواجهة هذه الأزمة؛ منها ٢٫٩ دولار مساعدات أمنية وإنسانية، و٣٫٥ مليار دولار لوزارة الدفاع الأمريكية، ومن المحتمل أن يتم توجيه جزء من هذه المخصصات لمساعدة أوكرانيا.

٣- فرض عقوبات على روسيا لا تشمل قطاع الطاقة:

مثّلت العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية في فبراير ٢٠٢٢، التحرك الوحيد للتأثير المباشر على روسيا، واتبعت الإدارة في فرض هذه العقوبات سياسة «الخطوة خطوة» والتدرج في مستوي العقوبات، حيث فرضت يوم ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ عقوبات على أحد أكبر البنوك الروسية والذي يلعب دوراً في تمويل مشروعات البنية التحتية الروسية وأنشطة وزارة الدفاع، وذلك رداً على اعتراف موسكو رسمياً بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين في شرق أوكرانيا وتحريك معدات وقوات عسكرية في أراضيهما.

ويوم الخميس ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تم فرض عقوبات أمريكية جديدة بمستوى أعلى، تشمل ٤ بنوك روسية، وحرمان موسكو من الحصول على تمويل من مؤسسات التمويل الأمريكية والأوروبية. وصُممت العقوبات الجديدة بهدف الإضرار بالقطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الروسي، خاصة قطاع التكنولوجيا والقطاع العسكري وقطاع الصناعات الفضائية، لكنها لم تتطور لتشمل قطاع الطاقة الروسي؛ نظراً لما يمكن أن تخلفه هذه التداعيات على أمن الطاقة العالمي. كما لم تشمل العقوبات منع روسيا من الوصول إلى نظام «سويفت»؛ وهو النظام العالمي الذي تعتمد عليه البنوك. ويومي ٢٥ و٢٦ فبراير ٢٠٢٢، بدا واضحاً أن هناك نقاشات حول تطوير مستوى العقوبات لتشمل الرئيس بوتين شخصياً ووزير خارجيته، سيرغي لافروف.

٤- التأكيد على دعم دول «الناتو»:

نظراً لأن التقييم الاستراتيجي الأمريكي للأزمة الحالية، يقسمها إلى مستويين؛ الأول يتعلق بأوكرانيا، والثاني يتعلق بحلف «الناتو» ودوله، خاصة في الجناح الشرقي من الحلف، فقد خصصت إدارة بايدن جزءاً من تحركاتها لتأكيد دعم الحلف. وفي هذا الإطار، وافق الرئيس بايدن في فبراير ٢٠٢٢ على نشر ٣٠٠٠ جندي أمريكي في بولندا وألمانيا ورومانيا، في خطوة لتعزيز دول «الناتو» في أوروبا الشرقية، كما وافق في الشهر نفسه على إرسال ٧٠٠٠ جندي إلى ألمانيا. وهذه التحركات بجانب التنسيق والتواصل المستمر مع «الناتو»، تهدف بشكل رئيسي إلى تطمين الحلفاء، وإرسال رسالة مباشرة بأن واشنطن سيكون لها موقف إذا حدث اعتداء على أي من دول الحلف.

فجوة النتائج:

ثمة فجوة بين ما اتخذته الإدارة الأمريكية من خطوات في التعامل مع أزمة روسيا وأوكرانيا، وبين أهداف واشنطن، وهو ما يتضح في التالي:

١- عدم تغير الموقف الروسي:

لم ينجح تحركات واشنطن في ردع موسكو، أو دفع الرئيس بوتين لتغيير موقفه. فعلى الرغم من كشف الجانب الأمريكي لمعلومات استخباراتية عن خطط بوتين العسكرية، فإن الأخير بدأ تدخله العسكري في أوكرانيا يوم ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، وما زال مستمراً فيها، وتشير تقديرات أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى أن سقوط كييف أصبح مسألة وقت، قد تصل إلى عدة أيام. وبعد هذا التدخل العسكري الروسي، بدأت أوكرانيا تطرح مسألة التفاوض على وضعها، واستجابت روسيا إلى الدعوة، وطرحت إرسال وفد إلى بيلاروسيا للتفاوض مع الأوكرانيين، لكن وفقاً لشروط موسكو ومصالحها.

٢- ضعف تأثير الدعم العسكري لكييف:

إن الدعم العسكري الذي قدمته وستقدمه واشنطن لأوكرانيا، لن يؤثر على توازن القوة بين الأخيرة وروسيا. فبالرغم من تقدم قدرات الجيش الأوكراني منذ عام ٢٠١٤، فإنها تظل محدودة في مواجهة القوات الروسية. وربما تنجح القوات الأوكرانية في تعطيل تقدم نظيرتها الروسية، لكنها لن تنجح في وقف تقدمها، ومنع سقوط كييف. فإذا لم تتدخل الولايات المتحدة والدول الأوروبية عسكرياً لدعم أوكرانيا، لن يتم منع موسكو من تحقيق أهدافها. وهنا يبدو أن تدخل الغرب عسكرياً أمراً مستبعداً.

٣- محدودية فاعلية العقوبات على المدى القصير والمتوسط:

فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد الروسي، لكن هذا التأثير سوف يستغرق وقتاً، كما أن موسكو وضعت تقديراتها حول خيارات التحرك الأمريكي، ومن ثم استعدت ولو جزئياً لامتصاص تأثير هذه العقوبات. وبغض النظر عن مستوى تأثير العقوبات وأضرارها على الاقتصاد الروسي، فإنها لم تجبر موسكو على تغيير موقفها؛ لأن حساباتها الاستراتيجية بشأن مصالحها وأمنها القومي في أوكرانيا أكبر من حسابات الخسائر الاقتصادية.

الخلاصة،

إن الفجوة بين الأهداف والاستجابة الأمريكية للأزمة الأوكرانية، تعكس «مأزقاً استراتيجياً» لإدارة بايدن، فالأخيرة نجحت في تحقيق بعض أهدافها، خاصة المرتبطة بدعم أوكرانيا سياسياً وعسكرياً ودعم حلف «الناتو»، ومن المحتمل أيضاً تحقيق هدف تأمين أمن الطاقة؛ لكنها فشلت في منع التدخل العسكري الروسي ضد أوكرانيا. ومع احتمالات سقوط العاصمة كييف، فإن أوكرانيا ستكون تحت السيطرة الروسية، ومن ثم سنعود للمربع الأول وهو الضمانات الأمنية الروسية، ربما يتم التفاوض بشأنها مباشرة بين موسكو وكييف، أو بين موسكو والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

*حسام إبراهيم: نائب مدير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ورئيس برنامج الدراسات الأمريكية

هنري كسينجر :

لحل المعضلة الأوكرانية ينبغي البدء من النهاية

كتب وزير الخارجية الأمركي الأسبق، هذه المقالة في واشنطن بوست بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠١٤.

إن النقاش العام بشأن أوكرانيا يتمحور حول المواجهة. لكن هل ندرك ما ستؤول اليه الأمور؟ فعبر مسيرة حياتي المهنية شهدت ٤ حروب حظيت بحماس وتأييد شعبي منقطع النظير، وبمجرد أن انخرطنا فيها ظهر للعيان أن نهاية تلك الحروب لا تبدو ممكنة وتحت السيطرة، على إثر ذلك، انسحبنا من ٣ منها بصورة أحادية. فالمهم في سياسة الحروب هي في خواتيمها لا ببدايتها.

وإذا ما أعتبرت أوكرانيا على أنها ساحة صراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، يتوجب على أوكرانيا التزام الحياد لتحافظ على استقرارها وازدهارها وأن تكون صلة وصل بين المعسكرين. إن سعي روسيا لإجبار أوكرانيا أن تخضع لإملاءاتها وتغيير خارطة روسيا من جديد، من شأنه تكرار ما حدث عبر التاريخ عبر تجديد الصراع مع كل من أوروبا والولايات المتحدة.

على الغرب أن يعي أن أوكرانيا لم تكن بلداً غريباً بالنسبة لروسيا. فقد تشكل التاريخ الروسي منها فيما يطلق عليه كييفسكايا روس أو «روس كييف»، ومن هناك انتشرت الديانة الروسية. كانت أوكرانيا في تلك الحقبة جزءًا من روسيا على مدى عدة قرون، وتاريخها معقد ومتشابك. فمعركة بولتافا عام ١٧٠٩ التي تعتبر رمزا للحرية الروسية خيضت على الأراضي الأوكرانية. كما أن اسطول البحر الاسود ما هو إلا وسيلة لإستعراض قوة روسيا في البحر المتوسط وذلك عبر إبرام عقد إيجار طويل الأمد في مدينة سيفاستوبول المتنازع عليها في شبه جزيرة القرم. حتى أشهر المعارضين الروس مثل ألكسندر سولجينتسين وجوزيف برودسكي اعتبروا أن

> على الغرب أن يعي أن أوكرانيا لم تكن بلدا غريبا بالنسبة لروسيا

تاريخ أوكرانيا مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع التاريخ الروسي، فضلاً عن أنها جزءاً لا يتجزء من روسيا.

يتوجب على الاتحاد الأوروبي الاعتراف بأن سياسته البيروقراطية، فضلاً عن احتكامه لسياسته الداخلية في التفاوض حول طبيعة العلاقة بين أوكرانيا وأوروبا قد سببا في تغيير المسار التفاوضي إلى أزمة، باعتبار أن السياسة الخارجية هي فن تحديد الأولويات.

إن العنصر الحاسم في هذه المعضلة هم الأوكرانيون، الذين يقطنون بلد ذو تاريخ معقد ومتعدد اللغات. فقد تم ضم الجزء الغربي منه إلى الاتحاد السوفييتي عام ١٩٣٩ عبر اتفاق بين ستالين وهتلر. بينما أصبحت شبه جزيرة القرم _ والتي ٦٠ ٪ من سكانها روس _ جزءاً من أوكرانيا عام ١٩٥٤، وذلك عندما تنازل عنها نيكيتا خروتشوف ذو الأصول الأوكرانية، بمناسبة الاحتفال بمرور ٣٠٠ عام على اتفاق روسي مع القوزاق. من جهة أخرى غرب أوكرانيا كاثوليكي بمجمله يتحدث قاطنيه اللغة الأوكرانية بينما معظم شرقها أرثوذكسي ميال لروسيا ويتحدث اللغة الروسية. وأي محاولة من أي جناح أوكراني لفرض نفوذه على الآخر ستؤدي إلى حرب أهلية أو الانفصال. وإن جعل أوكرانيا جزءا من المواجهة بين معسكري الشرق والغرب سيؤدي حتماً ولعقود لعدم جلوس الغرب وروسيا على طاولة واحدة والوصول إلى نظام دولي مبني على أساس التعاون المشترك وخاصة بين روسيا وأوروبا.

وفي هذا السياق، لم يمضي على استقلال أوكرانيا سوى ٢٣ عاماً، فقط فقد كانت تحت الوصاية الأجنبية منذ القرن ١٤. وهذا بدوره ينعكس على قادتها حديثي العهد ممن لم يكتسبوا الخبرة الكافية ليتعلموا مبدأ « فن المساومة»، كذلك التاريخ لا يُسعفهم في هذا الأمر. وحسب سياسات أوكرانيا في أعقاب الاستقلال، فإن جذور المشكلة تعود إلى سعي الساسة الأوكرانيون لفرض إملائاتهم على الأجزاء التي تقف على النقيض منهم داخل البلاد. هذا هو جوهر الصراع بين فيكتور يانوكوفيتش وغريمته السياسية يوليا تيموشينكو اللذين يُمثلان جناحي أوكرانيا المتنافسين وغير مستعدين لتقاسم السلطة. ينبغي على السياسة الأمريكية الحكيمة تجاه أوكرانيا بذل جهداً في سبيل تحقيق مزيداً من التعاون والتنسيق بين شطري البلاد، يتوجب أن نسعى لرأب الصدع وتحقيق الوحدة لا أن نصب الزيت على النار.

لم تحتكم روسيا والغرب فضلاً عن الأطراف المتنافسة في أوكرانيا إلى هذا المبدأ، وكان كل يغني على ليلاه. فروسيا لن تستطيع التدخل العسكري في أوكرانيا، باعتبار أنها ستعزل نفسها ناهيك عن أن حدودها غير مستقرة بالأساس. أما بالنسبة للغرب، فإن شيطنة فلاديمير بوتين تنقصها الحكمة السياسية وهي حجة لابعاده عن المسار

> لم تحتكم روسيا والغرب فضلا عن الأطراف المتنافسة في أوكرانيا إلى هذا المبدأ

التفاوضي.

رغم انزعاجه و تذمره، على الرئيس بوتين أن لا يقدم على شن عمل عسكري من شأنه أن يؤدي إلى حرب باردة جديدة. من جانبها، ينبغي للولايات المتحدة عدم إجبار روسيا على الخضوع لقواعدها. يعتبر بوتين رجل إستراتيجي بالاستناد إلى التاريخ الروسي، وأن فهم قيم الولايات المتحدة أو السيكولوجية (علم النفس) التي تكونها ليست من سماته. كذلك هو الحال مع فهم التاريخ والسيكولوجية (علم النفس) الروسيين اللذين لم يكونا نقطة قوة لصانعي السياسة في الولايات المتحدة.

وأخيراً، على القادة من جميع المشارب أن يضعوا الحلول عوضاً عن التنافس مع بعضهم البعض. وإليكم تصوري لما يتوجب على الجميع القيام به فيما يتعلق بالقيم و المصالح الأمنية :

١- تتمتع أوكرانيا بحرية التصرف في اختيار صلاتها الاقتصادية والسياسية بما في ذلك مع أوروبا.

٢- عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي وهو ما أكدته قبل نحو ٧ سنوات.

٣- يجب أن تكون لها حرية تشكيل حكومة توافقية مؤيدة من قبل الشعب. وسيعتمد القادة الأوكرانيون المتمتعين بالحكمة السياسية لغة المصالحة داخل بلدهم. وعلى الصعيد الدولي، يتوجب عليهم أن يسقطوا تجربة «فنلندة» على بلادهم، بحيث لا يتنازلون عن استقلالية قرارهم أو التخلي عن التعاون مع الغرب في شتى المجالات، في المقابل، عليهم ألا يصطدموا مع روسيا أو إظهار العداء لها.

٤- إن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم لا ينسجم وقواعد النظام العالمي الحالي. لكن هناك حلولاً أخرى لطبيعة علاقة شبه جزيرة القرم بأوكرانيا بحيث تخفف الأخيرة من القيود المفروضة على القرم، وبذلك ستعترف روسيا بسيادة أوكرانيا على شبه جزيرة القرم. كما يتعين على أوكرانيا تعزيز الإدارة الذاتية لشبه جزيرة القرم في انتخابات يحضرها مراقبون دوليون. علاوة على ذلك، ستشمل العملية إزالة أي غموض يكتنف وجود أسطول البحر الأسود في سيفاستوبول.

إن ما ذكرته هي مبادئ و ليست حلول. وكل طرف في المنطقة يعلم أنه غير مقبول بالنسبة لبقية الأطراف. إن التحدي الأكبر ليس بتحقيق السلام المطلق بل عدم وجود سلام متوازن. وفي حال لم يتم الاتفاق استنادا إلى هذه المبادئ، ستنزلق جميع الأطراف إلى مواجهة حتمية في الوقت القريب.

*ترجمة: المركز الكردي للدراسات

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk